المدة النيابية الأولى 2023 . 2027

الدورة العادية الثانية 2023-2024

الجلسة الثالثة	3	الثلاثاء 17 أكتوبر 2023

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 202

2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 202

3- عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 2 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلّقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص..... 202

4- رفع الجلسة..... 234

II. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 234

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة الثانية والنصف من مساء يوم الثلاثاء 17 أكتوبر 2023 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وذلك للنظر في مشروع القانون أنف الذكر.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

يومكم سعيد،

إجراءات سير الجلسة العامة ليوم الثلاثاء 17 أكتوبر 2023،

السيدات والسادة النواب،

أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

باسمكم جميعا أرحب بالسيد سمير سعيّد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له في رحاب مجلس نواب الشعب وقبل أن ننطلق في أشغالنا، أطلب من السادة النواب التفضل بتسجيل الحضور لنتأكد من توفر النصاب من فضلكم.

انتهاء التصويت.

137 نعم، إذن النصاب متوفّر.

ننتقل إلى جدول أعمال هذه الجلسة العامة التشريعية الثانية لمجلسنا الموقّر للدورة النيابية العادية الثانية 2024/2023.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة الزملاء المحترمون،

أجدّد لكم التحيّة،

عملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 98 من النظام الداخلي أعلمكم أنّ جدول أعمال هذه الجلسة العامة يتضمّن نقطة وحيدة تمّ إقرارها في اجتماع مكتب المجلس المنعقد بتاريخ 12 أكتوبر 2023، وتتعلّق بالنظر في مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 2 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلّقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص عدد 2023/25 الذي طُلِبَ فيه استعجال النظر عملا بأحكام الفصل 73 من النظام الداخلي.

هذا وسيتمّ النظر في مشروع هذا القانون وفقا لمقتضيات النظام الداخلي، وذلك على النحو التالي:

تلاوة تقرير اللجنة،

النقاش العام،

ردود عضو الحكومة المعني،

التصويت بأغلبية الأعضاء الحاضرين على الانتقال إلى مناقشة الفصول، وذلك عملا بالفصل 109 من النظام الداخلي.

المرور إلى التصويت على مشروع القانون محلّ النظر بالأغلبية المطلوبة بالنسبة إلى القوانين العادية أي أغلبية الأعضاء الحاضرين على ألاّ تقلّ هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس (54 عضوا).

هذا، وتبعا للفصل 105 من النظام الداخلي فإنّ الكلمة تُعطى إلى ممثل جهة المبادرة وأحد أعضاء مكتب اللجنة المعنية وكلما طلبوها.

وفيما يتعلق بالاتفاقيات المتعلقة بالتعهدات المالية للدولة، فتجدر الإشارة إلى أنّ تصويت المجلس يقتصر على مشروع قانون الموافقة عليها وفقا لما نصّت عليه الفقرة الثانية من الفصل 127 من النظام الداخلي، حيث لا يُمكن التصويت على فصول المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية المنصوص عليها بالفقرة 2 من الفصل 74 من الدستور ولا يُمكن قبول التعديلات بشأنها، وفقا لما نصّت عليه الفقرة الأولى من الفصل 127 سالف الذكر.

أما بخصوص توزيع التوقيت خلال النقاش العام حول مشروع هذا القانون، فهو يخضع لأحكام الفصل 95 من النظام الداخلي وعليه يتمّ طلب التدخل عملا بمقتضيات الفصل 102 من النظام الداخلي مثلما جرى العمل به في جلساتنا التشريعية السابقة.

عرض ومناقشة

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 2 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة الزملاء المحترمون،

ننتقل إلى النقطة الوحيدة في جدول أعمالنا هذه الظهيرة وهي النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 2 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص عدد 2023/25.

أجدّد الترحيب بالسيد سمير سعيّد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

كما أتوّجه إلى أعضاء لجنة المالية والميزانية وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المبذول وعلى احترام الآجال.

نشرع في التداول حول مشروع هذا القانون ونحيل الكلمة إلى اللجنة لكي تستعرض تقريرها حوله.

إذن، الكلمة إلى اللجنة.

السيد عصام شوشان، رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له،

وقع استعجال نظر حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 2 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

سيدي الرئيس، لو تسمح هناك العديد من الملاحظات سنحاول اختصارها لأن هناك العديد من التساؤلات وردت في التقرير مفصلة.

النقطة الأولى: لم أجد مبررا في استعجال النظر في هذا المشروع مع العلم أن الاتفاقية صارت في 2 جوان، وكان من الأجدر أن يقع استدعاءنا أو إحالة هذا المشروع إلى لجنة المالية للنظر فيه بتعمق والاستماع إلى كافة الأطراف المتداخلة في هذا المشروع، وقد أعربنا سابقا في عديد الجلسات أننا نرفض طلب استعجال النظر في هذه

المشاريع إلا في الحالات القصوى، وكنا نحبذ أن تكون لدينا العديد من جلسات الاستماع للنظر في هذه الحيثيات والنظر في هذا المشروع برمته.

النقطة الثانية: حين ننظر في هذا المشروع وما يتعلق بدعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وهذه مبادرة طيبة ونثمنها، ونعرف مدى تأثير هذه الشراكة على القطاع الاقتصادي، ولكن في هذا المشروع لم أجد أيّة مؤسسة تونسية مشاركة في هذا القطاع،والتبريركان من لدنكم في جلسة الاستماع صلب لجنة المالية.

ثانيا، فيما يتعلق بهذا المشروع صحيح أننا جميعا نعرف المشاكل المتعلقة بقطاع التطهير والظرف الصعب الذي تعيشه البلاد التونسية، ونعرف أن ترميم أو تهيئة شركة التطهير يتطلب العديد من التكلفة، وهو ما عجز عنه ديوان التطهير.

في إطار جلسة الاستماع وردت العديد من التساؤلات في ذهن العديد من زملائي حول حيثيات هذه الاتفاقية وهي التي اندرجت ضمن اللزمة.

وقد أعربنا وتمنينا أن يكون نص الاتفاقية باللغة العربية، ليس لأننا لا نجيد القراءة باللغة الإنجليزية أو باللغات الأخرى ولكن احتراما للغتنا العربية، وحتى يكون التقرير أوضح وأشمل، خيّرنا أن يكون باللغة العربية، واتصلت بالسيد الوزير ومشكور بعث إلينا بتلخيص موجز إحالة نص الاتفاقية باللغة العربية، ولا أعرف إن تم توزيعه على السادة الزملاء أم لا؟

نص الاتفاقية فيه موجز في نسختين باتفاقية القرض واتفاقية الضمان.

وفي تلخيصي فقد تمت الاتفاقية في 2 جوان 2023، وما سنصادق عليه اليوم هو ضمان الدولة من عدمه، من حيث المشروع فنحن نثمّنه ونعرف الإضافة التي سيقدمها لنا قطاع التطهير وحيثيات الاتفاقية ستشرحونها لنا أنتم سيدي الوزير، وما هي المؤاخذات أو القرارات صلب هذه اللزمة حتى تكون لدينا فكرة شاملة وكافية حول هذا المشروع.

سيدي الرئيس، لو تسمح نحيل الكلمة إلى السيد المقرر لتلاوة التقرير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل، الكلمة للسيد المقرر.

السيد عصام البحري الجابري، المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للسيد الوزير والوفد المرافق له،

تحية للسادة النواب المحترمين،

تقرير لجنة المالية والميزانية
حول
مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 2 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
(عدد 2023/25)

***التقديم:**

في إطار التعاون التونسي مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تم إمضاء اتفاقية ضمان بقيمة 113,6 مليون أورو بتاريخ 02 جوان 2023 والتي تتعلق بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

1) الإطار العام:

منذ سنة 1997 اتجه الديوان الوطني للتطهير إلى تشريك القطاع الخاص عبر إبرام صفقات خدمات تتراوح مدتها بين سنة وخمس سنوات في إطار النصوص والتراتيب المنظمة للصفقات العمومية. وتبلغ نسبة تشريك القطاع الخاص في استغلال منشآت التطهير حاليا حوالي 27 %.

مثّل الإطار القانوني المتعلق بنظام اللزمات، الذي تم سنّه في 2008، مرجعا جديدا وإطارا مناسبا لتطوير أساليب التعاقد مع القطاع الخاص، وهو ما استندت إليه اللجنة العليا للصفقات حين اعتبرت، بناء على رأي المستشار القانوني للحكومة، أن خدمات استغلال منشآت التطهير لا تنضوي تحت مجال تطبيق الصفقات العمومية ودعت الديوان لاتباع الإجراءات المتعلقة بمنح اللزمات لاستغلال المنشآت الراجعة له بالنظر.

وعلى هذا الأساس، وتنفيذا لقرار المجلس الوزاري المنعقد في 6 سبتمبر 2013 حول تثمين النفايات والتصرف في منشآت التطهير والقاضي بـ "إبرام عقود لزمات نموذجية مع مواصلة تشريك القطاع الخاص عن طريق صفقات عمومية لاستغلال منشآت التطهير بالمناطق التي سوف لن تشملها المشاريع النموذجية" تولى الديوان الوطني للتطهير تكليف مجمّع مكاتب دراسات مختص لإعداد دراسة شاملة تهم تصميم وإعداد كراسات الشروط وتمرير عقود اللزمة في قطاع التطهير طبقا للتراتيب ولمبادئ الإطار التشريعي لمنح هذه العقود إلى الخواص.

هذا، وبعد عرض نتائج المرحلة الأولى من الدراسة المذكورة على أنظار المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 2 أوت 2016 حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص لاستغلال منشآت التطهير، تقرّر ما يلي "استكمال المرحلة الثانية من الدراسة وإتمام الإجراءات اللازمة لتمرير عقديْ لزمة يهمّان مشروعين نموذجين يتعلقان بقسطيْ تونس الشمالية والجنوب التونسي.

وبعد الانتهاء من المرحلة الثانية من الدراسة المذكورة وتحديد الكلفة التقديرية للمشروع، انعقد مجلس وزاري مضيق بتاريخ 17جويلية 2018 الذي أقرّ المواصلة في إنجاز المشروع مع المحافظة على التوازنات المالية للديوان الوطني للتطهير.

2) أهداف المشروع:

تتمثل الأهداف الرئيسية للمشروع في:

- ضمان استمرارية المرفق العام من خلال تفويض مستلزم قادر على تعبئة الموارد البشرية اللازمة في أفضل الآجال وذلك لتعويض الشركات الخاصة المتدخلة حاليا في إطار صفقات عمومية في محيط القسطين المكوّنين للمشروع.
- الترشيد في كتلة الأجور من خلال عدم إثقال كاهل الديوان الوطني للتطهير بانتدابات ضخمة.

▪ تحسين مردودية منشآت التطهير وضمان جودة مياه معالجة مطابقة للمواصفات المتعلقة بإعادة استعمال المياه المعالجة وبسكب المياه بالوسط الطبيعي، حيث ترتكز عقود اللزمة على الالتزام بالنتائج وهو ما سيكون له انعكاسات إيجابية مباشرة على ترتيب تونس في المجال السياحي إذ ينص تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول تنافسية القطاع السياحي على أن مداخيل هذا القطاع مرتبطة بمؤشر الأداء البيئي والذي يتضمن مؤشرات فرعية من بينها "معالجة المياه المستعملة" و" نوعية واحترام المواصفات البيئية".

▪ إحداث ديناميكية تطوير مجال التصرف في منشآت التطهير من خلال وجود آليتين (العمومي والخاص) للتصرف في هذه المنشآت وإفساح المجال للديوان الوطني للتطهير لتوظيف إمكانياته في المناطق غير المشمولة بعقود اللزمة والرفع من جودة خدماته بهذه المناطق.

3) مكونات المشروع:

يتكون مشروع اللزمة من القسطين النموذجين التاليين:

ـ قسط تونس الشمالية: يخص الضاحية الشمالية لتونس الكبرى ويحتوي على البعض من منشآت التطهير بولايتي تونس وأريانة ويضمّ حوالي 1240 كلم من الشبكات و52 محطة ضخّ ومحطة التطهير بشطرانة 2 ذات طاقة استيعاب تبلغ 40.000 متر مكعب في اليوم علما أنّ المستلزم المزمع التعاقد معه في غضون شهر جويلية 2023 هو ADP الشركة العمومية للتطهير بدولة البرتغال.

ـ قسط الجنوب: يخص البعض من منشآت التطهير بولايات قابس ومدنين وصفاقس وتطاوين ويحتوي على حوالي 1898 كلم من الشبكات و106 محطة ضخّ و14 محطة تطهير ذات طاقة استيعاب جملية تعادل 137.000 متر مكعب في اليوم علما أنّ المستلزم هو مجمّع SUEZ الذي تمّ إبرام عقد اللزمة بينه وبين الديوان بتاريخ 25 أفريل 2023.

ويشمل عِقديْ اللزمة:

➢ خدمات استغلال منشآت التطهير يتم تمويلها <u>عن طريق ميزانية الاستغلال للديوان الوطني للتطهير.</u>

➢ الأشغال الضرورية لتأهيل وتجديد التجهيزات الثابتة المتقادمة بمحطات التطهير ومحطات الضخّ التي يتم تمويلها **<u>عن طريق قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير</u>** فضلا عن دعم القدرات ومصاحبة الديوان الوطني للتطهير في إنجاز هذا المشروع.

4) كلفة المشروع:

تبلغ الكلفة الجملية للمشروع حوالي 1746 مليون دينار على عشر سنوات منها:

▪ حوالي 1389 مليون دينار استغلال وصيانة منشآت التطهير.

▪ حوالي 357 مليون دينار أشغال تأهيل محطات التطهير ومحطات الضخّ والأشغال التكميلية وأشغال الصيانة الكبرى.

5) الشروط المالية للقرض:

▪ مبلغ القرض: 113,6 مليون أورو ما يعادل حوالي 377,620 مليون د.ت،

▪ نسبة الفائدة: النسبة المتغيرة للبنك (Spread variable) + نسبة الفائدة اليوريبور 6 أشهر (Euribor) تبلغ نسبة الفائدة حاليا قرابة 4.771 %،

▪ مدة السداد: 25 سنة منها 10 سنوات فترة إمهال،

▪ عمولة الافتتاح: 0,25 % من مبلغ القرض تُخصم بعد 60 يوما من تاريخ دخول القرض حيز النفاذ،

▪ عمولة التعهد: 0.25 % على المبلغ غير المسحوب من القرض.

6) مدة إنجاز المشروع:

تمتد فترة إنجاز المشروع من سنة 2023 إلى غاية سنة 2034.

***أعمال اللجنة:**

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الأربعاء 04 أكتوبر 2023 نظرت خلالها في مشروع هذا القانون وذلك بالاستناد على ما ورد علمها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب وجذاذة اقتراح عرض مشروع القانون على مجلس الوزراء ونص اتفاقية الضمان.

وفي بداية الجلسة، استوضح النواب عن مبررات مواصلة إكساء صبغة استعجال النظر في مشاريع القوانين المتعلقة بالموافقة على اتفاقيات القروض والتعهدات المالية للدولة رغم طلب اللجنة في كل مرّة إعطاء الحيز الزمني اللازم لمجلس نواب الشعب وخاصة للجنة المالية والميزانية لتعميق النظر في مشاريع القوانين المتعلقة بالموافقة على اتفاقيات القروض حرصا على حسن توجيه واستعمال أموال المجموعة الوطنية.

وخلال النقاش، بيّن عدد من النواب أن مشروع القانون يتطلب مزيد من التوضيح والاستماع إلى الأطراف المتداخلة فيه حتى يكون المجلس على بيّنة بكل جوانبه، وتساءلوا عن عدم مدّ المجلس بنسخة من الاتفاقية المبرمة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير باللغة العربية احتراما لهويتنا وسيادتنا الوطنية.

كما ثمّن النواب المشروع المزمع إنجازه وتأثيره على المصلحة العامة والحياة اليومية للمواطن والآثار الإيجابية التي ستجنيها البنية التحتية والبيئة والقطاع الفلاحي والقطاع السياحي، إضافة إلى تحسين مردودية منشآت التطهير وتطوير مجال التصرف فيها وضمان جودة المياه المعالجة. ورأى بعض النواب أنه رغم ما يكتسيه هذا المشروع من أهمية، إلا أنه يجب على اللجنة أن تطّلع على أهم العناصر المكونة للمشروع وعلى المعطيات المتعلقة بإبرام العقود واختيار الشركات الأجنبية والانعكاسات المالية المرتقبة منها.

وتساءل نواب آخرون عن مدى حسن التصرف المالي في الديوان الوطني للتطهير ومدى نجاعة سياساته المعتمدة ومبررات اللجوء لإبرام عقود اللزمات ودواعي تشريك القطاع الخاص في إنجاز المشاريع عوض التعويل على إمكانياته الذاتية، وتساءلوا عن نية الديوان في توسيع المشروع ليشمل مناطق أخرى في مرحلة لاحقة غير المناطق المعنية بهذه المشاريع النموذجية ومبررات اختيار شركات خاصة أجنبية لتنفيذ هذه المشاريع وعدم تشريك المؤسسات التونسية، كما أكّدوا على أن يتم مستقبلا إرفاق مشاريع القوانين المتعلقة باتفاقيات قروض بجداول تفصيلية تبيّن تاريخ وأقساط الخلاص ونسب الفائدة الموظفة.

ودار نقاش حول كيفية تمويل باقي المشروع المقدّرة كلفته إجماليا بـ 1746 مليون دينار باعتبار أن القرض المذكور سيموّل

جزء من المشروع يقدر بـ 377.62 مليون دينار. وأوصى بعض النواب بضرورة وضع استراتيجية لدفع الاقتصاد وخلق الثروة بصفة عامة لتفادي الاقتراض والتقليص من عجز الميزانية.

وبعد التداول والنقاش، قررت اللجنة الاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وعن الديوان الوطني للتطهير وعن الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وعقدت اللجنة جلسة يوم الخميس 05 أكتوبر 2023 استمعت خلالها إلى ممثّلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وممثّلين عن الديوان الوطني للتطهير ورئيس الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وفي بداية الجلسة، جدّد النواب تأكيدهم على ضرورة تفادي طلب استعجال النظر في مشاريع القوانين المتعلقة بالموافقة على اتفاقيات القروض والتعهدات المالية للدولة وتساءلوا عن دواعي طلب استعجال النظر في مشروع هذا القانون خاصة وأن اتفاقية القرض تمّ إبرامها منذ 02 جوان 2023 وأوصوا بتفادي ذلك قدر الإمكان مستقبلا في إطار حرص اللجنة على تعميق دراسة مشاريع القوانين المتعلقة باتفاقيات القروض والسهر على حسن توجيه واستعمال أموال المجموعة الوطنية.

وقدّم ممثّلا الديوان الوطني للتطهير عرضا حول مراحل انطلاق هذا المشروع منذ سنة 2014 والمتعلق باستغلال منشآت التطهير بتونس الشمالية والجنوب وإبرام عقود نموذجية على أن يتم في مرحلة نهائية تقييم التجربة والاستخلاص في الأخير إما بمواصلة العمل في إطار عقود لزمات أو التوقّف عنها. كما بيّنا أن الديوان احترم كل الإجراءات القانونية في إسناد عِقديْ اللزمة. وأفادا أن الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وافقا بتاريخ 14 و30 جوان 2021 على مقترح الديوان المتعلق بإسناد عِقْديْ اللزمة لقِسْطيْ تونس الشمالية والجنوب وذلك بعد أن تم الانتهاء من تقييم العروض الفنية المقدّمة من طرف العارضين في مرحلة أولى ثم العروض المالية في مرحلة ثانية.

وبيّنا أنه اعتمادا على العروض المالية المقدمة للقسْطيْن، فإن كلفة مشروع اللزمة دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة على امتداد 10 سنوات، ستبلغ حوالي 1812,0 مليون دينار بالأسعار الجارية، وتتوزع مصادر التمويل بين الدولة التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والديوان وصاحب اللزمة.

وأوضحا أن الانعكاس المالي لمشروع اللزمة على التوازنات المالية للديوان كان موضوع جلسة عمل وزارية بتاريخ 06 ديسمبر 2021، حيث تم إقرار عدد من الإجراءات تمثلت في:

- الزيادة في تعريفة معاليم التطهير بنسبة 30% سنة 2022 و11% من سنة 2023 إلى غاية سنة 2026 و6% من سنة 2027 إلى غاية سنة 2031، مع توفير منحة توازن بحوالي 145 مليون دينار خلال الفترة الممتدة من سنة 2022 إلى سنة 2026 إضافة إلى عدم المساس بتعريفة قسط الاستهلاك الذي لا يتجاوز 20 متر مكعب في الثلاثية.

- إنشاء حساب ضمان بنكي (compte séquestre) بقيمة 33 مليون دينار يتم تمويله بقيمة مستحقات المستلزم لثلاثة أشهر قابلة للتجديد مرّة واحدة.

وأضافا أن مجلس إدارة الديوان الوطني للتطهير كان قد صادق بتاريخ 30 ديسمبر 2021 على التقرير النهائي لتقييم المُقترحات المالية وتم تبعا لذلك، إعلام المترشحين بتاريخ 25 جانفي 2022 نية الديوان إسناد عقديْ اللزمة بالنسبة لقسط تونس الشمالية للمجمع الذي يقوده ADP وقسط الجنوب التونسي للمجمع الذي يقوده SUEZ.

وقدّم مختلف المتدخلون في المشروع معطيات حول الآثار الإيجابية المرتقبة منه والتي تتمثل بالخصوص في إحداث مواطن شغل ستبلغ حوالي 150 بالنسبة للقسط الأول و233 بالنسبة للقسط الثاني واعتماد المعالجة الثلاثية للمياه المستعملة والتي ستحقق حوالي 60 مليون متر مكعب في السنة. هذا إضافة إلى ضمان تقديم خدمات بجودة عالية مع المحافظة على نفس كلفة المتر مكعب المعالج والتي تقدر حاليا بـ 1.1 دينار.

وخلال النقاش، ثمّن النواب مقاصد وأهداف المشروع الرامية إلى الرّفع من جودة خدمات التطهير من خلال تطوير آليات التصرف في منشآت التطهير وتطوير البنية التحتية والمساهمة في تحسين الوضع البيئي إضافة إلى استغلال المياه المعالجة في عدّة مجالات أخرى بما سينعكس إيجابا على الوضع الاقتصادي للبلاد.

وتقدموا بعديد الملاحظات والاستفسارات تعلقت خاصة بـ:

-الاستفسار حول كلفة الفارق الزمني بين إعداد الدراسات والقيام بالأشغال باعتبار ارتفاع الأسعار حاليا.

- الانعكاس المالي للاتفاق في صورة وجود إخلالات في تطبيق الالتزامات من قبل الشركات المعنية.

-الاستفسار عن إمكانية توسيع المشروع ليشمل مناطق غير المعنية بالمشاريع النموذجية.

-التساؤل حول الإجراءات المعتمدة في إبرام عقود اللزمات ومبررات اختيار شركات أجنبية على حساب شركات تونسية.

- مدى تأثير الشراكة مع شركات أجنبية في استجلاب التقنيات التكنولوجية والخبرات بما يمكّن من تطوير قطاع التطهير.

-الاستراتيجية المستقبلية لعمل الديوان في العشرية القادمة وبرامجه والمشاريع المزمع إنجازها.

- مدى تقدّم إنجاز بعض المشاريع المتعلقة بخدمات التطهير ومعالجة المياه المستعملة في مختلف الجهات الداخلية.

كما تطرّق النواب إلى عدة مسائل أخرى تعلقت بأسباب تأخّر إنجاز بعض المشاريع المعطلة في الجهات الداخلية ودور الديوان الوطني للتطهير في الحفاظ على بيئة سليمة وصحية، كما أثاروا موضوع المياه الملوثة خاصة في المناطق الساحلية.

وفي ردّهم بخصوص طلب استعجال النظر، بيّنت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أن الأجل المتفق عليه لدخول الاتفاق حيز التنفيذ هو 30 سبتمبر 2023 وبعد استيفاء أجل 120 يوما تمّ التمديد في الأجل إلى موفّى ديسمبر 2023.

وأفاد السيد رئيس مدير عام الديوان الوطني للتطهير أنه تم القيام بطلب عروض دولي مفتوح وتمّ اختيار مُسْدِي الخدمات طبقا للإجراءات القانونية الجاري بها العمل والمتعلقة بنظام اللزمات. وأوضح أن المشاركين سيساهمون في رأس مال شركة تسمى "شركة

المشروع" توكل لها مهمة تنفيذ المشروع ويتم مراقبتها ومتابعتها من قبل الديوان حول مدى مطابقة الإنجاز للمواصفات وذلك بالاستعانة بمكاتب خبرة فنية، مع العلم وأنه سيتم حلّ الشركة عند الانتهاء من إنجاز المشروع.

وأضاف أن مخرجات دراسة هذا المشروع تمت سنة 2014 وأسفرت على عرض 8 أقساط على كامل الجمهورية وقد أقرّ المجلس الوزاري قسطين وهما قسط تونس الشمالية وقسط الجنوب، وأكّد أن المشروع يهدف أساسا إلى تحسين الخدمات المسداة في مجال التطهير خاصة في الجهات المعنية التي تشكو من ضعف جودة الخدمات وتردّي البنية التحتية.

وأوضح أن عقد اللزمة يمتد على 10 سنوات ويخضع إلى تقييم نصف مرحلي وفي صورة ثبوت تحسّن جودة الخدمات المقدمة وتحقيق الأهداف المرجوة يمكن مواصلة هذه التجربة، ويتم التخلي عنها في صورة عدم استجابتها للمردودية المطلوبة.

وفي سياق آخر، بيّن أن الموارد البشرية الموضوعة على ذمة الديوان لا يتجاوز عددها الثلاثة آلاف موظف رغم توسع مجال تدخل الديوان وتزايد عدد محطات التطهير وعدد المدن المعنية ليصل تقريبا إلى 197 مدينة بعد أن كان لا يتجاوز 130 مدينة سنة 2000، وهو ما انجر عنه مزيد تشريك القطاع الخاص في استغلال المنشآت العمومية في إطار عقود مناولة.

وأضاف أن شركة المشروع لا يمكن لها أن تدخل في ضبط التعريفة ومعاليم استخلاص الماء فهي مسألة سيادية لا تتدخل فيها أطراف أخرى.

وبيّن السيد رئيس الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص أن هذه الشراكة تختلف عن العقود المبرمة بالمفهوم التقليدي الذي يقتضي الإنجاز والاستغلال المباشرين من قبل المشترك لأن الاستخلاص يتم من قبل الديوان وهو خيار الدولة في إطار المحافظة على المقدرة الشرائية للمواطن ويتجسّد ذلك من خلال التسعيرة الموظفة على الماء التي تعتبر الأقل سعرا على المستوى العالمي بما يبرز الحرص على الصبغة الاجتماعية للمشروع مع تحسين الخدمات المقدمة. وبيّن أنه تم اتخاذ قرار الترفيع التدريجي في تكلفة المياه المعالجة قصد الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن وعليه فستتحمل الدولة الدعم الموظف على الماء مع الحرص على تحسين جودة الخدمات المسداة.

من جانب آخر أوضح أنه سيتم خلاص شركة المشروع بالدينار التونسي كما أن الشركة تخضع للقانون التونسي وللأداء الضريبي التونسي إضافة إلى أنه سيتم استعمال يد عاملة تونسية وإخضاع التحويلات للبنك المركزي التونسي طبقا لمجلة الصّرف.

وبيّن ممثلو الديوان الوطني للتطهير ورئيس الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من جهة أخرى أن الديوان يُعتبر من أول المؤسسات التي انصهرت في مثل هذه الإجراءات المتعلقة بنظام اللزمات والشراكة بين القطاعين العام والخاص وستعود هذه التجربة بالنفع على كفاءاتنا التونسية، وجدّدوا تأكيدهم أن التجربة المتعلقة بمنح اللزمات في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بخصوص الديوان الوطني للتطهير تعتبر نموذجية وسيتم مراقبتها وتقييمها.

***قرار اللجنة:**

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نشكر اللجنة على عملها القيّم، وبخصوص استعجال النظر فإن مكتب المجلس هو الذي يقرّر استعجال النظر، لماذا؟ لأننا نعرف أنه سيرد علينا قانون الميزانية يعني القانون التكميلي لسنة 2023 وميزانية 2024، وسوف تنغمس كل اللجان في دراسته، وحين وجدنا تلك الفترة المتراوحة بين 10 و15 يوما وستتم العملية قبل تعهّد المجلس بقانون الميزانية ارتأى المجلس استعجال النظر، وأنتم مشكورون على ذلك خاصة أن الموضوع يهمّ ضمان الدولة في اتفاقية حاصلة وداخلة في ميزانية 2023، لذلك قرر المكتب استعجال النظر لا أكثر ولا أقل وشكرا.

سنشرع الآن في النقاش والكلمة للنائب المحترم السيد محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل، وله خمس دقائق.

السيد محمد اليحياوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة له،

السيدات والسادة الزملاء مرحبا بكم،

في الحقيقة اليوم نتداول مرة أخرى قرضا بضمان الدولة التونسية موجّه لديوان التطهير، فالقطاعات المنتجة كان بالإمكان أن تكون منتجة ولا نتحصل لها على قروض خارجية من أجل تمويلها، فهذه القطاعات الخدمية هي قطاعات ذات جدوى اقتصادية ولا يعقل أن نبرمج لها القروض.

على مستوى استعجال النظر، سيدي الوزير، هذا المشروع منذ سنة 2014، وتناولتم بعد عشر سنوات القسط الأول والثاني وعلى امتداد عشر سنوات، إذن فالقسط الأخير سيكون تقريبا في حدود سنة 2050، وهذا يدل على أن العمل في الديوان الوطني للتطهير هو عمل ينقصه الجودة والحوكمة، ولا بد من معالجة هذه المشكلة.

النقطة الثالثة، تم إبرام عقود لزمات مع المستلزمين الأجانب منذ ثلاثة وخمسة أشهر، ثم يقع إيداع هذا المشروع إلى المجلس وتطالبوننا باستعجال النظر. يعني أن المجلس اليوم أمام خيار وحيد بالنسبة إليكم هو الموافقة على هذا المشروع باعتبار أن عقود اللزمة انتهت منذ شهر أفريل ومنذ شهر جويلية.

اليوم هناك مشاكل عديدة في ديوان التطهير على مستوى الحوكمة وعلى مستوى معالجة الدراسات الخاصة بهذا القطاع، فلا يعقل أن تبقى دراسات لمدة خمس وعشر سنوات، وهذا ما يمكن أن يعطل هذه المشاريع وعلى مستوى الجودة الاقتصادية.

ثانيا، بالنسبة إلى المشروع على المستوى الوطني هناك اختيار للجزء الشمالي والجزء الجنوبي، ونتساءل لماذا تم الاختيار على هذه المناطق دون سواها وخاصة المناطق الداخلية؟

ثالثا، هناك مشاكل على مستوى شبكات التطهير الموجودة على المستوى الوطني، فهذه الشبكات تحتاج إلى الصيانة باعتبار أنها أصبحت تمثل كارثة بيئية في عديد المناطق إضافة إلى لجوء بعض المتساكنين إلى إلقاء هذه الفواضل باعتبار عدم وجود شبكات في الأودية وفي الشواطئ، وهذا ما يحدث تلوثا بيئيا خطيرا خاصة على طول الشريط الساحلي.

رابعا، بعد إنجاز هذا المشروع عندما نلاحظ أن ارتفاع المعاليم سيتضاعف تقريبا بنسبة 47% في حدود سنة 2030، وهذا سيزيد من العبء على مستوى المواطنين هذا على المستوى الوطني.

إقليميا سيدي الوزير، في جهة الشمال الغربي وهي مناطق داخلية كانت لدينا إدارة جهوية في جهة باجة تم إغلاقها منذ العديد من السنوات، واليوم أصبحت هذه الأقاليم الداخلية تتبع منذ ذلك الحين ولاية نابل. واليوم تعلمون سيدي الوزير أننا نحن وجهة نابل نحن في الإقليم الأول وهم في الإقليم الثاني فكيف سيكون التعامل؟ إذن لا بد من وضع ذلك في الاعتبار.

على مستوى الشمال الغربي أيضا وجهاتنا تقريبا بنسبة 47 إلى 48% هي نسبة الربط في الشمال الغربي في تضاريس وعرة، ونحن نحتاج إلى تدخل الديوان في عديد المناطق، في ولاية جندوبة مثلا لدينا شاحنة واحدة ضاغطة تستعملها تسع معتمديات، ونترقب الدور باستمرار خاصة معتمدية طبرقة وعين دراهم وهي مدن سياحية، ولكن في فصل الصيف نحتاج إلى هذه الشاحنة وفي بعض الأحيان لا نجدها.

على مستوى استغلال المياه المستعملة لا يوجد اليوم قنوات لربط المياه المعالجة للاستفادة منها، إضافة إلى أن عديد الأحياء في جهتنا مهمشة ولا توجد بها شبكات صرف ولا محطات، نطالب سيدي الوزير بتوازن جهوي على مستوى شبكات التطهير لأن اليوم لدينا في المناطق الداخلية الآلاف من السكان وهناك مشروع توسعة في محطة طبرقة وهي محطة صغيرة جدا منذ سنوات، ولكن الاعتماد موجود ولم يشرع في هذا الإنجاز...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد عبد الرزاق عويدات عن كتلة الخط الوطني السيادي وله عشر دقائق.

السيد عبد الرزاق عويدات

بسم الله الرحمان الرحيم،

تحية من تونس الأبية، تونس الثورة، تونس المبادئ إلى المقاومة الفلسطينية،

في هذا اليوم ندرس مشروع قانون قصد المصادقة على قرض لفائدة ديوان التطهير.

قبل أن نتحدث عن القرض وعلى طريقة إنفاقه أريد أن أذكّر بقاعدة عامة. أولا أذكّر بأننا مررنا بحدث 25 جويلية الذي أطاح بمنظومة سابقة، وأوقف مرحلة سابقة، عرف فيها التونسيون والتونسيات الفشل الذريع في السياسات العامة والفشل الذريع في الحوكمة والفشل الذريع في تحقيق أهداف وغايات الشعب التونسي.

حدث 25 جويلية أرجع الدولة إلى الشعب بعدما كانت الدولة بيد فئة قليلة تستفيد من خيرات البلاد وتحرم منها بقية الشعب التونسي.

كذلك عندما نتحدث عن حدث 25 جويلية الأمر لا يقف في 25 جويلية بل يستمر إلى مسار 25 جويلية، حيث نتحدث عن شعارات ومبادئ وغايات وأهداف ضبطها هذا المسار، أرجع إلى الأذهان شعارات ثورة 17 ديسمبر ومبادئها، وعلّق الآمال من جديد للشعب التونسي على إمكانية تحقيق الغايات الكبرى لهذا الشعب والمتمثل في:

-السيادة الوطنية،

-استقلالية القرار الوطني،

-إصلاحات عميقة وشاملة في جميع القطاعات،

-التوجه إلى ثروة البلاد ووضع الدولة يدها عليها من أجل تثمينها وتوظيفها لفائدة الشعب التونسي،

-الاعتماد على الكفاءات التونسية،

-إرجاع الأمل للشباب التونسي في أنه قادر على أن يبدع في بلاده وأن يحقق لبلاده ما يصبو إليه الشعب من كرامة وطنية وتشغيل ورفاه وجودة حياة.

كل ذلك غايات 25 جويلية ولنستطيع تحقيقها لا بد أولا من شرط أول هو أن نقف وقفة تقييمية لمرحلة ما قبل 25 جويلية، فنحافظ على ما فيها من إيجابيات، ولكن ماذا فيها من سلبيات يجب أن نتجاوزه، ويجب أن نقف وقفة تقييمية: كيف تعاملنا مع المالية العمومية ومع ثروة البلاد ومع طاقات بلاد مهدورة لنصل إلى ذلك المستوى الذي وصلنا إليه، وليصل الشعب التونسي إلى الخروج إلى الشارع منددا بمنظومة سابقة. إذن، لا بد من وقفة تقييمية.

كما أنه لا يجب أن نقف عند هذه الوقفة التقييمية وإنما نتجاوزها إلى رسم آليات عمل وسياسات جديدة تساعد على تحقيق الغايات التي ربطناها، حيث خرج الشعب التونسي مهللا ومكبرا طامحا إلى تحقيق تلك الشعارات التي رفعت. إذن، لا بد من رسم سياسات جديدة.

نمر الآن إلى هذا القرض، قلنا أنه وقع إخلال كبير بالمالية العمومية نتيجة إثقال كاهل التونسيات والتونسيين بالديون ونتيجة قروض متعددة كانت للاستهلاك والاستثمار.

هذا القرض هو قرض للاستثمار وليس للاستهلاك، وهذا جيد، لكن السؤال فيم سينفق هذا القرض وكيف سينفق؟ وهنا نرجع إلى السياسات المعتمدة في مرحلة ما قبل 17 ديسمبر وما قبل 25 جويلية.

سنة 1997 كان شعار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، فكيف مُورستْ هذه الشراكة؟ مُورستْ بطريقة مع مؤسسات عمومية ومع قطاع عام كانت الغاية في ذلك الوقت أن يقع التفريط فيه للخواص، أي خصخصة القطاع العام، كانت تلك هي الغاية في التسعينات، وكان الشعب التونسي رافضا لتلك الخصخصة وكذلك منظمات المجتمع المدني وعلى رأسها وللأمانة وللتاريخ الاتحاد العام التونسي للشغل الذي كان من بين المعترضين على التفريط في القطاع العام.

الطريقة التي اعتمدت هي هذه الشراكة، نحرم المؤسسات العمومية والمنشآت مثل "STEG وSONEDE وONAS" من أن تنجز أعمالها بنفسها، وكانت تشغّل عامل البناء والمهندس والدهان والميكانيكي، وكانت كل أشغالها تتم من الشركة، وطبعا هناك مردودية مالية لتلك الأشغال، وعندما سحبنا منهم تلك الأشغال وكلفنا بها الخواص عن طريق الصفقات العمومية أفقدناهم إمكانية الربح من تلك الخدمات التي ترجع عائداتها عليهم، أصبح لديهم مجموعة من الموظفين كانوا يقومون بتلك الأعمال وهم مرسّمون ولا يمكنهم التخلي عنهم، ولكن الأشغال تُعطى للخواص وتُدفع من ميزانية تلك المؤسسات.

وقع التخلي عن هذه الطريقة سنة 2013 إلى طريقة اللزمات وتم إعداد كراس الشروط لكي تُسند هذه الأعمال لشركات عن طريق اللزمة في 2013، وأُقرّ الأمر في 2016 وفي 2018 إذن عن طريق اللزمات نكلف هذه الشركات لتقوم بأشغال معينة.

نمر الآن في مستوى النتيجة، هل تحقق للتونسيات والتونسيين ما كنا نصبو إليه من هذه الشركات وهذه اللزمات؟

نمر إلى التطهير لدينا أحواض التجميع "fosses septiques" في الأماكن التي لا توجد بها محطات ضخّ، ولدينا محطات ضخّ ولدينا كذلك محطات تطهير.

نبدأ بـ "fosses septiques" فقد تُجَمّعُ المياه المستعملة لمدة أكثر من 15 يوم ولا يتم تفريغها وتصبح المياه مُنسَابة في الأراضي وتملأ المائدة المائية أو تنساب إلى مجاري مياه الأمطار وتصبّ في الأودية والماء الذي يستعمل للريّ في الفلاحة.

هناك محطات للضخّ إذا أردتم معاينتها وسوف نتفقّدها بمعية بعضنا، وبإمكاني أن أسمّي كل المحطات التي أعرفها وزرتها في ولايتي، فهي محطات ضخّ ومحركاتها معطبة والماء ينساب إلى مجاري مياه الأمطار.

نمر أيضا إلى محطات التطهير، هل توجد محطة تطهير ثلاثية يمكن أن نأخذ المياه منها ونستعملها في الريّ؟ لا توجد، وفي الأخير مثلما يدخل الماء مثلما يخرج ويصبّ في الأودية. إذن، هي سياسات خاطئة، فهل نستمر فيها؟ المفروض لا، هذه مسألة.

الأمر الثاني إذا كانت هذه الطريقة فاشلة فلماذا نستمر فيها؟ نتحدث عن اللزمات، فهل وقع إعداد كراس الشروط في 2013 بأمانة وصدقية؟ إذا أسمينا كل تلك المرحلة بالمرحلة السوداء فكيف لكراس الشروط التي أُعِدّتْ خلال تلك الفترة السوداء أن نعتمدها اليوم بعد 25 جويلية، ونُضْطرّ إلى إعطاء اللزمات لشركات أجنبية شركة برتغالية وشركة فرنسية، وما الذي يفعله أبناؤنا ومهندسونا وشركاتنا الوطنية إذا أُعْطيَ هذا العمل للأجانب؟ متى سنعتمد على ذواتنا وكفاءاتنا ونطوّرها إذا أعطينا هذه اللزمات لشركات أجنبية لعشر سنوات قادمة؟ نقترض بالأورو ونكلف هذه الشركات بالأورو ونترك أبناءنا الذين كنا سندفع لهم بالدينار التونسي فلا يمكنهم أن يتقدموا ولا أن يبدعوا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم محمد زياد الماهر غير منتمي وله سبع دقائق.

السيد محمد زياد الماهر

شكرا سيدي الرئيس،

مشروع ضمان قرض للديوان الوطني للتطهير، بعد إفراغ ديوان التطهير منذ عام 1997 من كفاءاته ومعدّاته ومقدّراته في إطار مخطط الدولة للخوصصة وجاء ذلك بالتزامن مع خوصصة مؤسسات أخرى مثل "STIA" و"SITEX" و"AIR LIQUIDE" وشركات أخرى ونتساءل اليوم أين أغلبية هذه الشركات؟ وما الذي حدث في ديوان التطهير منذ بدأنا في هذه السياسة، سياسة الخوصصة؟

بعد اعتمادنا على القطاع الخاص التونسي من خلال قانون الصفقات العمومية، سندخل اليوم مرحلة جديدة فسّرها شرح الأسباب في الأهداف المقدّم لنا حيث يقول:

"ضمان استمرارية المرفق العام من خلال تفويض مستلزم قادر على تعبئة الموارد البشرية اللازمة وذلك لتعويض الشركات الخاصة المتدخلة حاليا في إطار صفقات عمومية"، يعني أننا دخلنا في مرحلة تعويض القطاع الخاص التونسي بالمستلزم الأجنبي، ونحن فيما بعد 25 جويلية نتساءل ما مدى انسجام هذا الطرح مع الطرح الجديد، طرح السيادة الوطنية وطرح التعويل على الذات؟

وحين نعرف أن الشركات التي حصلت على هذه اللزمة هي شركة "SUEZ" مثلا وشركة "ADP" وتشير شركة "SUEZ" على صفحتها بأنها شركة منشأة منذ 160 عاما منذ أن شرع " Ferdinand De Lesseps" في حفر قنال السويس.

القرض قرابة 400 مليار تونسي بالعملة الصعبة، وسوف نُضيفُ من مقدّراتنا أيضا قرابة 1300 مليار، سنقدمها لهذه الشركات بعنوان الصيانة، وحين نستعرض التواريخ فقد وُلدَ هذا المشروع في حكومة على العريض، وبلغ الفُطامَ في فترة الوزير الأسبق ياسين بن إبراهيم في وزارة التعاون الدولي والاستثمار، وكَبر هذا المشروع واشتدّ عُودهُ مع وزارة الوزير زياد العذاري في حكومة الشاهد، واليوم جئنا لنواصل مسار الحكومات السابقة.

ما يصدمني حقيقة في هذا المشروع هو اعتماد مكتب مجمّع مكاتب خاصة للمراقبة، فهل سيقوم القطاع الخاص بالمراقبة الإدارية والمالية وإن لزم الأمر أيضا سيقوم بها الأجنبي؟ وحين أطلع هنا على التقارير الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية مثلا تعترضنا حادثة والأفضل أن نذكرها اليوم.

هناك أحد المشاريع عنوانه رنّان وبرّاق "دعم تشغيلية الشباب والانتقال بتونس إلى الاقتصاد الأخضر"، نجد في الميزانية 15% رُصدتْ لفائدة مكتب الدراسات و64% نفقات وأجور ومصاريف أخرى، وبقيت فقط 21% لإنجاز المشروع، وحين عُرض علينا اليوم هذا المشروع تذكّرت مباشرة هذه الحادثة، ولذلك أنظر بكثير من التوجّس والرّيبة وأستغرب حقيقة أنْ لا نقدّم مشروعا يعتمد على كفاءات تونسية، لدينا في تونس 3500 دكتور باحث معطل عن العمل، 3500 دكتور باحث هاجر البلاد دون رجعة في حين أننا نأتي بالأجانب ليطوّرونا وينوّرونا.

كان الأجدى أن يتكوّن أبناؤنا في الخارج على الأقل، وهناك دول عربية مثل مصر والجزائر تقدمت خطوات في هذا المجال. وعلى سبيل المثال الدولة الفرنسية الصديقة في الإمكان أن نتعاون مع الحكومة الفرنسية ونكوّن أبناءنا هناك ويعودون إلى أرض الوطن، وبذلك نستفيد من تجاربهم الدولية القيّمة وندعمهم.

فأين القطاع الخاص التونسي؟ أين تطوير الكفاءات التونسية والتعويل على القدرات الذاتية؟ نحن لم نلاحظ كل ذلك في هذا المشروع، فقد غاب تماما ولم نر دراسة جدوى. فهل نحضر تحت قبة البرلمان لنصادق بنعم لأننا تحصلنا على القرض وأمضينا وانتهى الأمر ويجب أن نصادق، وإلاّ فإننا نصبح نحن من يعطل دواليب الحكومة؟ فهذا مشروع وُلد في حكومة على العريض سنة 2013.

حين وقع ربط ضمان استمرارية المرفق العام بالتعاون مع الأجانب هنا نضع نقاط استفهام كبيرة، سيدي الوزير، ما نتوق ونصبو إليه هو أن توضع سياسة نهضة حقيقية وجديدة وواضحة وتكون معالمها واضحة وشفافة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد نبيل حامدي عن كتلة صوت الجمهورية، وله أربع دقائق.

السيد نبيل حامدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق له،

مرحبا بك مجددا في المجلس بعد القرض الأول اليوم القرض الثاني، قرض استثماري بحت من أجل تونس ومن أجل هذا المشروع وهو مشروع التطهير، ومن أجل الاتفاقية بين القطاع العام والقطاع الخاص. نحن نرحب بهذا القرض من أجل شعبنا ومن أجل تطوير البنية التحتية بين الشمال والجنوب، ولكن سيدي الوزير بين الشمال والجنوب موجود ذلك الوسط المنسي ومنه المنطقة الصناعية بالسبيخة التي في مجلس وزاري بتاريخ 8 جانفي 2014 أقرّ بناء محطة تطهير بهذه المنطقة الصناعية التي كانت تمسح 50 هكتارا وأصبحت اليوم 150 هكتارا، ولذلك نرجو منكم لفتة لهذه المنطقة الصناعية.

أيضا هناك سيدي الوزير مبرّرات في هذا المشروع تُضحك وتُبكي، واليوم نجلب الأورو ونقول بأن من ضمن الأهداف الترشيد في كتلة الأجور. هذه فضيحة، ولا يمكن أن أقولها أصلا وأنطلق في المشروع، لماذا؟ لأن المعنى من هذه الكلمة هو إقصاء للشعب التونسي ولكفاءاتنا التونسية الموجودة في الغرب، ويمكن لهذه الكفاءات أن تبني محطات تطهير بجودة عالية، ولسنا في حاجة إلى هذه الشركات الغربية.

سيدي الوزير، فيما يتعلق بمحطات التطهير الموجودة في تونس كما ذكر الزميل أين يذهب الماء الخارج منها؟ هل يقع استغلاله أم لا؟ نحن لا نستغلّه، وهناك كوارث بيئية في كل المناطق أين وُجدت محطة تطهير، وعلى سبيل الذكر محطة التطهير بمعتمدية السبيخة فالماء موجود في الوادي وقد أثّر على الطبيعة دون استغلالها من ديوان العَلَمْ وهذه كارثة أخرى.

هناك مسائل يمكن أن نتطرق إليها سيدي الوزير وهي الاتفاقية، هل كانت بالتفاوض المباشر أو عن طريق المناقصات؟ لأنه ليست لدينا مشكلة، ومع أيّ شركة غربية ستقدم الإضافة للشعب التونسي؟

سيدي الوزير، بطريقة علمية وأنت خبير في البنوك، لو استغللنا هذا القرض في انتداب كفاءات تونسية يمكن أن تبني لنا محطات التطهير على مستوى 11 و12 سنة أولا ربحنا الكفاءات وثانيا ربحنا أن التونسي قادر على البناء في وطن بعد 25 جويلية، ويمكن عندئذ بعد 10 أو 11 سنة لا نتحدث عن بعث مشروع جديد بعد التجربة النموذجية إن نجحت نقول قد وصلنا، وإن لم تنجح أين نذهب ومن سنحاسب من الأطراف المتداخلة في هذا الشأن؟

سيدي الوزير، هناك أيضا نقطة أخرى هي الترفيع في معلوم احتساب فاتورة ديوان التطهير الذي أثقل كاهل الشعب التونسي وأصبحنا حين تَردُ علينا من "SONEDE" الفاتورة لا ننظر إلى مبلغ كشف استهلاك الماء بل نُلقي نظرة مباشرة إلى مجموع معلوم التطهير، وعوض أن يدفع المواطن كالمعتاد 20 دينارا أصبح يدفع 60 أو قرابة 70 دينارا، وهذا يمثّل ثقلا على كاهل الشعب التونسي، ونرجو لفتة منكم وأن تأتينا في المرة القادمة بتشريعات جديدة تهم اقتصادنا وتهم الاستثمار وتشجيع الاستثمار ومراجعة مجلة الاستثمار، هذا ما يهمنا بعد 25 جويلية، وشكرا سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد أحمد بنور عن كتلة الأحرار، وله ثلاث دقائق.

السيد أحمد بنور

شكرا سيدي الرئيس،

استعجال النظر في مجال يهم التطهير إن شاء الله، كما يستعجل بعض السادة الوزراء النظر في مجال تطهير الإدارة أسوة بتعليمات القيادة التونسية حيث لا زلنا نرى أن بعض الوزارات ترزح تحت التعيينات بالمحاباة ضمن العشرية السوداء الفارطة.

ثانيا سيادة الرئيس ومجلسنا الموقر أقرّا بأنّ تونس تشهد أزمة في التشريع، وهنا نتساءل أين مقترحات السادة الوزراء بإطاراتها وأعوانها ومنافعها، فإلى اليوم وإلى الآن لم ترتق مقترحات المشاريع من الوزارات إلى المستوى المأمول، ونحن كمجلس وكشعب أيادينا مفتوحة لكل المقترحات قصد المصادقة دفعا بتونس إلى الأمام بقوانينها وتشريعاتها.

لديّ سؤال وأتمنى أن يكون السيد المدير العام لديوان التطهير موجودا معنا، وأريد أن أسأل عن برنامج التطهير الريفي، حيث حصلت تونس على مليارات من الوكالة الفرنسية للتنمية L'AFD بعنوان برنامجين: البرنامج الأول هو التطهير الريفي وفي ولاية المهدية لم ننتفع منه بأيّ برنامج ولم نتحصل على أيّ مليم، ونخاف في مقترح هذا القرض الجديد أن يتم إقصاء الولاية من كل منفعة.

البرنامج الثاني هو برنامج تطهير الأحياء الشعبية في نفس البرنامج "L'AFD" نتساءل أين وصلنا وقد حصلنا على القرض منذ ثلاث سنوات ولليوم ما زلنا في مرحلة الدراسات؟

النقطة الثانية أننا نعتبر برنامج اليوم هو برنامج تنموي وكفانا من قروض الاستهلاك، وأتوجّه بسؤال كالعادة إلى السيد المدير العام للديوان الوطني للتطهير: أين وصلنا على مستوى محطة تطهير بومرداس المهدية حتى نقطع مع المحطة التي زال استغلالها منذ 2010 بمنطقة الزقارنة بالمهدية والتي سببت الأوبئة وهلاك الحيوانات وتفشّي المرض، ولدينا محطة كلفتنا 100 مليار وللآن كنائب لم أجد أية إجابة.

فهل أعدّت الفلاحة "les périmètres irrigués" حتى يتمكّن الفلاحون من سقي أراضيهم واستغلال المحطة كما ورد في هذا المشروع: "تحسين الوضع البيئي إضافة إلى استغلال مياه المعالجة"، أو كالعادة "ابن واترك".

ثانيا، فيما يتعلق بالمحطة، أريد جوابا للشعب وخاصة لأهالي المهدية متى سيتم انطلاق العمل الفعلي لمحطة التطهير؟

نقطة ثالثة في تقييم عمل الديوان الوطني للتطهير، صحيح أننا سنحصل على قرض...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي غير منتمية، ولها ثلاث دقائق.

السيدة بسمة الهمامي

مساء الخير،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

بعد الاطلاع على تقرير لجنة المالية حول مسار دراسة مشروع القانون، حقيقة نحن لم نطلع على دراسة المشروع ولا على طبيعته ولم نطلع حتى على قرار وزارة الفلاحة في علاقة باستخدام المياه المعالجة في المجال الفلاحي، ولا حتى قرار وزارة البيئة في الآثار الجانبية لما ستفرزه عملية المعالجة الثلاثية. نحن هنا فقط للتصويت على قرض لدعم خدمات التطهير في تونس عن قرض الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، القطاع الخاص أجنبي متعدد الجنسيات والقطاع العام الذي يعاني من الهنّات، هذه الشراكة أساسا غير متكافئة.

مكتب دراسات أجنبي، دراسة أجنبية، صفقة تصاغ على مقاس شركات عملاقة متعددة الجنسيات هم المقرضون وهم المهندسون وهم المنفذون وهم المراقبون وهم المشرفون وهم الرابحون دوما.

وزارة الفلاحة كوزارة سيادية محمول عليها رسم استراتيجيات الأمن الغذائي، هي اليوم تحت حصار بارونات البذور الهجينة وبارونات العلف، وستجد نفسها محاصرة بالمياه المعالجة ثلاثية الأبعاد التي لم تعد طريقة حديثة ومجدية بل إنها غير حينية، فقد توصل صنّاعها إلى أنه حتى بالمعالجة الثلاثية لا تزال هناك مياه تحمل بقايا خطرة على التربة وعلى البيئة وعلى مستعمليها.

أنا من مجموعة غير المنتمين للكتل، نعم، سأصوّت وسأدعو زملائي أيضا إلى التصويت بـ "لا" حتى لا نكون للتاريخ شهداء زور على استثمار يعود بالخطر والأمراض ويهدد الأمن.

سيدي الوزير، كنا ننتظر منكم برامجكم الاستثمارية السيادية الوطنية التي تستجيب لانتظارات الشعب بولاياته وجهاته وأقاليمه.

سيدي الوزير، نحن ننتظر منكم السياسات العمومية في علاقة بالاستثمار، وهذا الذي يطرح علينا اليوم مهدد بما يسمى استثمار، ولا يفتح أملا للشباب، ولا يفتح أملا للتواصل، ولا يفتح أملا لهاته الحكومة التي لا تريد أن تنتج ولا أن تفكر، هي فقط تستعيد أو تعاود أو تكرر ما سبقها من الحكومات السابقة، وهذا الذي لا يستجيب لانتظارات الشعب لا يلزمنا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة بثينة الغانمي عن كتلة الخط الوطني السيادي، ولها أربع دقائق.

السيدة بثينة الغانمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بضيوفنا الكرام السيد الوزير والوفد المصاحب له،

طبعا لا يفوتني في مستهل هذه المداخلة أن أتوجه بتحية إجلال للمقاومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني الصامد والثابت في المطالبة بحقه المشروع.

الآن في علاقة بالقرض موضوع الحال الذي سيصرف في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام طبعا والقطاع الخاص في إطار لزمتين، يعني الشركة الفرنسية والشركة العمومية للتطهير بدولة البرتغال، فإن الشركتين المعنيتين باللزمتين هما دول الاتحاد الأوروبي الذي وقّع اتفاقية شراكة مع تونس سنة 1995 وهي اتفاقية تهم فقط القطاع الصناعي ولا تشمل قطاع الخدمات، وهو ما يؤكد أن هذا الاتفاق إذا تم لا يحترم المعاهدات والالتزامات الدولية هذا من جهة.

أما من جهة ثانية فإن الموافقة على المشاركة في هذه اللزمة من قبل الأجانب ومن قبل البنك الدولي تستوجب على ديوان التطهير الترفيع في معاليم التطهير تقريبا بنسبة 30% وهو ما يتكبّده المواطن وما يؤثر على مقدرته الشرائية.

سيدي الوزير، حسب المعطيات المتوفرة في علاقة بالشراكة الفرنسية وولايات الجنوب فإن نسبة المنشآت الراجعة بالنظر لهذه الولايات من مجموع منشآت الديوان ونشاطه تتمثل في حدود 13% أي ما يعادل 39 مليون متر مكعب من جملة 300 مليون متر مكعب.

بما يعني أن الديوان الوطني للتطهير سوف يدفع 13% كما قلت من مجموع مكونات منشآته، وهو ما يعادل ضعف مصاريفه إذا أنجزها بإمكانياته الذاتية.

طبعا 70 مليون دينار عوضا عن 32.5 مليون دينار، يعني أن ولايات الجنوب حاليا تكلّف الديوان ما قيمته 32.5 مليون دينار سنويا.

سيدي الوزير، وفق نص شرح الأسباب فإنّ كلفة المشروع في قسطيه الفرنسي والبرتغالي تبلغ 1764 مليون دينار على عشر سنوات منها 1389 مليون دينار تدفع من ميزانية الديوان مباشرة إلى المستلزمين الأجانب منها حوالي 700 مليون دينار لفائدة المستلزم الفرنسي.

إذا كان للديوان القدرة على توفير هذه الأموال من نشاطه الخاص ومن مشتركيه فلم لا يصرفها هو بنفسه ويواصل التكفل باستغلال وصيانة التصرف في منشآته وتطور إمكانياته البشرية بما يمكّنه من تحسين مردوديته وجودة المياه المعالجة.

سيدي الوزير، في الشأن الجهوي أتساءل عن نصيب الجهات الداخلية وبالخصوص جهة باجة من هذه الاتفاقيات خاصة أن العديد من الأحياء الشعبية في باجة المدينة وتحديدا باجة الشمالية التي هي في حاجة لربط شبكات التطهير وصيانتها. متى سيتم انطلاق الربط في الأحياء على غرار الحمرونية وسيدي خلف وغيرها من الأحياء التي تم وعدنا بربط الشبكات في أقرب الآجال؟

شكرا لكم سيدي الوزير على حسن الإنصات، هذا فقط ما أردت أن أعرّج عليه.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، والكلمة للسيد صالح الفرشيشي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق، المقعد 143.

السيد صالح الفرشيشي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

عديد المناطق بمعتمدية بوسالم وبلطة بوعوان غير مرتبطة بشبكات التطهير مما يؤثر على الوضع البيئي خاصة أن أغلب المساكن مجهزة ببئر راشحة، ونعرف أن بئرا راشحة في منطقة فيها المياه قريبة من سطح الأرض وأيضا في منطقة فلاحية، منطقة سقوية، تنتج الخضر وغيرها فنعتبر أن الوضع البيئي في انعدام، مثل الربط بشبكات التطهير يعتبر خطرا على التونسيين ككل وليس على هذه المنطقة فقط.

أيضا أخص بالذكر عدة قرى كبرى فيها عدد هام من السكان على غرار قرية بلطة والسمران وبوعوان والبلدية من معتمدية بلطة بوعوّان وقرى الربابنة والدزيرة وسيدي عبيد وبدرونة ومجاز الشرف وسيدي علي الجبيني والقرية القديمة بالروماني، هذه المناطق التابعة لمعتمدية بوسالم كلها غير مرتبطة بشبكة التطهير وفيها عشرات الآلاف من السكان.

أيضا المنطقة الصناعية الروماني متوقفة حاليا بسبب حاجتها لمحطة تطهير جديدة لأن محطة التطهير القديمة ببوسالم لا يمكنها استيعاب كميات إضافية من المياه المستعملة، وهنا يجب أن نبرمج تدخلا سريعا لمحطة التطهير القديمة ببوسالم بتقنيات جديدة لنستطيع برمجة مشاريع أخرى في التطهير.

سيدي الوزير، المناطق الداخلية على غرار بوسالم وبلطة بوعوان من ولاية جندوبة في حاجة كغيرها من مناطق البلاد لمشاريع هامة في ميدان التطهير والبيئة، وعلى وزارة البيئة تمييز هذه المناطق إيجابيا وتوفير جودة الحياة التي هي اليوم في تدهور من سنة إلى أخرى.

هذا المشروع الذي تقدمتم به اليوم هام لعدد كبير من سكان البلاد التونسية فيه تطوير للخدمات داخل ديوان التطهير. نحن سنصوت لفائدة هذا القانون، ولكن سيدي الوزير يجب على وزارة البيئة خاصة ووزارتكم التفكير مليّا في برمجة مشاريع جديدة في المناطق الداخلية فيما يخص التطهير والبيئة لأن هذا سيساعد...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد يوسف التومي عن كتلة الأحرار، وله أربع دقائق.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، نحن نثمّن المياه المعالجة وخاصة المشروع النموذجي محطة حمدون سوسة، لكن هذا المشروع يشكو عديد النقائص وخاصة الفلاح الذي يعاني اليوم.

الفلاح يرى المياه تتجه للبحر وأرضه تبقى عطشى في حين أن كلفة المتر مكعب من الماء المعالج دينار، يعني نعالجه ثم نقوم برميه في البحر ونرى معاناة الفلاح، لماذا يعاني؟

أولا، هناك إشكال يتعلق بالشركة التونسية للكهرباء والغاز، في أوقات الذروة عندما توفر مصالح التطهير مشكورة الماء بين الساعة الحادية عشر صباحا والثالثة بعد الزوال خاصة في فترة الصيف في شهر جوان وجويلية وأوت عندما لا يقع توفير الكهرباء يتجه الماء نحو البحر.

سيدي الوزير، بودنا حل هذا الإشكال مع مصالح الديوان الوطني للتطهير والشركة التونسية للكهرباء والغاز، ونرى إن كان هناك تعديلا تشريعيا، فهناك من يريد القيام بعمله وعدة شباب يستثمرون في المجال الفلاحي أتحدث خاصة عن معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات.

في نفس الوقت لدينا 500 هكتار مناطق سقوية أخرى أضيفت لقصيبة سوسة والثريات وهذا يستدعي تمويلا بقيمة 23 مليار.

اليوم في ظل هذا الجفاف مهم جدا تثمين المياه المعالجة وأن يقع استعمالها في المجال الفلاحي.

سيدي الوزير، أردت التطرق لنقطة ثانية في حديثي بخصوص بعض الأحياء الشعبية المحيطة بولاية سوسة، الكثيرون يعتقدون أن ولاية سوسة تقتصر فقط على الكرنيش والقنطاوي، لكن أذكركم مرة أخرى أن ولاية سوسة فيها العديد من المناطق الداخلية والسيد الرئيس المدير العام للتطهير السيد عبد المجيد يعرف المناطق التي تشكو إشكاليات كبيرة جدا على مستوى التطهير على غرار هنشير الساسي وحي المندرة من عمادة زاوية سوسة التي تطمح للحصول على محطة تطهير وحي اليمن، تكملة مشروع حمادة الشرقية.

السيد الوزير، من الإشكاليات أننا عندما نبرمج مشروعا مثلا إنجاز 300 منزلا بمرور السنوات نجد أننا أصبحنا في حاجة إلى 700 منزلا، فنجد أنفسنا في إشكال، مثلا في الحمادة الشرقية انطلقنا في المشروع ولم نتمم عملنا على 300 منزلا مبينا في المشروع في البداية ولم ينته المشروع وبقي المتساكنون ينتظرون إلى يومنا هذا، وتعرفون إشكاليات التطهير وانعكاساتها على صحة المواطنين وعلى الأطفال خاصة الذين يعانون من أمراض ضيق التنفس، وهذا للأسف لا أريد ذكره تحت قبة البرلمان، لكنني مضطر للقول أن هناك عديد الأطفال يعانون من صعوبة في التنفس جراء شبكات التطهير.

كذلك شارع فلسطين وفروعه وحي الزياتين قصيبة سوسة وادي القوس والثريات وعديد المناطق الشعبية بولاية سوسة نتمنى منكم لفتة لولاية سوسة والأحياء الشعبية المحيطة بها وهم تونسيون ومن المناطق الداخلية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية، وله أربع دقائق.

السيد عادل ضياف

شكرا السيد الرئيس،

في البداية أرحب بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

سيدي الوزير، هذا القرض هو على قدر من الأهمية نظرا للصعوبات التي تعاني منها البنية التحتية في عديد النقاط بالجمهورية التونسية وخاصة الأحياء الشعبية.

ولكن نحن نعرف أن القانون المنظم للزمات تشوبه عديد نقاط الاستفهام خاصة في تجربته مع الجماعات المحلية.

وكنا نتمنى أن يكون هذا الاتفاق مع شركات خاصة تونسية وكفاءات تونسية، لكن نحن نثّمن هذه البادرة وندعو مستقبلا الشركات التونسية إلى أخذ نصيبها والاستعداد الجيد لافتكاك هذه اللزمات وتشريك الشباب الذي ينتظر الكثير منه.

سيدي الوزير، نحن نعرف أن أكثر منطقة متضررة من البنية التحتية لشبكة التطهير هي منطقة سيدي حسين التي تحتوي على أكثر من 200 ألف ساكن وتعاني من مشكل التطهير خاصة في غياب برنامج واضح لحمايتها من الفيضانات.

لذلك نحن نطالب السيد الوزير بإحداث فرع محلي خاص بالمنطقة للديوان الوطني للتطهير لتقريب الخدمة للمواطن الذي

اكتوى بمشكلات التلوث البيئي الناتج عن تسرب الماء إلى خارج البالوعات وتواجده يوميا داخل الشوارع والأنهج.

كذلك نحن نعرف أن تعطل محطة الضخّ في 25 جويلية أدى إلى أن جلّ الأحياء المجاورة تصب مياه الصرف الصحي لها في الأودية ومجاري المياه ومنه إلى سبخة السيجومي حيث يوجد التنوع البيولوجي، وهناك تكمن الخطورة البيئية.

سيدي الوزير، البرنامج موجه إلى منطقة تونس الشمالية وإلى الجنوب التونسي، كل شبر في تونس مهم ولكن الأحياء الشعبية تنتظر أيضا فرصتها للالتفات نحو شبكة التطهير الخاصة بها.

في منطقة سيدي حسين هناك أحياء إلى حد الآن غير مرتبطة بشبكة تطهير كمنطقة بيرين ومنطقة الجيّارة العليا والسفلى، كذلك منطقة العطار وبرج شاكير كلها أحياء تعاني من الخطر البيئي لمياه الصرف الصحي.

سيدي الوزير، يجب إعطاء لفتة لمنطقة تونس الجنوبية.

سيدي الوزير، أثمّن جزءا من هذا القرض سيعود إلى معالجة المياه والاستثمار في هذه المعالجة، وأنا لدي برنامج لمنطقة سقوية بالمياه المعالجة، وأريد أن تكون ثلاثية ويجب برمجتها في المستقبل القريب لأنها ستمكّن عديد الفلاحين وصغار الفلاحين والشباب من الاندماج في الدورة الاقتصادية وإنجاز برامجهم ومبادراتهم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد سامي الرايس عن الكتلة الوطنية المستقلة، وله ثلاث دقائق.

السيد سامي الرايس

نرحب بالسيد الوزير والإطارات المرافقة له،

في البداية أردت تثمين لجوء الحكومة للبحث عن الحلول اللازمة لتمويل مشاريع ديوان التطهير من أجل تحسين الخدمات والمحافظة على البيئة، لكن كل مشروع يتم تمويله عن طريق قروض فإنه يكلف الدولة أموالا طائلة يتحملها الجيل الحاضر والمستقبل.

بالتالي لا بد من التعامل بجدية في متابعة إنجاز المشاريع والسهر على أن تكون في مستوى آمال المواطنين من حيث تحسين الخدمات وعلى سبيل المثال مشروع محطة التطهير"Station SE4" بدار شعبان الفهري التي تم إنجازها منذ سنة 2019 ولم تتحصل على شهادة السلامة إلا خلال السداسي الأول من سنة 2023.

إلى حد الآن الشركة الأجنبية لم تقم بالأعمال اللازمة لتشغيل هذه المحطة نظرا للتأخير في استلام المحطة، وبالتالي طلبت من الدولة التونسية غرامة مالية تقدر في حدود 10 مليار "Des intérêts moratoires" وإلى حد الآن الموضوع محل متابعة من طرف هيئة النزاعات والمصالحة.

إذن هناك مشروع ممول عن طريق قرض بقيمة تقريبا 35 مليار وإلى حد الآن هذه المحطة لم تشتغل.

هنا نتحدث عن القروض وعن تمويل هذه المشاريع وضرورة معالجتها كما يجب.

في النهاية إذا كان الهدف من المحطة هي المعالجة الثلاثية فنحن لم نتحصل بعد على المعالجة الثلاثية، وما زلنا في المعالجة الثنائية، وفي النهاية تلويث دار شعبان الفهري وبني خيار، وقضينا على السياحة الداخلية بما فيها آمال منطقة دار شعبان الفهري وبني خيار.

السؤال الثاني، السيد الوزير، بالنسبة إلى وزارة التخطيط يجب أن تتلاءم الوزارات مع المخططات التنموية في حين أن مخطط 2025/2023 لم تتم المصادقة عليه، وبالتالي نرى أن بعض الوزارات لا تلتزم بما جاء بالمخطط.

نذكر على سبيل المثال مشروع حماية مدينة بني خيار من الفيضانات كلفة المشروع 7 مليارات، الهدف منه سكب مياه الأمطار للبحر. طرحت سؤالا على السيدة الوزيرة في جلسة حوارية في خصوص تحويل الماء للبحر لمَ لا نضخه في المائدة المائية، فقالت أن هذا تحت أنظار وزارة الفلاحة.

حاليا تحدثت مع وزارة الفلاحة في موضوع محطة SO4 قلت لها أن المشروع ينتج 8 و12 ألف متر كب، عندما تصبح المعالجة ثلاثية سيصبح 20 ألف متر كب، ولم يكن لوزارة الفلاحة علم بهذا المشروع ولا برنامج للقيام باستثمارات في هذا الموضوع. هنا لا يوجد ملاءمة بين وزارة التجهيز والفلاحة في خصوص المخططات التنموية.

أخيرا، على إثر توسيع المجال الترابي المجالس الجهوية كان لديها معدات لشفط المياه المستعملة بكافة المناطق الريفية، حاليا البلديات لا يتوفر لديها إمكانيات وموارد مالية لاقتناء المعدات اللازمة لشفط المياه.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد بو بكر يحي عن كتلة الخط الوطني السيادي، له أربع دقائق.

السيد بو بكر يحي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

أعتقد أن الحديث ليس على القرض في حد ذاته بقدر ما هو على إطار هذا القرض وسيرورته، حيث عملت حكومات ما بعد الثورة بمبدإ المحاصصة وتقسيم المنفعة، حيث كيفت أغلب القوانين بهذا المبدأ الذي دمر المقدرة الشرائية للمواطن التونسي من خلال التفريط في القطاع العام لصالح القطاع الخاص بما يتناسب والمصلحة الخاصة لحكام بعد الثورة الشيء الذي ثار عليه الشعب التونسي في 25 جويلية.

حيث عملت حكومة تركيا سنة 2013 على تعديل قانون اللزمات بما يتناسب واتفاقية الضمان هذه وتحت مبررات سياسية واهية وتنازلات لبارونات المال الداخلي والخارجي من خلال مجلس وزاري في شهر سبتمبر 2013. ورغم ذلك بقي هذا المشروع يراوح مكانه نظرا للمقاومة التي واجهته من قبل عديد الأطراف الوطنية النقابية والسياسية والإعلامية والبرلمانية لما يمثله من تداعيات خطيرة مالية واجتماعية وسيادية على البلاد.

كما كان لوزراء البيئية في حكومة الشاهد الدور المؤثر في الدفع نحو إتمام وإنجاز هذه الصفقة من خلال تغيير بعض المسؤولين حتى يستجيبوا لطلباتهم ومطالب الشركات الأجنبية المعنية للاستفادة من هذه اللزمة.

السيد الوزير، من أهداف هذا المشروع ضمان استمرارية المرفق العام من خلال مستثمر قادر على تعبئة الموارد البشرية بما يعني أن ديوان التطهير غير قادر على هذه المهمة، وهو سبب غير

منطقي لما يتوفر عليه الديوان من خبرة أربعين سنة في القطاع وما له من هيكلة تستجيب لتعبئة خيرة الموارد البشرية في البلاد من خريجي المدرسة العمومية التونسية، رغم أنهم عملوا على إفراغ هذا المرفق من كفاءاته طيلة العشرية الأخيرة، حيث انخفض عدد أعوان وإطارات الديوان إلى النصف لتمرير مثل هذه الصفقات.

السيد الوزير، من حيث التكلفة سيكلف هذا المشروع مع المجموعة الوطنية 1800 مليم للمتر كبّ الواحد عوضا عن 800 مليم، حاليا يتم فوترتها وخلاصها من ميزانية الديوان في مقابل الخدمات التي تقدمها الشركة، وهذا فيه تكلفة كبيرة تثقل أعباء الأجيال القادمة التي ستجد نفسها مكبلة بالديون والالتزامات الخارجية، ونجد هذا المرفق العام المهم دمر عنوة.

كما نؤكد مشكلتنا ليست مع الاقتراض وليس مع البنك العالمي إذا كانت القروض موجهة للتنمية ومشاريع الأشغال في قطاع التطهير أو غيره، لكن المشكلة أن هذه القروض موجهة خصيصا لفائدة الشركات الأجنبية المستفيد الأكبر والأهم.

كما نشير إلى أن هذا المشروع وكل مكوناته القانونية والتشريعية ليست سليمة، وهي استمرار لحكومات وسياسات حكومات التنكيل التي ثار عليها الشعب التونسي يوم 25 جويلية، وما طلب استعجال النظر إلا تأكيد على أن هذا التعاقد التفاف ودخول بالقوة في غير احترام لإرادة الشعب التونسي وتوجهاته.

كما نؤكد أن مقولة استمرار الدولة لا تعني استمرارية التشريعات ولا المواصلة في نفس السياسات ولا الالتزام بنفس الخيارات التي رسمتها الحكومات السابقة والمناقضة لمبدإ الدولة الاجتماعي والسيادة الوطنية.

ختاما، لا بد من البحث عن خيارات جدية وجديرة بالمتابعة والتطبيق من خلال رسم سياسات واضحة وضمن إطار عمل استراتيجي يعبر فعلا عن الالتزام بالمحافظة على القطاع العام وتطويره والمحافظة على استقلالية القرار الوطني والسيادة الوطنية والتصرف العقلاني والمحوكم لمقدرات الشعب التونسي لبناء تونس الغد التي نحلم بها جميعا.

ولتحقيق ذلك لا بد من حكومة سياسية قادرة على التخطيط والبرمجة والإنجاز مع المحافظة على القطاع العام كركيزة أساسية ومهمة للنهوض بالبلاد.

تزخر تونس بالكثير من الكفاءات التونسية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة مريم الشريف عن كتلة صوت الجمهورية ولها ثلاث دقائق.

السيدة مريم الشريف

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والطاقم المرافق له،

أحد أهم شروط تحقيق نسبة محترمة في النمو وخلق بنية مشجعة للاستثمار الاستثمار في مجال البنية التحتية.

يعرض علينا اليوم مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية ضمان مبرمة بتاريخ 2 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلق بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير بتونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

نحن نثمن مثل هذه القروض للاستثمار في مجال البنية التحتية ولفائدة المصلحة العامة. معضلة التطهير مشكلة كبيرة وموجودة في كامل تراب البلاد التونسية، شبكات التطهير مهترئة وقديمة وتتطلب صيانة وتجديدا.

نقوم منذ وقت طويل بالإصلاح والترقيع وجاءت الفرصة لإعادة هذه الشبكات ونطور الخدمات في مجال التطهير في بلادنا.

نعلم جميعا أن العالم بأسره يعاني من شحّ المياه حاليا نظرا لتغير المناخ والانحباس الحراري وما ينجر عنه من شح مياه وندرة أمطار وكذلك الأمطار الطوفانية التي أصبحنا نشاهدها في كامل أنحاء العالم.

أصبحنا الآن نعاني نقصا كبيرا من المياه، وهذا كان منذ السنوات السابقة والآن أصبح حقيقة وأصبحنا نشاهد حرب مياه وعندما نقول مياه نقول غذاء وطاقة.

لذا يجب أن نطور أنفسنا ونستغل مياه محطات التطهير ومعالجتها للريّ والسقي والمواشي ولمَ لا لماء الشراب. هناك دول مثل الصين وصلت لهذا التطور في مجال معالجة المياه.

ونحن في يومنا هذا في حرب سيادة، وعندما نقول سيادة وطنية لا بد من سيادة اقتصادية وغذائية وطاقية ومائية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد وليد الحاجي عن كتلة الأحرار، وله خمس دقائق.

السيد وليد الحاجي

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير وبالطاقم المرافق له،

من المؤسف جدا أن نتناول اليوم مشروع قانون يتعلق بقرض غير موجه لكل المواطنين ولا يستجيب لمبدإ التوزيع العادل للثروات والعدل والإنصاف بين المواطنين في كل الجهات، وهو ما نص عليه الفصل 16 من الدستور التونسي.

مرة أخرى تواصلون تهميش القيروان من خدمات الديوان الوطني للتطهير ومن المشاريع النموذجية.

مرة أخرى يغيب العدل والإنصاف في الوقت الذي تشكو بعض معتمديات ولاية القيروان من غياب خدمات الديوان الوطني للتطهير.

اليوم سنشرع لمشاريع نموذجية في جهات أخرى، وطبعا لا نعارض ذلك وإنما نطلق صيحة فزع، يطلقها متساكنوا الأحياء من معتمديات ولاية القيروان على الدوام، فهناك العديد من الأحياء تفتقد لخدمات التطهير، وهذا غير معقول.

طبعا عندما يطالب المواطن بهذه الخدمات يبقى تائها بين البلديات والمجالس الجهوية وديوان التطهير إذ لا يدرك المواطن من المسؤول عن الإنجاز والتهيئة إلى حد الآن، وهذا كذلك لا ندركه نحن كنواب، من المسؤول عن الإنجاز؟ هل هي البلدية أم المجالس الجهوية أم الديوان الوطني للتطهير؟

حسب ما ورد في هذا التقرير فإن أهداف ومقاصد هذا المشروع هو الرفع من جودة خدمات التطهير من خلال تطوير آليات التصرف في منشآت التطهير وتطوير البنية التحتية والمساهمة في تحسين الوضع البيئي إضافة إلى استغلال المياه المعالجة في عدة مجالات أخرى، فهذا يعني أن القيروان ومعتمدياتها غير معنية بالجودة والتطهير والتحسين.

من مهام الديوان الوطني للتطهير الرئيسية مقاومة كل أشكال التلوث المائي، ولكن أعلم سيادتكم أنه للأسف في معتمدية العلا في ولاية القيروان تتضرر المياه وتتلوث البيئة بما أن ديوان التطهير لم يركز محطة تطهير وتصرف مياه الصرف الصحي بوادي الجبّاس مما يسبب معاناة متواصلة للمتساكنين بهذه المنطقة.

إضافة إلى ذلك فإن غياب الإدارات في المعتمديات طبعا الإدارات الخاصة بالديوان الوطني للتطهير التي تتركز بها محطات تطهير يؤدي إلى صعوبة في التواصل مع الجهات المعنية قصد الحصول على خدمات صيانة.

السيد الوزير، السادة الحضور، السادة والسيدات النواب،

لن أطالب بمشاريع نموذجية بل سأطالبكم بتوفير الحد الأدنى من الخدمات الخاصة بالتطهير من خلال تعميم الشبكات في كل المعتمديات وكل الأحياء دون الدخول في تفاصيل الجهات المسؤولة عن الإنجاز.

السيد الوزير، أسوق إليكم حاجب العيون كمثال تتركز بها محطة تطهير، ولكن في سنة 2023 لا تتمتع كل الأحياء بخدمات التطهير، يعني الشبكة لا تمتد إلى كافة الأحياء، وهذا غير معقول فمن المسؤول عن هذا؟ لم نجد إلى حد الآن الجهة الرسمية المسؤولة. وكذلك نجد صعوبة كبيرة في التواصل، يعني هنا في حاجب العيون لا تتوفر إدارة من شأنها أن تسّهل التواصل مع المواطنين، فهناك عون اتصال يصعب التواصل معه جهويا.

لا نعرف من المسؤول بالتحديد، ثم نحن نتوجه إلى مدينة العلا والجميع يدرك التهميش الكبير الذي تعيشه معتمدية العلا على جميع المستويات، ولا يختلف اثنان في الوضعية الحرجة لهذه المعتمدية، برمج تقريبا مبلغ مالي قيمته 20 مليار على ما أظن من البنك الإفريقي للتنمية طيلة خمس سنوات، ولكن تعذر توفير قطعة الأرض ثم سحب هذا المبلغ.

اليوم كارثة بيئية تعيشها معتمدية العلا، وحسب بعض المختصين فإن الثورة المائية تتضرر، ثم إن المتساكنين محاذاة هذه المنطقة المتواجد فيها ماء الصرف الصحي يعانون الأمرين وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الطاهر بن منصور عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق.

السيد الطاهر بن منصور

شكرا، في واقع الأمر يثير هذا المشروع الماثل بين أيدينا اليوم المتعلق باتفاقية الضمان المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير المتعلقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير جملة من الأسئلة والاستفهامات أولها حول مضمون هذه اللزمة، هل هي لزمة خدمات تطهير أم هي لزمة أشغال تطهير؟

نحن نعتقد أنه قد وقع تعديل القانون عدد 23 لسنة 2008 حتى يستجيب لهذه اللزمة من قبل وزراء حكومة الترويكا أولا أو حكومة الشاهد والحكومات المتتالية بعد الثورة إلى ما قبل 25 جويلية.

وسعت كل هذه الحكومات إلى إضعاف مؤسسات الدولة والتفويت فيها كيفما اتفق، فهل تعي حكومتنا اليوم أن هناك حدثا اسمه 25 جويلية وأن هناك دستور جديد له روح جديدة تتماهى مع البعد السيادي والبعد الاجتماعي لهذا الشعب؟ هذا أولا.

ثانيا، راكم ديوان التطهير على امتداد أربعين سنة تقريبا تجربة رائدة أنتجت كفاءات فنية وإدارية كان من الواجب المحافظة عليها وتطويرها، لكن تم التوجه نحو استهداف هذه المؤسسة على غرار عديد من المؤسسات الوطنية الأخرى عبر إفراغه من كوادره وكفاءاته وموظفيه فتراجع عدد الأعوان من 7000 عون إلى أقل من 3500 عون سنة 2023.

كان من الأجدر إذن لو توجه هذا القرض نحو مزيد تكوين الإطار البشري التونسي وتطوير البحث العلمي حتى تصبح الكفاءات التونسية هي القادرة على إنجاز مثل هذه المشاريع.

ثالثا، فيما يخص الشراكة بين القطاعين الخاص والعام يعلم الجميع أن القطاع الخاص يستحوذ على أكثر من 27 % من السوق في هذا المجال، فما الداعي إذن لاستدعاء القطاع الخاص الأجنبي خاصة في مجال الخدمات، ونحن نعلم أن الشركة الفرنسية خاصة سمعتها غير طيبة، وبإمكاننا أن نتساءل أو نستفهم عن تجربة هذه الشركة سواء كان في فرنسا أو في الجزائر أو في الأرجنتين.

رابعا، حسب آخر المعطيات تبلغ ميزانية التصرف للديوان 250 م د سنويا مقابل كمية مياه معالجة تقدر بـ 300 مليون متر مكعب مما ينتج كلفة وهذا يعلمه الجميع 800 مليم للمتر المكعب الواحد، في حين أن كلفة سعر المتر المكعب سترتفع بعد هذا القرض لتصل إلى 1800 مليم سيدفعها المواطن التونسي من دمه وستثقل كاهله المثقل بطبيعته.

والحديث عن امتيازات وأسعار تفاضلية للفئات المهمشة في واقع الأمر هو حديث فيه الكثير من المراجعة إذا علمنا أن القسط المحدد لهذه الفئة لا يتجاوز 200 متر مكعب في ثلاثة أشهر.

إذن فلنكن صريحين لنعلم أن هذا القرض لا يندرج ضمن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولكنه يندرج ضمن فتح الباب أمام التفويت في قطاع الخدمات للمستثمر الأجنبي فيه لزمة مفصلة على القياس، وهو ما يهدد السيادة الوطنية خاصة إذا علمنا أن سمعة الشركة الفرنسية مثلما قلت ليست جيدة وأن هذا القرض سيدفعه المستهلك التونسي ويزيد إثقال كاهله بمصاريف إضافية.

كان بالإمكان أن يوجه هذا القرض إلى تجهيز وتطوير وتعصير منظومة التطهير في تونس، ولكن مع الأسف الحكومة التونسية تبحث عن الحلول السهلة.

صحيح أن هذا الاتفاق له انعكاسات إيجابية ولكن أيضا بادعاء بأنه سيشغل في قسط أول 150 عامل وفي قسط ثاني 233 عامل ولكنه في المقابل وقع التفريط في أكثر من 3500 عامل...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد غسان يامون عن كتلة الأحرار، وله خمس دقائق.

السيد غسان يامون

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط،

مداخلتي ستكون حول المخطط التنموي في جزيرة جربة والاستثمارات العمومية منذ الاستقلال إلى اليوم.

منذ الاستقلال راهنت الدولة التونسية على قطاع السياحة فقط في جزيرة جربة حيث أحدثت الدولة التونسية سنة 59 الشركة الفندقية والسياحية التونسية، وأحدثت الوكالة العقارية السياحية سنة 73 التي قامت بتقسيم المقاسم العقارية على الباعثين السياحيين، حيث بني قطاع السياحة القطاع الخاص وغابت الدولة عن ذلك.

ترتكز السياحة على سياحة شاطئية جماهيرية تستقطب ذوي الدخل الضعيف والمتوسط، سياحة ظرفية موسمية تعتمد على تشغيل هش، إذن غياب فرص العمل لأبناء الجزيرة.

سيدي الوزير، من حق جزيرة جربة أن تنوّع منتوجها الاقتصادي لما تتمتع به من إمكانيات. لذلك وجب على وزارتكم في مخطط التنمية 2025/2023 وفي الوثيقة التوجيهية لتونس رؤية أخرى 2035 إيلائها الأهمية اللازمة ورفع الظلم والتمييز المسلط على أبنائها.

المطالب: لمَ لا يتم إحداث مركز دولي للأعمال أو إحداث مدينة ذكية ومستدامة ترتكز بها المشاريع الناشئة "les Startup" وتكون مقرا للشركات العالمية والإفريقية؟

لمَ لا يتم إحداث منطقة صناعية إيكولوجية ترتكز بها عديد الصناعات المتطورة، وإلى اليوم تغييب أي منطقة صناعية مهيئة عن جزيرة جربة.

نريد إقامة منطقة اقتصادية حرة بجزيرة جربة كما تم وعدنا بذلك في السابق طبقا للقانون عدد 81 لسنة 92 المتعلق بالمناطق الاقتصادية الحرة، الفصل 2 منه: تحدث المناطق الاقتصادية الحرة على التراب التونسي بأمر يصدر بناء على اقتراح من وزير الاقتصاد الوطني.

لمَ لا يتم إحداث مطار تجاري دولي جوار مطار جربة مليتا الدولي؟

سيدي الوزير، اطلعت بالتفصيل على الوثيقة التوجيهية رؤية تونس 2035 ومخطط التنمية 2025/2023 وتابعت مسارات تأليف هذه التقارير انطلاقا من اللجان الجهوية في الجهات والوزارات وعلى مستوى ديوان تنمية الجنوب.

هناك مسألتان سأناقشهما:

أولا، المسألة المتعلقة بمنوال تنموي جديد يرتكز على الاقتصاد الأخضر والتركيز على التنمية المستدامة وتثمين النفايات. ما هي الخطوات التي اتخذتموها في هذا الشأن حيث تم رصد مبلغ 6700 م د بهدف الارتفاع بمؤشر النجاعة البيئية؟

السيد الوزير، هل تعلم أن المنطقة السياحية الأولى في تونس تعيش على مقابر نفايات وعلى مصبات عشوائية وعلى مصبات غير مراقبة، وباتصالنا مع وزيرة البيئة لا حل منها ولا دعم، لذلك نرجو من وزارة الاقتصاد والتخطيط أن تستثمر في مسألة رسكلة وتثمين النفايات، وهنا نريد شراكة بين القطاع العام والخاص الغائبة في هذا الإطار، وسياسة الدولة فقط الردم العشوائي.

تراجع نسبة تونس في مؤشر الأداء البيئي لتحتل المرتبة 71 لسنة 2020. إذن لا حل من وزارة البيئة ولا من السلط الجهوية التي طالبناها بالإغلاق الفوري للمصبات العشوائية.

المسألة الثانية التي أود مناقشتها تتعلق بالمسؤولية المجتمعية طبقا للقانون عدد 35 لسنة 2018 وهي من المحاور الأساسية التي وردت في المخطط التنموي ورؤية تونس 2035، حيث يجب على المؤسسات الاقتصادية المساهمة اجتماعيا وبيئيا والتصالح مع محيطها الاجتماعي.

اليوم الوحدات السياحية والفندقية وكافة الوحدات الاقتصادية لا تلتزم بهذا القانون وكأنه حبر على ورق.

السيد الوزير، نحن نطلب منك إقرار أمر يجبرها لكي تساهم في المجهودات في الشأن الاجتماعي والشأن البيئي، فنحن نشجع السياحة ونتمنى أن تقوم بدورها الاجتماعي بالجهات.

إذن أنا من هذا المنبر أطلب من الوحدات السياحية والفندقية أن تطبق هذا القانون وتدعم المستشفى الجهوي الصادق المقدم وتقوم بترميم المدارس الابتدائية وتدعم الجمعيات الرياضية، هذا الشأن رأيناه غائبا لذلك نرجو منكم الردع عن طريق أمر.

شكرا وبارك الله فيكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق، المقعد 138، فليتفضل.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والفريق المرافق له،

في بداية مداخلتي، أود أن أشير إلى مسألة هامة في علاقة بمجال التطهير وعلاقته بالشريط الساحلي وما ألحق من أضرار بهذه الثروة المائية خاصة على سبيل الذكر لا الحصر ما يقع في جهتي وتحديدا بمعتمدية قصيبة المديوني، وما كان لذلك من تأثير على السلامة الإنسانية، حيث سجلت عديد الحالات المصابة بالأمراض السرطانية هذا إلى جانب الإضرار بالثروة البحرية المائية.

سيدي الوزير، هناك نقطتان ملفتتان للانتباه:

النقطة الأولى، ما لهذا المشروع من تداعيات على المقدرة الشرائية للمواطن التونسي خاصة في هذه الظروف الصعبة وما سينجر عنه من زيادة في معاليم التطهير التي ستكون تدريجيا انطلاقا من 30% فما فوق.

النقطة السلبية الثانية هي التعويل على الشركات الأجنبية وما لذلك من إقصاء للشركات الوطنية، في جانب آخر سيدي الوزير نحن نرفع ورفعنا ولا زلنا نرفع شعار السيادة الوطنية، وهي في اعتقادي لا يمكن أن تستقيم مع عدم التعويل على الذات.

اليوم، كل الحكومة مطالبة بإيجاد الحلول المجدية لتنمية موارد الدولة والتي لم نر حقيقة إجراءات وسياسات استشرافية استراتيجية قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى كفيلة بتنمية موارد

الدولة، واليوم يمكن أن نفكّر في حلول على غرار مشاكل الفلاحة، لا بد من التفكير بجدية في مسألة تحلية الماء، وكما تطرق بعض الزملاء إلى أهمية رسكلة النفايات وما يمكن أن توفره، وهناك نقطة مهمة سيدي الوزير، اليوم أصبحنا لا نستطيع الحديث عن دعم الاستثمار التونسي في حضور نظام الرخص، اليوم لا بدّ من التخلي عن هذا النظام وتعويضه بمبدإ فتح الفرص لكل المستثمرين.

التجارة الموازية وما يمكن أن توفره، تبسيط الاستثمار على المواطنين وتشجيع الشباب، لا بد من التفكير اليوم بجدية في آليات تمويل وتنمية مواردنا من العملة الصعبة من خلال التونسيين بالخارج وما يمكن أن يقدّموه، فاليوم يمكننا فتح المجال للتونسيين بالخارج لجلب سيارة سنويا ويتم خلاصها بالعملة الصعبة، هذا حل أضف إلى ذلك لدينا ما يقارب 2 مليون دراجة نارية، 90% منها غير خاضعة للأداءات، يقتنيها بـ 3000 دينار و3500 دينار، فلمَ لا 20 دينار في السنة قادرة أن توفر لنا موارد، فاليوم لا بد من التخلي عن السياسة القديمة التي اعتمدناها خلال العشر سنوات الأخيرة والتعويل على سياسات جديدة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد خالد حكيم المبروكي عن كتلة الأمانة والعمل، وله دقيقتان المقعد 65، تفضل

السيد خالد حكيم المبروكي

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السادة النواب،

في البداية أريد أن أرحب بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، نحن نثمّن المجهود الذي تقومون به في الوزارة خاصة دوركم الفعّال في المناطق الداخلية وتشجيعكم على الاستثمار، أما بالنسبة إلى مشاريع شبكات قنوات الصرف الصحي ومحطات تطهير الجيل الثالث فهي من أولويات مشاريع الدولة لدفع الاستثمار والتشجيع والانتصاب الخاص خاصة الشركات التونسية.

نحن نثمّن هذا المشروع وخاصة قسط كبير منه يهم معالجة المياه، كما تعلمون، سيدي الوزير، أن ولاية سيدي بوزيد منطقة فلاحية بامتياز وخاصة مدينة الرقاب والسعيدة وأولاد حفوز، ولكن محطات التطهير غير موجودة حتى نتمكن على الأقل من تقليص استهلاك المياه، فكما تعلمون سيدي الوزير يمكنها أن تنفع البلاد. وهذا ما يجرّني للحديث عن الجهة خاصة ولاية سيدي بوزيد بصفة عامة ومنطقة الرقاب بصفة خاصة، كما تعلمون تضم هذه المدينة حوالي 50 ألف ساكنا، وحسب علمي أن هذا المشروع مبرمج منذ سنة 2011، لكن إلى حد هذه الساعة لم ير النور، لأنه كما تعلمون سيدي الوزير وقعت عديد الاعتراضات من المواطنين، لكن يجب على الدولة أن تضرب بحزم لأنه مشروع ستنتفع به المنطقة، وأنتم تعرفون أنها منطقة سقوية ويمكن إنجاز العديد من المناطق السقوية، ويمكن أن ننفع هذه المنطقة لأن الرقاب في حاجة كبيرة إلى هذا المشروع...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد حسن الجربوعي عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق، المقعد 38، تفضل

السيد حسن الجربوعي

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

ستكون المداخلة في شكل أسئلة، ما هي النصوص المضمنة في عقد اللزمة؟ وما هي الإجراءات المتعهدة بها الدولة في حالة عدم التزام ديوان التطهير بخلاص الدين؟ هل سيكون لهذا المشروع تداعيات على القطاع الخاص؟ فيما يخص الزيادة في تعريفة معاليم التطهير هي تعريفة للأشخاص الذين لا يتجاوزون 20 متر مكعب في الاستهلاك، وهذا ما أتبين أن فيه ضربا للاستثمار، لأنني أرى أن علينا جلب المستثمرين، وبهذه الطريقة هناك مساس بالاستثمار في البلاد.

الموضوع الآخر الذي أريد الحديث عنه عن طريقك أنت سيدي الوزير أننا في مجلس نواب الشعب لدينا طريقة وحيدة وهي طرح أسئلة كتابية أو شفاهية على السادة الوزراء، لكننا عندما نوجه أسئلة فإننا نسأل عن إشكاليات موجودة منذ سبعة أو ثمانية أشهر، ونحن الآن على مشارف ثمانية أشهر عمل في مجلس النواب نطرح أسئلة على السادة الوزراء ولم نتلق جوابا عن أيّ سؤال يشفي غليل المواطن الذي ينتظر، نعلم أنّ إمكانيات الاقتصادية للدولة ضعيفة، ليس لدينا ميزانيات تمكننا من الإصلاح، البلاد تعيش حالة مخاض، لكن يجب أن تكون هناك على الأقل استراتيجية ورؤية للبلاد.

نسأل عن الفلاحة فلا نجد أجوبة، مثلا نسأل السيد وزير النقل عن الوضعيات وأنا أحدثكم عن التخطيط في هذه البلاد، فأنا لا أرى رؤية، عندما تطرح سؤالا تتلقى جوابا كأننا نعيش في كندا أو في ألمانيا ويقولون أن كل شيء متوفر، ولكن عندما تخرج للشارع وترى الإشكاليات الموجودة معنى ذلك أنّ الإشكاليات بطمّ طميمها في كل المجالات، وغايتنا أن تكون هناك استراتيجية لسنتين أو ثلاث أو خمس سنوات، المهم أن تكون هناك رؤية مستقبلية، نطرح مشاكلنا ونبحث في كيفية الإصلاح، لأننا لا نرى إلا الوعود لا أكثر ولا أقل. أعاننا الله وإياكم على الوضع الذي نعيشه حاليا، شكرا.

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة، وله أربع دقائق المقعد 141، فليتفضل.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، نحن في هذا المجلس نرحب بكل مشروع له تأثير على المصلحة العامة والحياة اليومية للمواطن والأثر الإيجابي على البنية التحتية والبيئية والقطاع الفلاحي.

مداخلتي اليوم، تحت اسم: "سموم تهدد البشر والشجر"، تعيش ولاية نابل كارثة بيئية بكل المقاييس من صرف صحي بالإضافة إلى الاجتياح في عديد المناطق الصرف الصحي والأحياء يصل إلى البحر في غياب قنوات تطهير، وإن لم تصل إلى البحر فهي تترسب في أعماق الأرض وتهدد المائدة المائية التي تعاني من استنزاف واحتباس للأمطار، مشهد آخر نعيشه في عديد القرى وهي سكب المياه الملوثة في مجاري الوديان.

يعتبر التطهير في معتمدية قرمبالية أكبر معضلة رغم محاولة المسؤولين الجهويين والمحليين التدخل ولكن دائما بحلول وقتية وليست دائمة وليست لهم نظرة استشرافية، مسؤولون لتصريف الأعمال. اليوم لدينا محطات تطهير بدون مضخات أو بمضخات لا تعمل، مشاريع معطلة، شبكات تطهير متقادمة وتتطلب التدخل والإصلاح، ولكن لا وجود لصفقات إصلاح منذ خمس سنوات في معتمدية قرمبالية.

هناك عديد الانهيارات في الطرقات على مستوى قرمبالية-فندق الجديد، هناك حفرة موجودة منذ 3 سنوات كان حجمها 5 صم واليوم أصبحت 5 أمتار، يمكن أن تبتلع فيلا، وقد أرسلوا المقاول ثلاث مرات ولكنه لم يستطيع إصلاحها لأنه إذا فتح الحفرة فسيقع انهيار كامل للطريق.

أواصل، منطقة بلي محطة تضم 3000 ساكنا أو مواطنا مباشرة على الطريق الوطنية رقم 1 طريق الحمامات، وأنت في طريقك لترفه عن نفسك في حالة بيئية كارثية وخاصّة في موسم الأمطار، صرف صحي وسط البلاد ووسط الطريق، ويمثل خطرا على صحة متساكني هذه المنطقة رغم إدراجها في مخطط التنمية 2023-2025 إلاّ أنّه إلى غاية اليوم لم تنطلق الدراسات، نتمنى أن يتم ذلك.

منطقة تركي ومن لا يعرف تركي على الطريق الوطنية، على طريق الطريق السيارة، هناك فضلات الصرف الصحي على جانب الطريق الوطنية MC 28 متّجها إلى نابل، ترى الطريق خضراء مزهرة بالأزهار الصفراء وعلى كل الألوان ولكن تحت الأزهار هناك فضلات صرف صحي من الجانبين في الطريق الوطنية، أيضا حي السعادنة، حي النور، عرقوب مناطق جبلية حتى المناطق المربوطة بقنوات الصرف ليس لها محطات تطهير، ورغم ذلك هم يدفعون معاليم التطهير بدون أن يكون هناك أي تطهير.

سيدي وزير، أدعوكم إلى الالتفاف إلى كل معتمديات البلاد التونسية، لدينا 256 معتمدية لديها مشاكل، يجب إصلاح الشبكات التي فيها مشاكل على المستوى القريب وخاصة شراء شاحنات تنظيف حتى مستعملة، مثلما اقتنينا حافلات مستعملة نقتني شاحنات مستعملة أيضا، فاليوم نعلم أنه طبق ميزانية 2023 لا يمكن للسيد المدير العام اقتناء سوى 3 شاحنات، سعر الشاحنة اليوم بلغ مليار، فعلى الأقل يمكنكم في مجلس الوزراء إعطاء الموافقة لشراء شاحنات مستعملة ب50 ألف أورو مثلما اقتنينا حافلات مستعملة، وفي أحسن الحالات يمكن أن نجدها في ألمانيا أو في أي مكان آخر...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم ماهر الكتاري عن كتلة الأحرار، وله خمس دقائق، المقعد 146، فليتفضل

السيد ماهر الكتاري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير مرة ثالثة في مجلسنا، نتمنى عندما تأتي في المرة الرابعة ألاّ تحمل معك مشروع قانون بل استراتيجية الدولة لسنة 2024 و2025 و2026 و2027 بما أنك وزير التخطيط وما أدراك ما التخطيط وتعطينا "les stratégies du gouvernement" ما هو مآلها، فإلى يومنا هذا لا نعرف إلى أين نحن سائرون وليس لدينا أدنى فكرة.

أصبحنا نرى ونأخذ الأخبار من شبكات التواصل الاجتماعي أو من أماكن أخرى، نعلم أنكم قدمتم البرنامج أو الاستراتيجية في مجلس الوزراء في القصبة برئاسة رئيس الحكومة، ونحن نتمنى لو أن البرنامج الذين قدمتموه في القصبة قدمتموه لنا هنا في المجلس لنعرف ما هو مسارنا ونعرف القوانين التي نحن بصدد مناقشتها، هل هي في نفس الاتّجاه أم لا.

لقد استغربت من البرنامج الذي قدمتموه في رئاسة الحكومة، كان على مدى سنة واحدة فقط وهي سنة 2024 إن لم أكن مخطئا، يهم التوجهات العامة للدولة لسنة 2024، لكن لست أنا من سيقول لكم ذلك فكوزير تخطيط عليك مدنا بسنة 2024 و2025 و2026 و2027 كما كنّا نعمل في السابق بالبرنامج الخماسي والسادة المدراء العامون الحاضرون معك يشاطرونني الرأي ويقولون بأني محق، فأين هو هذا البرنامج الخماسي الذي ننتظره، وإن شاء الله وأكررها إن شاء الله عندما تأتي إلى المجلس في المرة الرابعة تحضر معك البرنامج الخماسي، إلى أين نحن متّجهون؟

في مجال التربية هناك منصة من خلالها نحن بصدد مناقشة إلى أين نحن سائرون في مجال التربية، لكن ليس لدينا البرنامج، في الصحة ليس لدينا البرنامج، في الاقتصاد كذلك في كل القطاعات تقريبا حتى في ميزانية الدولة، قريبا سنناقش ميزانية الدولة لسنة 2024، وما لاحظته أنها ميزانية دولة في بداية الاستقلال، في طريقها إلى النمو، لدينا 20 سنة نقول بأننا في طريقنا إلى النمو والميزانية هي نفسها.

نعود إلى مشروع القانون ونقول أن المشكل هنا يهم طريقة طرحه، ما معنى ذلك؟ يعني أنّ "l'ONAS" طلبت منا أن تعطي الدولة ضماناتها. المشروع في حد ذاته هو مشروع ممتاز لكن طرحه خاطئ، لقد استغربت كيف لوزارة التخطيط أن ترسل لنا طرحا بهذا الشكل، أولا الطرح "le contrat est en anglais" وليس لدينا أي فكرة عن مضمونه.

اللُزمة واللُزمتان التي سنقرر من خلالهما لم ترسل إلينا، فمن ستعطي الدولة الضمان، ليس لدينا أدنى فكرة عنهما، اللزمتان التابعتان لل "ONAS" لم تردا علينا.

يتضمن المشروع الكامل 1800 مليار، لا نعلم ما هو المشروع الكامل وما هي الـ 1800 مليار، طلب منا الموافقة على ضمان الدولة على قرابة 330 مليار، هذا ما فهمته، ولكن ليس لدينا فكرة عن المبلغ المتبقي.

لقد جاء مشروع هذا القانون في نطاق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، فبوجود قانون للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بودنا فهم هذا القانون وكيفية التعاون بين هذين القطاعين العام والخاص، وهل عندما نعطي ضمان دولة في نطاق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص هل أن الأمر معقول أم لا؟

هناك قطاع عام وقطاع خاص، وهذا سؤال توجه به العديد من النواب، لماذا أنا قطاع عام وهو قطاع خاص، ونعطي ضمان الدولة فقط الشيء المهم أيضا -ولم يتبق لي وقت- "la coopération technique" غير موجودة يعني "l'acquisition "...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم صابر الجلاصي عن كتلة الأمانة والعمل، المقعد 103، وله ثلاث دقائق، فليتفضل

السيد صابر الجلاصي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحّب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

مرة أخرى، نحن اليوم أمام قرض مسند للديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع دعم التطهير في تونس ودعم خدماته عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

في الحقيقة، لقد لاحظنا العديد من الإيجابيات في مشروع القرض خاصة أنه موجّه إلى الاستثمار، نتحدث عن إيجابيات هذا المشروع، فعندما نرى القسط الأول 40,000 لتونس الشمالية أي 40 ألف متر مكعب في اليوم و137,000 القسط الثاني للجنوب في اليوم، يعني أننا نتحدث عن جزء كبير من نسبة الإنتاج وتطهير المياه اليومية، القيمة الهامة أيضا للمشروع في دعم خدمات التطهير في تونس بين القطاع العام والخاص.

أيضا من بين الإيجابيات استعمال اليد العاملة التونسية والخلاص بالدينار التونسي وإخضاع تحويلات البنك المركزي طبقا لمجلة الصرف، هذه كلها إيجابيات تدعونا إلى التصويت لهذا المشروع.

لكن، سيدي الوزير، ألم تفكروا اليوم في مراجعة التغطية الخاصة بشبكات التطهير في بعض المناطق؟ وهنا أتحدث جهويا، ربما السؤال موجّه إلى السيد وزير البيئة، ولكن سأغتنم فرصة وجودك سيدي الوزير وأنت عضو في الحكومة، ونعرف وزارة التخطيط ودورها الفاعل في الربط بين الوزارات، وكذلك وجود الرئيس المدير العام للديوان الوطني للتطهير، حتى نشير ونلفت انتباهك اليوم إلى أنه يجب التفكير في المشاريع المعطلة في بعض الجهات، وهنا سأذكر لك أسماء بعض الجهات.

أيضا المشاريع المعطلة التي وقع فسخ العقود المبرمة بين الديوان الوطني للتطهير والشركات والمقاولات الملزمة، وأنا كنت كنائب جهة زرت بعض المناطق في الجهة على غرار برج العامري ومنوبة، ورأينا الإخلالات، يعني مشروع كامل معطل لمجرد أن المقاول فسخ العقد، وتعلمون إجراءات فسخ العقد، فهذا يعني أن مجموعة من المتساكنين محرومون من خدمات التطهير.

سيدي الوزير،

السيد الرئيس مدير العام،

كما يجب مراجعة قانون الصفقات العمومية الذي بدوره سيوقعنا في فخ مثل هذه التعطيلات، مشاريع قرب المناطق الصناعية، اليوم لدينا مضخات الضغط بالقرب من المنطقة الصناعية بالفجة من ولاية منوبة، لأننا نعلم أنها تضخ 10,000 متر مكعب، وهي اليوم بجانب منطقة صناعية ومناطق سكنية وأحياء بصدد البناء وأقصد AFH وآلاف المواطنين سيسكنون هناك.

إذن، الطلب ملح اليوم لربط عدة أحياء أخرى على غرار برج العامري والفجة وحميّم وبوركبة والطاحونة وغيرها من الأحياء، أيضا الطلب ملح السيد الرئيس المدير العام والسيد الوزير، لإيجاد خط تمويل لمحطة ثانية للضخ في محطة التطهير بالمرناقية، لأن طاقة إنتاجها لم تعد تفي بالحاجة لأن محطات التطهير وقعت بقرب مناطق صناعية، وتعرفون المناطق الصناعية وكمية المياه التي ستعالج أيضا هناك أحياء سكنية بالقرب منها أتمنى أن يكون صوت الجهة قد بلغكم، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، والكلمة للنائب المحترم السيد رشدي الرويسي غير منتمي، له ثلاث دقائق، المقعد 76، فليتفضل.

السيد رشدي الرويسي

شكرا ومرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

وتحية خاصة مرة أخرى للسيد الوزير لأنني أعرف أنه من الرجال الواقعيين في الحكومة التونسية، ولذلك سأتوجه بالخطاب إلى واقعية السيد الوزير،

أبدأ مداخلتي بأسطر شعرية لأحمد فؤاد نجم يقول فيها:

أنادي على الورشاجية الصغار

ودول مسروقين من سماسرا كبار

حتخرب بيوتكم فلوس أمريكاني

مع الانفتاح جاءت مصيبة لتونس. أناقش في هذا المشروع كلمات، فقط بالنسبة إلى كلمة اللزمة وهي ليست كلمة حديثة بل تحيلنا لفترة الاستعمار العثماني في القرن التاسع عشر حينما كانت دولة البايات تبيع الضرائب في شكل لزمة يلتزم بها لزّام، ويفعل ما يفعله في الشعب.

بالنسبة إلى الكلمة الثانية هي الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وأعرف أن الشراكة تكون بين ندّين لكن ما حصل منذ التسعينات ومع الانفتاح أنه وقع "تبريك" الشركات العمومية بالتفريط في مقدراتها لفتح الأسواق أمام الاستثمار الخاص، وأذكر هنا شركة "SONEDE" في سليانة وكيف أنها تتعامل مع مقاول واحد في ضياع الماء وأناس عطشى لم يشربوا منذ ستة أشهر.

أمرّ لهذا المشروع والذي أعتقد أنه مواصلة لمشاريع سابقة أتت في قسط ثالث لنصوت عليه، وهذا لنا فيه رأي آخر، أقول أيهما أجدى الاستثمار في المياه المستعملة أو الاستثمار في شيئين:

أولا في البحوث، ونحن نعرف أن هناك العشرات من بحوث الدكتوراه كانت موجهة حول المياه المستعملة أكلتها الآن رفوف الجامعة وورشات البحث، ولم نستفد منها شيء رغم أن الدولة صرفت عليها مئات الآلاف من الدينارات.

النقطة الثانية، وهو أيهما أولى أيضا الاستثمار في المياه المستعملة أو مياهنا التي لوّثت عن قصد، وأذكر هنا وادي تاسة والكل يعرف هذا الوادي الذي يعتبر من أشهر الأودية في التاريخ وقد كان هذا الوادي مصدر شرب للسكان والحيوانات قبل أن يتدخل ديوان التطهير بجرائمه المتتالية، فقنوات تطهير منطقة السرس تصب في هذا الوادي وأيضا قنوات جهة سيدي بورويس وقنوات الكريب أيضا تصب في هذا الوادي عبر الوادي المالح، الذي يصب بدوره في وادي مجردة، وتسقى منه الأشجار والخضر، ونحن نعلم آثارها البيئية والصحية السيئة أيضا، أدعو إلى إرجاع هذا القانون إلى اللجنة لمزيد دراسته، وقصد...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة، وله ثلاث دقائق، فليتفضل، المقعد عدد 186.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

عملا بمقتضيات الدستور ومقتضيات النظام الداخلي أتوجه إلى سيادتكم السيد الوزير وأذكر بأنه سبق التذكير أمام السيدة وزيرة المالية أن الاقتراض هو استثناء من مبدأ، ولهذا لا أعرف لماذا التّمادي في هذا الموضوع.

ثانيا، خاصة بحضور ممثل الديوان الوطني للتطهير، في جهتي بمجاز الباب وقبلاط وتستور من ولاية باجة يغيب عنها التطهير، وكذلك الحال بمنطقة القريعات ومنطقة القصر فالوضع نفسه منذ سنوات، ومنذ أكثر من عشر سنوات بحي 26 فيفري بتستور وبأولاد سلامة وبعين يونس وبقبلاط، متى ستتوفر الاعتمادات للتطهير في هذه المناطق؟ علما أن الدستور يقتضي المساواة بين المواطنين والحق في البيئة السليمة، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، السيد الوزير، كنتم في ملتقى بطبرقة خصص للاستثمار بولايات الشمال الغربي، وقد حضر مستثمر وعرض عليكم أن يموّن تونس بالمواد الأساسية بمليون طن في كل مادة أساسية مع ضمانات الدفع، فماذا وقع من إجراءات عملية في هذا الموضوع؟ خاصة أنه تقدم إلى سيادتكم وقد رحبتم بذلك، نريد أن نعرف ما الذي حصل في هذا الموضوع، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم صالح مباركي عن كتلة الأمانة والعمل، وله ثلاثة دقائق، تفضل، المقعد عدد 142.

السيد صالح مباركي

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية أرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

يبذل الديوان الوطني للتطهير كل ما بوسعه في سبيل النهوض بهذا المرفق العمومي وفق ما تصبو إليه بلادنا، غير أن هذا الجهد بقي دون المأمول، وظلت بعض الأحياء السكنية المتاخمة للعاصمة بالخصوص تشكو أداء هذه المؤسسة على أكثر من صعيد، فما يعرف بوادي السلة مثلا الذي يربط بين منطقة الكبارية وقلتة حويتة بجبل الجلود لم تشمله خدمات التطهير رغم الحالة الكارثية التي أصبح عليها خاصة في الجزء المكشوف منه.

هذا الوادي محمّل بمياه الصرف الصحي وتنبعث منه روائح كريهة على مدار السنة، كما أن أحد أحياء إبن سينا المحاذية للغابة لم يقع ربط قنوات الصرف الصحي للمساكن الموجودة به بمحطة التطهير الموجودة بالمكان، ووقع الاقتصار على سكب مياه الصرف الصحي على قارعة الطريق دون معالجتها، كما أن المساكن الموجودة بنهج حزوة بالوردية الرابعة تغمرها مياه الصرف الصحي كلما نزلت الأمطار، وأدعو السيد الرئيس المدير العام للديوان الوطني للتطهير لزيارة حي الوردية الرابعة على مستوى نهج حزوة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمود العامري غير منتمي، وله أربع دقائق، المقعد عدد 211، فليتفضّل.

السيد محمود العامري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق له،

مرة أخرى نجد أنفسنا أمام المصادقة على قرض، والذي سيتم إسناده هذه المرة للديوان الوطني للتطهير بعنوان المساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والخاص، العنوان جميل ومفيد، ولكن عندما نتعمق بعض الشيء نجد أن هذا المشروع لا يمكن له أن يكون سوى لزمة وليس اتفاقية شراكة بين القطاع العام والخاص، واليوم نتحدث عن قرض بقيمة 113.6 مليون أورو لدعم خدمات التطهير في تونس.

لن أذكر الجهات المنتفعة فدائما أقول أينما سيوجه سينفع بلادنا، ولكن أذكر السيد الوزير أن التميز الإيجابي رحل مع الدستور القديم الذي جاءت به العشرية الفارطة والذي لا زلنا نعاني من تبعاته إلى حدّ هذا اليوم، وهذا التميز لم يخلف سوى تهميش الجهات وتكريس الجهويات.

سيدي الوزير، يجب علينا أن نكون اليوم منطقيين وعادلين في اختيار مناطق التدخل، فقد أصبحت جهة سوسة بعد سنة 2011 منطقة مستهدفة ومهمشة من حيث التنمية والمشاريع التنموية، ندعو اليوم كل الذين يقومون بتوزيع التنمية إلى زيارة معتمديات ولاية سوسة والاطلاع عن كثب على هذا التهميش الكبير الذي تعيشه الجهة، وسأركز على تدخل الديوان الوطني للتطهير تحت شعار تحسين مردودية منشآت التطهير.

اليوم محطة التطهير في حي الروابي بالقلعة الصغرى تمثل كارثة بيئية كبرى، بحيث تخرج منها روائح كريهة على مدار الساعة ليلا نهارا، إلى درجة أن المواطنين قاموا ببيع منازلهم وانتقلوا إلى مناطق أخرى، فمتى سيقع غلق هذه المحطة التي تقع في وسط حي سكني يتجاوز سكّانه أربعة آلاف ساكن، أضف إلى ذلك أنها تصب في الوادي، أصبحت الحياة لا تطاق جراء اللامبالاة والاستهتار، ثم نقول بعد ذلك تحسين المردودية، أي مردودية وأيّ تحسين والمواطن هو المتضرّر.

المسألة الثانية تتمثل في سكب المياه المعالجة بالوسط الطبيعي، أعتقد أنه ليس هناك وادي أو بحر أو سبخة بمنطقة سوسة لم يتم الاعتداء عليها جراء المياه المستعملة والملوثة للبيئة والمتأتية من محطات ديوان التطهير أو شبكات الصرف الصحي، ووادي لاية القلعة الصغرى أحسن مثال على ذلك حيث يقع سكب المياه المستعملة والمتأتية من محطة التطهير بالروابي في هذا الوادي كل يوم، ثم بعد ذلك نقوم بصرف مئات الملايين في عملية الجهر، وهذه قمة لإهدار المال العام.

لن أضيف الكثير على الخدمات لأن أغلب المناطق والأحياء السكنية الكبرى غير مرتبطة بشبكة الصرف الصحي وغير موجودة بشبكة التنمية أصلا، أدعوكم لزيارة حي المنازه، حي الرمانية، حي الطويل، حي بن عون، راس الوادي، حي النقر، حي الغشام وغيرها من المناطق بالقلعة الصغرى، معتمدية سيدي الهاني، ربع سوسة لا يوجد بها ولو مترا واحدا فقط من شبكة صرف صحي، فعن أي خدمات نتحدث؟

السيد الوزير، أستغل وجودك اليوم وأجدد دعوتي لسيادتكم للتدخل العاجل لحلحلة ملف مشروع المنطقة الصناعية المعطل بالقلعة الصغرى منذ أكثر من 15 سنة، معتمدية القلعة الصغرى التي يفوق عدد سكانها 45 ألف ساكن ينعدم فيها الاستثمار، وترتفع فيها نسبة البطالة بسبب تعطيل مشروع المنطقة الصناعية، نفس الشيء بالنسبة إلى معتمدية سيدي الهاني، فشبابها يعاني من البطالة لغياب الاستثمار والبنية التحتية المشجعة لانتصاب المؤسسات الصناعية. كل مناطق وجهات بلادنا في حاجة للتنمية ولكن يجب أن تكون هذه التنمية عادلة لكي نكون صادقين مع مواطنينا في جميع مناطق البلاد. وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم طارق مهدي عن كتلة الأحرار، وله دقيقتان، المقعد عدد 69، فليتفضل.

السيد طارق مهدي

أولا، نترحم مرة أخرى على كافة شهداء غزة وكافة شهداء فلسطين الأبية،

تحيتي لكافة الحضور الكريم وعلى رأسهم السيد الوزير والسيد الرئيس المدير العام للديوان الوطني للتطهير.

السيد الوزير، نحن ندعم كل ما هو مشاريع استثمار وتحسين في البنية التحتية ومن بينها شبكة الصرف الصحي ومراكز المعالجة "Stratégiquement" فمثل هذه المشاريع مهمة جدا للبلاد على المدى البعيد في الحفاظ على المائدة المائية وعلى نوعية المياه التي يتم تنظيفها ومعالجتها للاتجاه نحو البحر ونحو الأماكن الأخرى، أعتقد أن هذه المشاريع لا تقدر بثمن على المدى المتوسط والبعيد.

السيد الوزير، أريد التدخل فقط حول مشروع المنطقة الصناعية بالغريبة، ولفت النظر إلى أن هذه المنطقة لم يتم ربطها بشبكة التطهير، وبالتالي فإن السادة المستثمرين وأصحاب المشاريع الذين اشتروا أراضي بهذه المنطقة بهدف دفع الدورة الاقتصادية يجدون أنفسهم غير قادرين على الحصول على رخص البناء بتعلة وزارة البيئة أنه يجب أن يكون هناك ربط بشبكة التطهير، المطلوب أن تقف الدولة مع مواطنيها وتسمح لهم بالبناء بالنسبة إلى للمشاريع غير الملوثة والتي لا تستعمل مياه ملوثة، ويمكن استيراد "des fausses optiques" أو أشياء مشابهة إلى حين ربطها بشبكة تطهير، وقد تحدثت مع السيد المدير العام لديوان التطهير وقدم لي حلولا مهمة جدا، ونأمل أن يتم تفعيلها.

هذا كل ما في الأمر بالنسبة إلي كنائب على جهة صفاقس، أنا أدعم وأزكي هذه المبادرة وهذا المشروع، وأتمنى أن يوافق عليه كافة النواب أيضا، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة، وله خمس دقائق، المقعد عدد 7، فليتفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

اليوم مرة أخرى نحن أمام مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية، أعاننا الله على ذلك،

أرحب بالسيد الوزير وبكافة الإطارات المرافقة له،

نحن نتحدث أساسا عن ديوان التطهير الذي يتطلب الكثير من العمل خاصة في المنطقة التي أنوبها، وهي منطقة سكرة، وسأكون إيجابيّا، فهذا المشروع وبما أنني حضرت في اللجنة وشاركت سيشمل أساسا المحطة الكبرى لشطرانة، فمنذ أن سمعوا بقدومكم والهاتف لم يتوقف لحظة واحدة، ولكن يجب علي أن أنقل مشاغل منطقتي لسيادتكم، وأعلم جيدا أنكم ملمّون بكل ذلك.

بعجالة، بالنسبة إلى هذا البرنامج الجديد أعلم جيدا أن الكثير من الزملاء لا يريدون التوجه إلى الخوصصة ورفض حصول الخواص على العمود الفقري للدولة، ويريدون أن يبقى النصيب الأكبر للدولة، وأنا أساند ذلك في مرحلة، ولكن من جهة أخرى عندما أرى الواقع اليوم أتبين ما الذي يقوم به الخواص للأسف نظرا للأمور المالية للدولة التي لا تقدر على الانتدابيات في الوقت الحاضر، ونظرا للكفاءات التي أحيلت على التقاعد ومنهم من سافر، نجد أنفسنا اليوم في نوع من البطالة الإلزامية الموجودة في المؤسسات العمومية التي لا يمكن تعويضها، فلا يمكننا تعويض هذه العمالة.

أنا ألتمس العذر لكثير من الناس، ولكن المواطنين الذين يعيشون قرب المحطة الكبرى الذين يشتمون الرائحة ويعيشون كل المشاكل التي تحصل بها لا يمكن لأي شخص أن يكون محلّهم ولا يمكن لأي شخص أن يتحدث باسمهم، اليوم نتحدث عن محطة شطرانة التي تمثل "central" لتونس الكبرى، هي في شطرانة ولكن الرائحة التي تنبعث منها تصل إلى أريانة الصغرى، وكل من يسمعني يعلم ماذا أعني، هناك من يشتمون هذه الرائحة في منطقة رياض الأندلس.

سيدي الوزير، السنة الفارطة احتج المواطنون وقاموا بغلق الطريق، وقد تمت المداواة واستعمال المعطر ولكن لمدة وجيزة، ولم يتكرر ذلك، لأنه يجب أن توضع معطرات، وسأقدم إليكم بعض المسائل في هذه المحطة، وأنا فرح جدا لوجود شركة أخرى، وأتمنى أن نصل إلى مستوى آخر لكي نتقدم معها بالنسبة إلى هذه المسألة.

أعتقد أن بعض "les suppresseurs" لا يعملون، وقد تحدثت سابقا عن الروائح المنبعثة، كما أن هناك "deux vices" يعملون من جملة أربعة تقريبا وهذا يعني أن التجهيزات تآكلت نظرا لقدمها، " les agitateurs des bassins de stockage" لا يعملون، وهنا نتحدث عن اهتراء كبير، ويجب علينا الحصول على هذا القرض لتجديد المعدات، ويجب على ديوان التطهير اليوم أن يواكب حجم التوسع الديمغرافي الموجود بالمنطقة.

اليوم هناك قنوات تطهير محدثة منذ ثلاثين أو أربعين سنة، ويجب علينا اليوم أن نتحدث عن إعادة تهيئة شبكات تصريف المياه المستعملة مثل دار فضال مع التكبير في قطر القنوات، شارع بئر بورقبة، حي الزيتون، حي الفاتح واحد، برج الوزير، سيدي سفيان، سيدي صالح، وخاصة دار فضال التي كان عدد متساكنيها منذ ثلاثين سنة الماضية 100 ألف متساكن أصبحت تؤم اليوم 5 آلاف متساكن، وقد أصبحت بها كثافة سكانية كبيرة.

كما أن هناك اهتراء كبير في المحطات التي تتطلب تهيئة، منها ست محطات في جهة سكرة تشكل إخلالات وتجاوزت فترة استغلالها الثلاثين سنة، اعتقد أن هناك خمسين محطة ضخ في هذه الاتفاقية ويجب علينا أن نفكر أيضا في المحطات التي تجاوزت

معداتها الثلاثين سنة والتي كانت مخصصة للضخ لمائة ألف ساكن، اليوم أصبح بها 5 آلاف ساكن، وهذا ما يتسبب في بقاء المياه الراكدة.....

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عبد الستار زارعي عن كتلة الأمانة والعمل، وله ثلاث دقائق، المقعد عدد 144، فليتفضل.

السيد عبد الستار زارعي

بسم الله الرحمان الرحيم،

سيدي الوزير، أهلا وسهلا مرة أخرى بسيادتكم وبالوفد المرافق،

وزارة الاقتصاد والتخطيط، سبق لنا أن قلنا لكم أهمية هذه الوزارة، أين وزارة البيئة؟ بلاد بدون تطهير وبدون أماكن لوضع النفايات، أو عذرا على قول ذلك "الزبلة" باللهجة التونسية، صدقوني فإن النائب معرّض للضرب بالعصا، لماذا؟

لأنه للأمانة هنالك تقصير من الوزارات ومن الإدارات، غياب التخطيط وغياب البرامج ونحن في ظل مسار 25 جويلية، نحن نعلم أننا مررنا بمحطات تاريخية صعبة وخاصة في العشرية، ولكن اليوم نحن نريد إرجاع الدولة الوطنية، الدولة الصادقة، الدولة التي تحترم نفسها وخاصة عندما ننظر إلى واقع تونس بأكملها بدون تطهير، أصبحت النفايات في تونس بأكملها على قارعة الطريق.

السيد الوزير، المشاريع معطلة يقوم بتعطيلها مواطن أو عشرة مواطنين والدولة قائمة وهذا عيب كبير، فعّلوا القانون، فلا بد من تفعيل القانون لأن العديد من المحطات المعطلة بعقلية المواطن المتحجرة وللأسف غير الواعي، وهنا يجب على الدولة أن تضرب بيد من حديد، ويجب أن أعلمكم أن مدير التطهير بسيدي بوزيد لديه نقص في العملة ونقص في آلات الشفط وآلات الجهر، وهناك خمس محطات بجهة سيدي بوزيد معطلة، وهذا إهدار للمياه وعدم تنسيق مع مندوبية الفلاحة، وهذا عيب كبير لأن تونس في حاجة إلى المياه، فيجب علينا أن نستغل هذه المياه في خدمة الفلاحة والفلاحين...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة منال بديدة غير منتمية، ولها خمس دقائق، المقعد عدد 214، تفضلي.

السيدة منال بديدة

شكرا سيدي الرئيس،

يعرض علينا اليوم مشروع يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والخاص والمتعلق بقرض يناهز 400 مليارا، المشروع في ظاهره جيّد ومهم جدا لأن التطهير كما نعلم جميعا هو من دعائم النمو الاقتصادي في أي بلد، ولكنه في الحقيقة يثير عديد نقاط الاستفهام، وإذا أردنا تسمية الأمور بمسمياتها فهذا القانون يمثّل خطرا على المالية العمومية وعلى السيادة الوطنية، وأتمنى من كل الزملاء الاجتماع حول عدم تمرير هذا القانون.

أولا، هذا القانون هو استمرار لأعمال الحكومة سنة 2013، والمتعلق بمخطط يعتمد أكثر على التداين الخارجي، يعني بعد عشر سنوات نجد أنفسنا مجبرين على تنفيذ مخططات وضعتها المنظومة التي جاء 25 جويلية ليضع حدا لها، جاء في شرح الأسباب أن من بين أهداف المشروع هو تعويض الشركات الخاصة المتعاقدة عن طريق الصفقات مع ديوان التطهير، يعني تعويض 27% من المتدخلين الخواص التونسيين بعدد 2 مسدي خدمات أجانب. عوض أن نمدّ يد العون للقطاع الخاص التونسي ونجعله شريكا فعليا في النجاح وفي بناء الدولة الجديدة يقع تعويضه بمستثمرين أجانب.

يذكر في شرح الأسباب أيضا أنه من بين الأسباب ترشيد الأجور وعدم إثقال كاهل ديوان التطهير بانتدابات جديدة، أما إثقال الدولة وإثقال كاهل الشعب التونسي بقرض جديد أمر عادي ولا يمثل أي إشكال.

يذكر أيضا أنه من بين الأهداف تحسين المردودية وضمان الجودة من خلال إعطاء لزمات للخواص، وكأن تحسين المردودية والجودة تحصل فقط إذا ما تدخل القطاع الخاص، وهذه العقدة التي يحاول البعض أن يغرسها فينا من خلال ربط القطاع العام بالفشل والقطاع الخاص بالنجاح والجودة.

ويذكر في شرح الأسباب أيضا أن من بين الأهداف إحداث ديناميكية بين القطاع العام والخاص، وهذا جيّد ولكن في الإنتاج فقط، في الطاقة والكهرباء والماء والتطهير جيّد أن نعطي الإنتاج للخواص ولكن الاستغلال يجب أن تستأثر به الدولة فقط، فالتحكم في معاليم الاستهلاك وتحديدها يجب أن يبقى من أنظار الدولة دون غيرها.

المواطن اليوم يرى أن الكلفة باهظة للتطهير، فما بالك لو أصبح تحديدها من أنظار مسديي خدمات أجانب، هنالك ثوابت زملائي في الدولة لا يمكن التنازل عنها. وهنا أستدل بمحكمة المحاسبات التي تقول في تقرير لها "أما على مستوى منشآت التطهير من قبل الخواص فقد سجل نقص في فاعلية الإجراءات لمتابعة حسن تنفيذ عقود الاستغلال، وفي هذا المجال أخلّ بعض المستغلين بتعهداتهم في توفر المعدات الفنية والموارد البشرية المنصوص عليها بعروضهم"، يعني سنجد أنفسنا أمام مشكل رقابة هؤلاء المستثمرين الجدد فلا وجود لآليات رقابية للدولة عليهم.

نأتي للمهم هنا، فقسط تونس الشمالية يقع إسناده لشركة "ADP" وهي شركة عمومية من البرتغال، يعني القطاع العمومي الأجنبي يطور من نفسه ويبحث عن أسواق عالمية، ونحن نفرط في استغلال منشآتنا ونسندها للأجنبي.

أما قسط الجنوب فقد أسند للمجمع الدولي "SUWAS" هكذا نسند 25 % من استغلال منشآت التطهير للمستثمر الأجنبي، وبعد عشر سنوات سنسند 75% الباقية ونفرط في قطاع حيوي له تأثير مباشر على المقدرة الشرائية للمواطن، هنا كان من الأجدر إرفاق مشروع قانون بملف إسناد اللزمات.

نريد الاطلاع على كامل المشروع ومدى احترامه للقانون عدد 23 لسنة 2008، هل وقع إسناد اللزمات عن طريق الاستشارة أم التفاوض المباشر؟ لاحظنا مشاركة عديد المستلزمين التونسيين كيف لم يقع إسنادها إليهم؟

المؤكد أن المستثمر الأجنبي سوف يحدد تكاليف المعاليم بطريقة أحادية، سنجد أنفسنا أمام كل إقليم والتعريفة الخاصة به، يعاني

الديوان من عجز مالي منذ سنوات، فلو كان هذا القرض لدعمه فنيا وبشريا لكان أفضل، عمره خمسون عاما ولكنه لايزال يتدخل في 153 بلدية، قبل الثورة الديوان استنفذته السلطة الحاكمة لمشاركته المتواصلة في دعم الانتخابات ماليا، واليوم لم نعطه الأهمية التي يستحق، أرجو إعادة النظر في هذا القانون...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم كمال كرعاني عن كتلة الأحرار، وله ثلاث دقائق، المقعد عدد 106، فليتفضل.

السيد كمال كرعاني

شكرا سيدي الرئيس،

أولا، نترحم على شهداء الحق والأرض الإخوة الفلسطينيين، ونترحم على شهداء الوطن لذكرى الجلاء،

شكرا للجنة المالية،

مرحبا السيد الوزير والطاقم المصاحب،

للأسف الشديد للمرة الرابعة على التوالي نناقش مواضيع الاقتراض لا غير،

ثانيا، فيما يخص القرض فهو قديم جديد منذ سنة 2013، لماذا حتى الآن 2023؟

لدي تساؤل سيدي الوزير، لماذا الضمان من قبل الدولة فقط مع أن الشراكة بين القطاع العام والخاص؟ ما مدى تأثير المشروع على الأداءات التي ستثقل على كاهل المواطن والشركات؟ وحسب رأيي هناك غياب رؤية واستراتيجية واضحة في هذا المشروع، هناك مسألة أخرى وهي انعدام "la coopération technique" في هذه المشاريع الكبرى لكي تتمكن الشركات الوطنية من الحصول عليه في المرة القادمة وليس الشركات الأجنبية.

أخيرا، أطالب بإحداث منطقة صناعية بمعتمدية نصر الله لإحياء هذه المنطقة والجهة بأكملها، وأتساءل أين وصل مشروع تطهير معتمدية منزل المهيري؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ست دقائق، المقعد عدد 7، فليتفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبكافة المرافقين له،

السيد الوزير، في الحقيقة لأول مرة سنناقش مشروع قانون لإسناد قرض يهم الديوان الوطني للتطهير، ولكن على ألاّ يكون تحت إشراف وزارة البيئة بل تحت وزارة سيادية هدفها التخطيط والرؤية الاستراتيجية، يجب علينا أن نعلم اليوم أن "L'ONAS" ليست مثلما اعتدنا عليها سابقا مختصة في الصرف الصحي فقط بل أصبحت اليوم في عديد الدول مصدرا للتنمية.

واليوم من خلال المعالجة الثلاثية بإمكاننا استغلال الشح الموجود في المياه وفي عديد المشاريع الفلاحية خاصة الأعلاف والورقية تتم عن طريق مناطق سقوية يكون مصدرها الأول مياه "L'ONAS".

اليوم السيد الوزير وبحضور السيد الرئيس المدير العام للديوان الوطني للتطهير هناك تجارب صغيرة سلكت هذا التمشي ونجحت في ذلك، ولكن هناك تكبيل كبير على مستوى وزارة الفلاحة على مستوى التعاون، لذلك أقول دائما أنه يجب على وزارة التخطيط أن تتمركز دائما على رأس بقية الوزارات.

وعندما نتبين اليوم مسألة فقدان الأعلاف وعدم وجودها والحلّ موجود، فمن خلال رؤية بسيطة جدا سيدي الوزير، وذلك من خلال تجديد محطاتنا عن طريق 3D وأن يقع تخصيصهم للري، فكم سنستغل من أراضي متاخمة للمناطق الموجود بها الديوان الوطني للتطهير لهذه المناطق الفلاحية والأراضي موجودة لكي يقع استغلالها في زراعة الأعلاف المحلية، وبذلك نكون أولا قد قمنا باستغلال شح المياه وأصبح لدينا مصدر لذلك.

ثانيا السيد الوزير، توجهنا نحو توفير الأعلاف المحلية التي بدورها ستقلل من العبء على كاهل الفلاح من خلال سعره خاصة أننا نقوم بجلب أعلافنا خاصة الصوجا وغيرها بالعملة الصعبة، وبالتالي فإن قيمة التسعيرة الحيوانية ستكون أقل وستنخفض المقدرة الشرائية للمواطن، وهي سلسلة بأكملها مرتبطة ببعضها البعض وذلك من خلال تمشينا في هذا المشروع.

وقد انطلقنا في ولاية المهدية في مثل هذا المشروع في إعداد مناطق سقوية، ولكن لدينا مناطق أخرى موجودة ومحطات التطهير توجد في مناطق بها نسبة ملوحة كبيرة للماء مثل محطة تطهير بالسواسي ومحطة التطهير ببومرداس، وبإمكانهما أن يكونا مصدرا لمثل هذه الأشياء ومصدرا لإنتاج الأعلاف ومصدرا لإنتاج النباتات الورقية، وبالتالي فإننا نقوم بإهدار الثروة ولا نقوم باستغلالها.

فيا حبذا من خلال هذه الجلسة أن يتم التنسيق المحكم بين وزارة الفلاحة والديوان الوطني للتطهير، وأن يتم التخطيط لذلك لكي تكون هناك جدوى ومردودية في المستقبل على الفلاح والمواطن، وبذلك ننتفع من جميع الجهات.

هذا فيما يخص ما ننتظره من وزارتكم، أما فيما يخص السيد الرئيس المدير العام أريد أن أتحدث عن محطة التطهير بالسويسي وهي حاليا في طور الإنجاز والأشغال حثيثة وموجودة، وستنجز بها أيضا محطة الضخ، ولكن يجب علينا أن نعلم أن الأحياء غير مربوطة بذلك، ويجب تجديد شبكة الحي الشعبي الموجودة منذ الخمسينات والستينات، وعندما نقوم بإحداث محطة تطهير اليوم يجب ربط كل الأحياء الموجودة بالمنطقة لكي ينتفعوا من هذه المحطة.

فمحطة بومرداس أكل عليها الدهر وشرب، فقد اهترأت الأجهزة وليس لديها القدرة للقيام بأي شيء، كما أن الأحياء ليست مربوطة في جهة بومرداس بمحطات التطهير، ويجب علينا أن نمكنها من ذلك اليوم.

محطة كركر التي في طور الإنجاز يا حبذا أن يقع التعجيل بها والتي ستكون بالشراكة مع منزل حياة، لدينا منطقة في كركر اسمها الزراطة بحكم ليس لديهم منطقة تطهير، هذا المصب في منطقة الزراطة وسط الأهالي وهذه المنطقة شاسعة، وبما أن المخطط متوجه في إحداث محطة في كركر وبما أن المسألة لا زالت في طور الدراسات، أن تكون محطة الضخ في مصب الزراطة ومن هناك تتم المعالجة الثلاثية، وبذلك يتم استغلال هذه المياه في الأراضي المتاخمة والمجاورة إليها في المشاريع الفلاحية التي كنا نتحدث عنها.

هذا ما أردت التطرق إليه سيدي الوزير، وأردت أن أبين أن هناك أشياء بإمكاننا استغلالها ببساطة جدا في الصالح العام للبلاد، مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة مهى عامر عن كتلة الأحرار، ولها دقيقتان ، المقعد عدد 148، تفضلي.

السيدة مهى عامر

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

أود أن أتوجه في البداية بتحية للمقاومة الفلسطينية وأترحم على الشهداء الأبرار،

السيد الوزير، المسألة الإيجابية الوحيدة في مشروع القانون هي تحسين مردودية منشآت التطهير وضمان جودة مياه معالجة مطابقة للمواصفات المتعلقة بإعادة استعمال المياه المعالجة وسكب المياه بالوسط الطبيعي، في المقابل نتساءل في نطاق دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص لماذا لم يتم دعم المؤسسات والشركات التونسية والتشجيع على القيام بمثل هذا المشروع؟ لماذا لم يقم ديوان التطهير بهذا المشروع؟ لماذا يقع إرهاق المواطن بالترفيع في معلوم التطهير؟ هل لهذه الشركات دور في توفير مواطن شغل للقيام بهذا المشروع خاصة في ظل تفاقم البطالة في صفوف كفاءاتنا؟ لدينا دكاترة معطلون بالآلاف.

لماذا لم يقع تحديد المناطق التي تشملها الأشغال في ولاية أريانة خاصة في ظل انعدام شبكات التطهير في عدة أحياء من معتمدية المنيهلة ونذكر حي الصنهاجي، حي جنادبة، حي الكيلاني، المنيهلة العليا؟ هذه الأحياء تعاني من مشاكل بيئية كبرى وهي مجاري المياه الملوثة، ونحن نطالب سيادتكم بإدراج المنيهلة ضمن برنامج التنمية المندمجة.

السيد الوزير، تساؤل من زميلي يسري البواب:

أولا، نحن اليوم نأخذ القروض ونستعجل بالنظر من مجلس نواب الشعب في حين أنه كان من الأجدى أن نتمشى في مسألة تثمين النفايات التي ستوفر لنا مداخيل كبيرة تغنينا عن القروض، وهي مشاريع أجهضت في طور الفكرة.

ثانيا، في ظل الجفاف والحالة الكارثية التي سنصل إليها خاصة مع قطع مياه الري على الفلاحين وإعطاء الأولوية لمياه الشرب، نحن نتساءل هل سيقع تحميل المسؤوليات للأشخاص التي عطلت مركز تحلية المياه منذ أكثر من عشر سنوات خاصة في ولاية المنستير واعتبار هذا الفعل من قبيل الخيانة العظمى؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد بن حسين غير منتمي، وله ثلاث دقائق، المقعد عدد 166، فليتفضل.

السيد محمد بن حسين

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

مرة أخرى نجد أنفسنا أمام مشروع قرض، في الحقيقة أنا شخصيا لدي إشكال مع القروض خاصة مع هذا القرض وخاصة مع استعجال النظر في القروض.

في الحقيقة هذا القرض لا يتماشى مع روح برلمان 25 جويلية لعدة أسباب، قرض بدأت مناقشته منذ سنة 2013، وكل مجلس وزاري يحيله للمجلس الذي يليه، ونحن اليوم في 2023، والجميع يعلم كيف جاء.

هذا المجلس مطروح عليه اليوم أن يوافق على قرض نحصل عليه بالعملة الصعبة، وستقوم بالأشغال في إطار لزمات شركات أجنبية، في الحقيقة يا خيبة المسعى، ومن بين هذه الشركات الأجنبية سيدي الوزير وأنت سيد العارفين شركة وقع فسخ عقد التعامل معها منذ زمن غير بعيد في الدولة الشقيقة الجزائر، وهذه الشركات تشوبها عدة شوائب.

إلى أين يخصص هذا القرض؟ سيمول الديوان الوطني للتطهير، وأنا أنحدر من منطقة لديها مشكلة كبيرة مع الديوان الوطني للتطهير، والسيد المدير العام يعلم ذلك جيدا، أهالي رجيش وأهالي قصور الساف حتى البرادعة دفعوا ثمنا باهظا جراء جرائم، وأقول جيدا جرائم ضد الشعب التونسي ارتكبها هذا الديوان، الديوان الوطني للتطهير.

بحر الرجيش اليوم ملوث والبعض يقول أنه مسرطن، لم يسلم الماء ولا الإنسان ولا الحيوان، فالأسماك تعاني والبشر يعاني والسياحة تعاني، وهناك من خسر المليارات ووضعت المنشآت وكان من الأجدر أن يكون البحر اليوم من أنظف البحار، شاطئ رجيش، سلقطة العالية البرادعة، ومن لا يعرف رجيش وسلقطة التي تدفع اليوم فاتورة باهظة جرّاء من؟ جرّاء الديوان الوطني للتطهير.

وجدنا أنفسنا في السنوات الفارطة مجبرين على خوض المعارك والنضالات كل ذلك بسبب الديوان الوطني للتطهير، وقع ضربنا بالغاز المسيل للدموع، وتوقف منا الكثير، وهناك من حبسوا لماذا؟ لأن الديوان الوطني للتطهير لم يقم بواجبه وقام بصبّ مياه الصرف الصحي بدون أي معالجة لا ثلاثية ولا ثنائية ولا أي شيء.

بعد النضالات التي قام بها أهاليّ الذين أتوجه إليهم بالشكر في الرجيش أبلغونا بإحداث مضخة للمعالجة الثلاثية، وإلى يوم الناس هذا لم تعمل هذه المحطة، إلى يوم الناس هذا مياه الصرف الصحي في الرجيش يقع صبها كما هي، ويطلب منّا السيد المدير العام أن نقبل بالمعالجة الثنائية، لا سبيل إليه...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم بلال ابن المشري غير منتمي، وله خمس دقائق، المقعد عدد 45، فليتفضل. غير موجود.

الكلمة للنائب المحترم فخري عبد الخالق عن كتلة الأمانة والعمل، وله ثلاث دقائق، المقعد عدد 9، فليتفضل.

السيد فخري عبد الخالق

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير ومرحبا بإطارات الوزارة المرافقين له،

سيدي الوزير، إنّ موضوع مشاريع التطهير وارتباطها بالتنمية والاستثمار مرتبط باقتراح طرحته سابقا، وأعيد اليوم التطرق إليه مرة أخرى.

فبالاطلاع على 1800 كلم، وهنا أشير إلى منطقة المحمدية سيدي الوزير، فقد تحدثنا سابقا عن منطقة صناعية حي أوذنة الذي يضم قرابة 2000 مواطن أو أكثر وإلى اليوم ما زلنا ننتظر الربط، والسجن المدني التابع لأوذنة موجود في نفس المنطقة، وقد ذكرنا أن الربط سيحرك منطقة صناعية تضم ألف و107 هكتارا.

واليوم هذه المنطقة الصناعية والمؤسسات الموجودة بها تصب في وادي مليان يعني الشريط الساحلي من رادس إلى سليمان، وهذا يمثل إشكالية كبيرة جدا.

السيد الوزير، أردنا أن يتم وضع هذا المشروع ليحرك التشغيل في المنطقة ويربط المنطقة لأن الشبكة المحدثة بها أُنجزت لفائدة 30 ألف مواطن في حين أن منطقة المحمدية اليوم تضم 120 ألف مواطن، والمنطقة تستحق القليل من التحرك، ونحن مستبشرون بهذه المشاريع ونتمنى أن تتواصل وتمس جميع المناطق.

اليوم سنصادق على هذا القرض ونتمنى أن ترتفع قروض الاستثمار ونقلّص من قروض الاستهلاك، لأننا نرغب في قروض تطور البلاد وتحركها.

كنا قد تحدثنا في الندوات الإقليمية التي انعقدت السيد الوزير وأنت مشكور لأنك كنت حريص على تقديم المشاريع، ونتمنى إقرار هذا المشروع حتى تتحرك الأمور في البلاد.

كذلك أود الحديث عن سبخة السيجومي التي تصبّ في وادي مليان الذي يصبّ بدوره كذلك في الشريط الساحلي ويتسبب في تلوث كبير جدا في المنطقة. بهذا المشروع أردنا عناية خاصة بالشريط الساحلي لأن الشريط الساحلي من رادس إلى سليمان يمكن أن يكون استثمار هاما جدا ويربح الدولة أموالا كثيرة تعود بالنفع لفائدتها.

مسألة أخرة لفتت انتباهي في التقرير...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، والكلمة الآن للنائب المحترم بلال ابن المشري غير منتمي وله خمس دقائق، فليتفضل.

السيد بلال ابن المشري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

في الحقيقة وبدون مقدمات تعددت التساؤلات في علاقة بهذه الاتفاقية أولا.

ثم في هذه الاتفاقية خاصة -وفي غيرها من الاتفاقيات- والتي فيها شروط مُذلّة جدا للشعب التونسي وللمؤسسة وللدولة التونسية، خاصة شروطها وربطها بشركات أجنبية، لا نعلم لماذا، في حين أن لدينا من الشركات الخاصة أولا والشركات العمومية القادرة على إنشاء هذا المشروع.

ثانيا، تقسيطه على عشر سنوات بمعنى 113 مليار على امتداد عشر سنوات يساوي 13 مليون دولار سنويا.

هل أن الدولة عاجزة على توفير 39 مليار سنويا ومحتاجة لقرض؟ هذه نقطة استفهام كبيرة. وتعرفون أن ميزانية الدولة التونسية حوالي 59 ألف مليار، فهل عجزنا؟

المسألة الثانية وهي في علاقة بديوان التطهير والمؤسسات العمومية عامة، كيف تقترض من البنوك الأجنبية بالعملة الصعبة وهو ما يجعلها مفلسة.

قيمة ديون الديوان الوطني للتطهير إلى غاية سنة 2021 في حدود 741،7مليون دينار بالعملة الصعبة، يعني نحن نتجه إلى مزيد إثقال هذه المؤسسة العمومية وهذه المنشأة العمومية كما يقع مع باقي المؤسسات العمومية، يتمّ إقراضهم بالعملة الصعبة ومن البنوك الأجنبية في حين أن الدولة يمكنها إقراضهم بسهولة وبالعملة التونسية، ويشغّلون يد عاملة تونسية أفضل من أن يقع تحويل العملة الأجنبية بالكامل إلى الخارج، ويتغير الصرف وتتراكم ديون هذه المؤسسات العمومية لتقع في الإفلاس، ثم يأتينا السيد وزير الاقتصاد ليُعلنَ أن المؤسسات العمومية مفلسة والحل الوحيد يتمثل في بيعها.

السيد الوزير، أولا تصريحاتك في المجلس وخارجه حول المؤسسات العمومية تقومون أنتم بإفلاسها ثم تطالبون ببيعها. أنتم تتآمرون على المؤسسات العمومية وعلى الدولة التونسية لإفلاسها.

ثانيا، أريد أن أذكرك أن في دستور الجمهورية التونسية رئيس الجمهورية هو من يرسم السياسات العامة للدولة، والسيد رئيس الجمهورية صرّح بأنه لا مجال لبيع المؤسسات العمومية. إذن، فإن تصريحك مُعادي للتوجهات العامة للدولة. وإذا كان الوزير لا يفهم الدستور ولا يطبّق القانون فعلى الدنيا السلام.

ثانيا، حول هذه الاتفاقية وديوان التطهير عامة والمؤسسات العمومية مرة أخرى، هذا المبلغ بقيمة 113 مليون دينار يمكننا اقتراضه بالعملة التونسية بقروض داخلية وتنشئها شركات تونسية.

وهنا نتساءل عن السبب الحقيقي للاقتراض أولا بالعملة الأجنبية، ثانيا فرض شركات أجنبية وتحويل كل العملة الصعبة إلى الخارج، هذا نفسه ما كانوا يقومون به في العشرية الفارطة والذي أدى إلى انهيار الدولة. مرحلة 25 جويلية هي لحظة قطع فيها الشعب مع الماضي ولم يقطع مع وجوه بل قطع مع خيارات أنتم تواصلون فيها مع حكومتكم.

لم نر تخطيطا في وزارة الاقتصاد والتخطيط، زرتنا مرتين وجئتنا بقروض مهزلية ترتهن السيادة، وقرض الحبوب هو اتفاقية عار، مرة أخرى تعطي قروض ظاهرية بتسهيلات كبيرة ولكنها في الحقيقة ترتهن السيادة الغذائية والسيادة المالية وسيادة الدولة في الاستثمار.

أريد أن أسأل كذلك السيد الوزير: لم تقدم في هذه الجلسة أو الجلسة الفارطة أية رؤية للنهوض أو لإصلاح الاقتصاد التونسي أو مشروع قانون مثلا في علاقة بقانون الاستثمار وفي علاقة بقوانين الاقتصاد وقوانين التجارة.

لم نر أي تخطيط في وزارة التخطيط، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، والكلمة الآن للنائب المحترم محمد ضو عن كتلة لينتصر الشعب، وله خمس دقائق، فليتفضل.

السيد محمد ضو

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا زميلاتي زملائي،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

السيد الوزير،

السيد الرئيس المدير العام للديوان الوطني للتطهير،

نناقش مع سيادتكم اليوم مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية بين تونس والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بخصوص القرض المسند للديوان الوطني للتطهير للمساهمة في دعم خدمات التطهير في تونس.

وتهدف هذه الاتفاقية حسب ما هو مبين في هذه الوثيقة عن شراكة بين القطاع العام والخاص في علاقة بصفقات إنجاز وتطوير خدمات التطهير في مجال تونس الشمالية والجنوب التونسي.

حيث تقدّر قيمة المشروع حوالي 17 ألف مليون دينار منها تقريبا 13 ألف مليون دينار للترميم وإعادة صيانة شبكات التطهير والبقية لإنجاز بعض المشاريع في علاقة بمحطات التطهير والضخّ.

وبقدر ما نؤكد على أهمية هذا المشروع لتعزيز إمكانيات ديوان التطير إلا أننا نحثّ الوزارة على مزيد برمجة مشاريع مستحدثة خاصة في التجمعات السكانية بجهة مدنين على غرار معتمديتي مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف التي تشكو من غياب خدمات التطهير، ويتم إتلاف المياه العادمة في الأودية مما يهدد بحدوث أضرار بيئية.

سيدي الوزير، منطقة السمار وحِسّي مدنين والمناطق المجاورة لها من معتمدية مدنين الجنوبية تعاني من مشكل بيئيّ تضرر منه الجميع بسبب تلوث المائدة المائية مما انجر عنه إتلاف للمحاصيل الزراعية والعلفية والورقية علاوة على إتلاف هكتارات من الأراضي الفلاحية وإعدام الكثير من الآبار.

أيضا تتواصل معاناة متساكني مدنين جراء تردّي الخدمات نخص بالذكر وادي مدنين الذي يحتضن السوق الأسبوعية للجهة.

لذا، نطلب من سيادتكم التدخل لإنشاء محطة معالجة ثلاثية الأبعاد تستجيب لنداء الأهالي والمواطنين، وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، والكلمة الآن للنائب المحترم نجيب العكرمي عن كتلة لينتصر الشعب، وله خمس دقائق، فليتفضل.

السيد نجيب العكرمي

شكرا، تحية للشعب الفلسطيني والمجد للمقاومة والعزة للشهداء في فلسطين،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق له بمناسبة مشروع اتفاقية إبرام قرض بين تونس والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لإنجاز تطوير شبكة التطهير بإقليميْ تونس الشمالية الكبرى أريانة والجنوب التونسي لمدّ القنوات وإعادة تأهيل بعضها بما قيمته حوالي 1300 مليار للصيانة و300 مليار لإعادة محطات التطهير والضخّ.

وبقدر ما يكتسي هذا المشروع أهمية في تحسين خدمات التطهير في المناطق السكنية في المدن الكبرى والمكتظة بالسكان خاصة تونس الكبرى والجنوب التونسي وتخفيف العبء المتواصل على شبكات الصرف الصحي المهترئة، وبقدر ما نثمن دور الديوان الوطني للتطهير في تقديم الخدمات المسداة للمواطن، فإن تقلّص عدد عماله وأعوانه في السنوات الأخيرة اضطر الدولة للاستعانة بشركات خدمات خاصة، لكن للأسف هذه الشركات هي أجنبية.

كان بودنا أن تساهم الشركات الخاصة الوطنية في مثل هذه المشاريع الاستراتيجية التي تندرج ضمن مشاريع البنية التحتية والمخططات الوطنية.

وكان من المفروض أن تكون تحت إشراف مؤسسات وطنية عمومية دون سواها، لأنها تتنزّل ضمن الأمن القومي البيئي لا أن نعود إلى مشاريع مبرمجة منذ سنوات تتضمن العديد من الإشكالات، وقد تؤدي إلى إثقال الميزانية المرصودة للديوان الوطني للتطهير الذي يعاني بدوره من تراجع عدد أعوانه إلى قرابة النصف، في حين أن العدد كان أكثر من الضعف بكثير. لكن ما نلاحظه أنّ مثل هذه المشاريع تتجه نحو خوصصة هذا الديوان بالاعتماد على شركات مناولة أجنبية.

السيد الوزير، يجب أن ننتبه إلى مثل هذه الشركات الأجنبية التي يتم التعاقد معها في إطار لِزَم غامضة وغير واضحة الأهداف والبرامج والارتباطات.

فقد سبق لهذه الشركة أن اضطرت تحت ضغط المقاومة الفلسطينية وأحرار العالم إلى الانسحاب من مرحلة تنفيذ مشروع "Téléphérique" القطار الهوائي بمدينة القدس وهو مشروع صهيوني يسعى إلى تدمير المقدسات الإسلامية والمسيحية بفلسطين.

لذلك نحثّ وزارتكم على دعم المشاريع الوطنية وحوكمة الإدارة والاعتماد على كفاءات وطنية.

سيدي الوزير، جهويا بصفتي نائب عن جهة قفصة هنالك العديد من الأحياء والتجمعات السكانية والمعتمديات بجهة قفصة لا تزال بحاجة إلى توفير خدمات الصرف الصحي على غرار معتمدية سيدي عيش وبعض الأحياء من معتمدية القصر، وتعَطُّلِ بعض المشاريع بمدينة القصر في علاقة بالصرف الصحي إضافة إلى مشاريع جهة السند وزانوش وغيرها.

سيدي الوزير، رجاء كان بودنا أن ننتظر استعجال النظر في مشاريع برنامج الوزارة في علاقة برصد المخططات التنموية على المدى البعيد والمتوسط خاصة في علاقة بالمشاريع الكبرى على غرار الطرقات ومشروع ميترو صفاقس وتهيئة المدن ومشروع البحيرة ومشروع بنزرت ومشروع طينة ومشروع الطريق الحزامية الشمالية القصر.

أيضا مشاريع في علاقة بملفات الصحة على غرار مستشفى متعدد الاختصاصات بقفصة والقصرين والمستشفى الطبي بالقيروان، أيضا في علاقة بملفات التشغيل وأيضا في علاقة بملفات استراتيجية مثل الفلاحة وخاصة الهناشير والضيعات الفلاحية الكبرى التي تتطلب هيكلة وتنظيم.

وكان من المستحسن تمكين الشباب للمساهمة في استثمار هذه الضيعات الكبرى على غرار هنشير الشعّال وضيعة السند وغيرها، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، والكلمة الآن للنائب المحترم السيد رؤوف الفقيري عن كتلة لينتصر الشعب، وله ثماني دقائق.

السيد رؤوف الفقيري

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير والطاقم المرافق له،

أولا، سأبدأ من حيث كنت سأنتهي، اليوم نحن أمام أمر واقع فهذه الاتفاقية وقع إمضاؤها في شهر جوان 2023 والعقود أُبرمت منذ شهر أفريل وجويلية مع المستلزمين.

وبالرجوع إلى الاتفاقية، حيث تبين من خلال شرح الأسباب أن القرض موضوع الحال سوف يُصرف في تمويل مشروع دعم خدمات

التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في إطار لُزمتان، الأولى مع المستلزم شركة SUEZ الفرنسية والثانية مع الشركة العمومية للتطهير بدولة البرتغال.

حيث أن أصل موضوع هذا القانون ليس القرض في حدّ ذاته وكان يمكن أن يقترضه الديوان لتمويل أشغال التطهير وتأهيل بعض منشآته كما هو الحال مع أي قرض، لكن الموضوع هو علاقة هذا القرض:

أولا، بنوعية الخدمات التي سيموّلها، حيث هي خدمات التطهير وليست أشغال التطهير كما دأب البنك سابقا،

ثانيا، أن القرض كما ورد في شرح السباب جاء في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،

ثالثا، أنّ القرض موضوع الحال هو شرط من شروط المستلزم الأجنبي يضمن من خلاله ربحية اللزمة في سياق مشاركته في العرض المقدّم من قبل الديوان،

رابعا، أنّ البنك أراد من خلال هذه المساهمة المالية أن يشجع ويدفع في اتجاه تشريك القطاع الخاص الأجنبي للدخول إلى السوق التونسية في قطاع الخدمات.

في أهداف هذا المشروع دائما من خلال ما ورد في وثيقة شرح الأسباب فإن هذا المشروع هو ضمان استمرارية المرفق العام من خلال مستلزم قادر على تعبئة الموارد البشرية، بما يفيد أن ديوان التطهير غير قادر على تعبئة الموارد البشرية، وهو سبب مضحك وغير منطقي لما يتوفر عليه الديوان من خبرة أربعين سنة في القطاع وما له من هيكلة تستجيب لتعبئة خيرة الموارد البشرية في البلاد.

ثانيا، تحسين مردودية منشآت التطهير وجودة المياه المعالجة بما يفيد أن ديوان التطهير غير قادر على الاضطلاع بهذه المهمة، وهو الذي يصدّر خبراته وكوادره إلى خارج تونس بالعشرات.

ثالثا، إحداث ديناميكية تطوير مجال التصرف في منشآت التطهير من خلال منافسة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وهو سبب في غير محلّه لأن القطاع الخاص الوطني والمحلّي موجود أصلا وينشط في قطاع خدمات التطهير، وهو يستحوذ على حوالي 25 % من السوق.

الآثار المالية لهذا المشروع، وفق نص شرح الأسباب كذلك فإن كلفة المشروع في قِسْطيْه الفرنسي والبرتغالي تبلغ 1746 مليون دينار على عشر سنوات منها 1389 مليون دينار تُدفع من ميزانية الديوان مباشرة للمستلزمين الأجانب، منها حوالي 700 مليون دينار لفائدة المستلزم الفرنسي.

السؤال الأول: إذا كان للديوان القدرة على توفير هذه الأموال من نشاطه الخاص ومن مشتركيه، فلماذا لا ينفقها بنفسه ويواصل التكفل باستغلال وصيانة التصرف في منشآته وتطوير إمكانياته البشرية والفنية بما يمكّنه من تحسين مردوديته وتحسين جودة المياه المعالجة حتى بالأسعار الجديدة التي سيدفعها إلى الأجنبي المقدرة بـ 1800 مليم؟

السؤال الثاني: إذا كان الديوان غير قادر اليوم بحكم القرارات الحكومية التي تُلزمه بعدم الانتداب والاتجاه نحو تشريك القطاع الخاص، فلماذا لا يواصل في تشريك القطاع الخاص المحلّي والوطني وعدم اللجوء إلى الشركاء الأجانب؟

السؤال الثالث: ما هي التقنيات والسياسات وأساليب التصرف الجديدة التي سيوفّرها المستلزم الأجنبي والتي تبرر اللجوء إليه وغير متوفرة ومُتاحة لمهندسي ومتصرفي وإطارات الديوان وكل الخبرات الوطنية في هذا المجال؟

وإذا كان لهذه الشركات الفرنسية والبرتغالية خبرة، فلماذا يتم استبعادها من إدارة والتصرف في خدمات التطهير في بلدانها؟

الآثار الاجتماعية لهذا المشروع، إذا افترضنا أن الشركة الأجنبية سوف تقدّم خدمات تطهير للمواطن أحسن من ديوان التطهير فهي سوف تقدمها في الولايات التي تنشط فيها في صفقة الحال ولايات الجنوب وولاية أريانة ثم تُفَوْترها للديوان بسعر 1800 مليم.

وإذا علمنا أن معاليم التطهير موحدة في البلاد لدى كل المشتركين، فلماذا يتحمل مثلا مشتركي جندوبة والقصرين وباقي الولايات غير المعنيين بالخدمات الممتازة معاليم مرفّعة طبقا للزيادة الأخيرة المفروضة وهم لا يتمتعون بها؟ أليس هذا من الحيف الاجتماعي؟

وبالرجوع إلى القرض، إن البنك قد مكّن الدولة وعبرها ديوان التطهير من القرض المذكور 113,6 مليون أورو فقط من أجل مصلحة المستلزم الأجنبي، حيث أن هذا المبلغ سوف يُصرف من قبل الديوان على إعادة تأهيل وتجديد المنشآت والشبكات والمحطات الموجودة في الولايات المعنية باللزمة قبل أن نسلمها إلى المستلزم، بمعنى أن الشركة الأجنبية اشترطت تسلم المنشآت في أحسن حال قبل مباشرة استغلالها والتصرف فيها، وتكفّل البنك الدولي بتمويلها.

ختاما، نؤكد أن مشكلتنا ليست مع القرض وليست مع البنك العالمي إذا كانت القروض موجّهة للتنمية ومشاريع الأشغال في قطاع التطهير أو غيره، ولكن مشكلتنا مع هذا القرض الموجّه خصيصا لفائدة الشركات الأجنبية، أولا، مشكلتنا مع هذه القروض الموجّهة لميزانية التصرف وليس لميزانية الأشغال.

في الختام، بعض الطلبات بخصوص الجهة التي أنتمي إليها غار الدماء ووادي مليز، سيدي الوزير، أنت تعلم أن هذه المعتمديات تضم أكثر من 100 ألف ساكن وهي معتمديات فلاحية بامتياز، هناك مائدة مائية سطحية، ولكن هناك محطة تطهير واحدة لا تستجيب لمقوّمات الجهة.

الرجاء إعادة النظر في تركيز محطات تطهير بمختلف هذه المناطق في كامل المعتمديات بما فيها عدد 2 معتمديات المذكورة سالفا، ولدينا 15 عمادة ريفية غابية ممتدة تضاريسها صعبة وجميع الفواضل تسكب في الأراضي الفلاحية، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، والكلمة الآن للنائب المحترم السيد شكري بن البحري غير منتمي، وله أربع دقائق.

السيد شكري بن البحري

مرحبا بالسيد الوزير وفريقه،

11 جويلية 2019 كان يوما تاريخيا في تونس ويوما استثنائيا في معتمدية عقارب.

11 جويلية 2019 تم إصدار حكم قضائي وقبله قرار بلدي بالتوقف الفوري لاستغلال محطة تطهير بسبب الكوارث البيئية والصحية التي تسببت فيها وتهديدها للبشر والشجر وبسبب الجرائم المرتكبة في حق السكان والصحة والبيئة.

في عقارب فقط محطة التطهير تحاذي محمية القنّة وهي محمية وطنية ينبعث الماء منها منذ سنوات بدون معالجة، وقد تكوّن بموجبه وَادٍ أطلقنا عليه اسم وادي "l'ONAS" العظيم يحتوي على كيلومترات من التلوث والأمراض والأوساخ.

في عقارب فقط محطة الضخّ أُنجزت في آبار الستينات وهي آبار أثرية اندثرت ودُمّرت، ولم نرغب في تنفيذ الحكم عليكم خلقنا حوارا وتواصلا أطلقتم علينا وعودا بالإصلاح، وها نحن ننتظر إلى اليوم.

كلمة حقّ فالديوان الوطني للتطهير هو الوحيد الذي لم يجرّمنا ولم يُجرّم حراكنا البيئي، ولم يرفع قضايا وهمية وكيدية بالمتساكنين مثلما فعلوا بمصب النفايات ومصنع الموت للفيتورة.

مددنا أيادينا وها نحن ننتظر وما زلْنا إلى اليوم ننتظر حلولا للإشكاليات التي رغم الجهود ما زالت محتشمة.

من المفروض أن يكون ديوان التطهير نعمة إلا في عقارب فهو يمثّل مشكلا ونقمة، نحن نريد حلولا وها نحن ننتظر.

وبالرجوع قليلا إلى فترة سابقة "back-flash" لنستعيد وضعية جهة عقارب سنة 2005 التي لم ينجز فيها أيّ مشروع، ونلاحظ أنّ جهات تونس بأكملها بُرمجت فيها أكثر من مشروع، أقل شيء مشاريع تطهير الأحياء الشعبية، ولكن عقارب ظلت محرومة تقريبا منذ عشرين سنة، لمَ لا؟

عقارب تنبعث منها الروائح الكريهة جدا وهناك انتشار للناموس والخنازير والثعابين وكافة أنواع الزواحف والحشرات التي تحيط بالمحطة ووادها العظيم.

في قلب المدينة تكثر الانسدادات ويرجع الماء على المنازل والمؤسسات وخاصة المؤسسات التربوية بحكم عمق الشبكة وصعوبة الصيانة.

في عقارب لا يوجد فريق استغلال ولا فريق للإشراف على صيانة الشبكة ولا حتى لقبول تشكيات المواطنين ولا للمعاينات الميدانية ولا للنظر في مطالب الربط، ولدينا فريق استغلال وحيد تابع لدائرة صفاقس الجنوبية يشرف على 500 كلم، هل هذا الأمر عادي؟

في عقارب طالبنا منذ سنوات بتهذيب الشبكة القديمة، طلبنا 600 متر فقط في شارع الحبيب بورقيبة، وإلى اليوم لم يتحقق شيئا.

في عقارب نطالب منذ سنوات بتوسيع الشبكة على الأقل كتعويض على سنوات التلوث والمعاناة، طالبنا بربط الأحياء: السوالم والعرايش والأقرار والشعاشعة وحي بن إبراهيم، وقد تعهدتم بالإيفاء بوعودكم، وها نحن ننتظر.

في عقارب منذ سنة 2011 وعدتمونا بمشروع تمديد الشبكة بـ 30 كلم، وبعد سنتين تقلّص التمديد إلى 6 كلم فقط، وإلى اليوم لم يحدث أي شيء. سألناكم عن الاعتمادات وذكرتم بأنّ ذلك غير متوفر، واليوم سوف تأتي الاعتمادات، فهل لنا فيها نصيب؟

في عقارب منذ سنة 2011 وأنتم تتحدثون عن مشروع "JICA" وهي الوكالة اليابانية للتعاون الدولي مع تونس وكل سنة يقع استثناؤنا من مشاريع تطهير الأحياء جراء "JICA" الذي لا نعرف مصيره.

في جهتي جميع المنازل حيطانها متصدّعة وآيلة للسقوط، والمتساكنون يعانون الويلات، والبالوعات متواجدة في كل الزوايا، وبما أنّ جهة عقارب معروفة بتربتها الطينية فالبالوعات لم تكن حلّا بالمرّة.

في عقارب يطالب المتساكنون منذ سنوات بالتطهير الريفي، ومناطق مثل الصغار وقرقور والواد الكبير والمرعنية والجبارنة لديهم الأولوية خاصة وأنها مجمّعات ريفية متاخمة ذات كثافة سكانية عالية.

في عقارب ما زلنا ننتظر المعالجة الثلاثية لحلّ مشكلة وادي "l'ONAS" العظيم الذي تم إغلاقه "برِبْطة طابية"، كلما تنفجر تحلّ كارثة على السكان.

في عقارب ما زلنا ننتظر التنسيق بينكم وبين الفلاحة والغابات حتى نتمكن من استغلال الماء المعالج ويقع تثمينه واستغلاله في سقي المحمية، ويتمكن الفلاحون من إنشاء منطقة سقوية علفية 15 هكتار على الأقل، ولا من جديد، ونحن في انتظار الرخص.

طاقة استيعاب المحطة تتّسع لـ 2000 متر مكعب، والآن لا تتجاوز سعتها 500 متر مكعب، يعني ما زالت...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، والكلمة للنائب المحترم السيد عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير والوفد المرافق له،

هذه الاتفاقية تمثل جهدا كبيرا للدولة خاصة في مثل هذه الظروف الصعبة التي تعانيها البلاد التونسية، وتمثل خطوة استراتيجية نحو تعزيز التنمية المستدامة في تونس من خلال توجيه الاستثمارات نحو قطاع خدمات التطهير. حيث نسعى إلى تحسين الجودة البيئية وتوفير الصرف الصحي الكافي لمواطنينا.

إضافة إلى ذلك، فإن هذا المشروع يساهم في تعزيز التعاون بين القطاعي العام والخاص مما يعزز الشراكة والابتكار. لهذا، نحن اليوم ككتلة الأمانة والعمل سنكون دائما مع كل هذه الاتفاقيات والقروض الموجهة للاستثمار والتنمية لكن سيدي الوزير، لا تكفي إمضاء الاتفاقيات بل يجب السّهر على الإنجاز والمتابعة والتنفيذ.

سيدي الوزير، اليوم هناك مثال حيّ لمثل هذه الاتفاقيات في مشروع ربط بلدية الخليدية بالصرف الصحي أو ما يسمى بمحطة "بورال" مشروع دولة، وهو مشروع معالجة ثلاثية للأسف إلى اليوم لم ير النور والمساعي حثيثة للسّلط الجهوية لبداية الإنجاز وغياب تام للّسلط المركزية.

سيدي الوزير، اليوم "Les Bailleurs de fonds" منحوا آخر مهلة شهرا لبداية الأشغال أو سيسترجعون أموالهم، وبقي أسبوعان فقط في المهلة الأخيرة. هنا خيبة المسعى، وهذا يمثل فشل دولة وفشلنا جميعا.

المشروع في رفوف المحاكم ويجب التدخل العاجل اليوم قبل الغد من طرف كل السلط المتداخلة لإنقاذ هذا المشروع.

هذا المشروع له أهمية كبيرة جدا إضافة للبلديات التي تعاني اليوم الأمرّيْن خاصة بلدية الخليدية التي نكّلنا بمتساكنيها، واليوم وبعبارة نتداولها باللغة العامية "الغرم للركبة" في بلدية الخليدية.

هذا المشروع سيساهم في المحافظة على الشريط الساحلي لولاية بن عروس، لذلك فهو يعتبر ذو أهمية كبيرة بنسبة جيدة، ومثلما تعلم سيدي الوزير فقد تمّ التنكيل بالشريط الساحلي في السنوات الأخيرة لولاية بن عروس.

فرجاء كل الرجاء سيدي الوزير إعطاء أولوية كبرى لهذا الملف، وبحكم اطلاعي الكبير عليه لا يوجد مانع من انطلاق الأشغال من يوم الغد، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، والكلمة الآن للنائب المحترم السيد رياض جعيدان غير منتمي، وله سبع دقائق.

السيد رياض جعيدان

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الوزير، مرحبا بكم،

كنت أود أن تكون جلستنا اليوم مخصصة لمناقشة مشروع قانون النهوض بالاستثمار التي تشتغل عليه وزارتكم منذ مدة، أو تنقيح قانون 2008 المتعلق بنظام اللزمات، أو تنقيح قانون 2015 المتعلق بالشراكة بين القطاع العام والخاص، ومثلما تعلمون بها العديد والعديد من الهنات.

ولكن مرة أخرى تطلب حكومتكم من مجلسنا المصادقة على مشروع قانون يخص قرض مسند للديوان الوطن للتطهير عن طريق الشراكة بين القطاع العام والخاص.

لم الاقتراض والتداين ونحن في أزمة مديونية غير مسبوقة مثلما تعلمون؟

الحكومة اختارت أو تقدّم لها مستشارها القانوني بنصح يتمثل في عقد لزمة "un contrat de concession" عوض "marché public un" أو عوض "un vrai PPP" عقد شراكة بين القطاع العام والخاص. والتفسير الذي قدّمه ممثلو الوزارة الماثلين أمام اللجنة حقيقة لم يكن مقنعا ولهذا أتمنى منكم تفسيرا حول أسباب تفضيل الحكومة للُّزمَة على الشراكة بين القطاع العام والخاص.

خاصة أنّه بتصفّحي للموقع الرسمي للهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والخاص، أجد أنّ هناك حاليا طلب عروض "en PPP" لتهيئة وتمويل واستغلال وتجديد المنشآت الجهوية للتصرف في النفايات الصناعية الخاصة في تونس والمتواجدة بولايات زغوان وصفاقس وقابس.

طلب عروض قدّمته الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات وتم التمديد مؤخرا في آجال تقديم العروض لأنه للأسف لم يتقدّم أحد ولم يردْ أيّ عرض جدّي، ويبدو لي أنّه قد مُدّد ليوم 25 أكتوبر، وهذه مشكلة من مشاكل مشاريعنا المقدّمة في شكل "PPP".

مشاريعنا غير جذّابة "on est pas attractif" ولا نجد مرشّحين ونعرف جميعا أنّ عديد المشاريع المقدّمة خاصة في سنة 2018 لم تجد شركاء للاستثمار.

بالاستناد إلى القائمة المنشورة على الموقع نجد مشروع القطب التكنولوجي بمنوبة، مشروع مدينة "STARTUP"، مشروع تهيئة سبخة السيجومي، المنطقة الاقتصادية بجرجيس، مشروع المدينة الإدارية، تهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية، وكل هذه المشاريع مقدّمة في سنة 2018، مشروع تبرورة، مشروع المدينة الرياضية بصفاقس، ولو أنني كنت أفضل أن يكون "en NAMING" وسأفسر لاحقا السبب.

مشروع توسيع طريق صفاقس القصرين، مشروع تحويل المجمع الكيميائي بقابس، مشروع ضخّ بالصخيرة أو مشروع التطهير بالصخيرة، مشروع توسعة الميناء التجاري بالصخيرة، شبكة القطار السريع بين تونس وطبرقة، بين رأس الجدير قابس تونس، تهيئة محطة الخط الحديدي بسوسة، ومترو صفاقس والقائمة طويلة وعريضة.

السيد الوزير، لماذا بلادنا غير جذابة لمشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص في حين أن هناك بلدان افريقية ناشئة نجحت في تسويق العديد من المشاريع؟

السيد الوزير، نعرف أنكم كنتم حاضرين مؤخرا في اجتماعات الخريف السنوية لمجموعة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بمراكش، ولاحظتم أنّ هناك بلدانا مثل رواندا والطوغو وزمبيا نجحت في استقطاب الاستثمار الأجنبي.

زمبيا حاليا لديها على الأقل ثمانية مشاريع شراكة قطاع عام وخاص ضخمة حيث نقول "des vrais PPP"، لماذا لم ننجح؟

تعرفون أنّ "PPP c'est un marché" يعني " On est dans un monde compétitif" وكما تعرف السيد الوزير أن النجاح يتطلب تشريعات ملائمة، مثلما كنت أقول منذ حين أنّ التشريعات غير ملائمة.

ماذا قال السيد الرئيس مؤخرا؟ لا بد من ثورة تشريعية والثورة التشريعية تقتضي أولا القوانين الموجودة.

لمَ لا، "on va codifier" أي نقوم بـ "code PPP" يتضمن تغيير القانون لسنة 2015، كما يتغيّر أيضا قانون 2008 للزمات والنصوص التي صدرت، يعني يمكن أن نقوم بـ "code" أي مجلّة ولا بدّ أن تكون لدينا رؤية استراتيجية جديدة للشراكة بين القطاع العام والخاص.

عندما نقول رؤية استراتيجية نفكر مباشرة في المجلس الاستراتيجي للشراكة بين القطاع العام والخاص، ولا أعرف بالضبط ما هي الاستراتيجيات التي يعمل عليها هذا المجلس.

عندما نلاحظ "أنّ من صلاحيات المجلس ضبط برامج خماسية لمشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص"، فأين هي البرامج الخماسية؟ نجد دراسة التعديلات والتحسينات المستوجبة للإطار التشريعي والترتيبي، هناك عدة تحسينات، ولو نجلس السيد الوزير مع بعضنا سوف أقدّم عدة تحسينات بالنسبة إلى النصوص الحالية.

نحن نعمل على هذه التحسينات والتعديلات أم لا؟ لا بد السيد الوزير أن ندعم ثقافة الشراكة بين القطاع العام والخاص، لأنه للأسف عندما تتحدث مع زملائك الوزراء هناك خلط كبير بين المفاهيم بين "Des contrats internationaux de concession" بين "PPP" وبين "NAMING" و"BOT" و"BA" ولما تدخل " les contrats internationaux de concession" بين "BOT" و"BROAD" و"B.O.O.T" و"BOOSTER" يعني أنّ هناك خلط كبير بين المفاهيم.

لا بد من تكوين مختصين في "PPP" في "L'ENA" مثلا في مدارس وكليات الحقوق في تونس لتلافي الإشكاليات التي نقع فيها في عديد العقود التي أمضيناها مثلا مع "TAV"، ونرى مع الأتراك بالنسبة إلى

مطار النفيضة والمنستير أن هناك العديد من المشاكل يعني" on a du mal à gérer certain contrat" لأنه عند الإمضاء " beaucoup des clauses qui nous ont été imposées" وللأسف أحيانا هناك أشياء مضحكة.

أريد أن أتوجه بالقول لزملائي أن الشراكة بين القطاع العام والخاص لا بدّ أن تكون على مستوى الجهات، يجب أن تحملوا المشاريع لا يمكن أن تنجح المشاريع إلا عندما يحمل أهالي الجهات مشاريع مثل مشاريع صفاقس وقابس التي كنت أتحدث عنها. ونتمنى أن تكونوا "impliqués" أكثر بالنسبة إلى هذه المشاريع، لأن تجارب بالمقارنة تقول أنّ المشاريع يحملها دائما شخصيات وطنية جهوية في جهاتهم، وأنتم ما شاء الله تتميزون بوزنكم وقادرون على مساعدة الحكومة بالنسبة إلى هذه المشاريع.

سيدي الوزير، آمالنا معقودة عليكم لإنجاح الندوة الدولية للاستثمار التي ستنعقد عن قريب على ما أظن في شهر ديسمبر، والشراكة بين القطاع العام والخاص تكون من أهم الملفات فيها، ونأمل أن نقنع فيها المستثمرين الأجانب.

لا بد من الإصلاح، وأتحدث هنا كمساعد رئيس مجلس مكلف بالإصلاحات الكبرى، فلا بد من إصلاح المنظومة مع بعضنا، أنتم الوظيفة التنفيذية ونحن الوظيفة التشريعية.

لا يمكن لنا أن نقوم بثورة تشريعية إلاّ بمقاربة تشريعية، مقاربة تشاركية بينكم كحكومة ونحن كمجلس نواب شعب...

السيد النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، والكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة نور الهدى سبائطي عن كتلة الأمانة والعمل، ولها خمس دقائق.

السيدة نور الهدى سبائطي

شكرا السيد الرئيس،

أهلا وسهلا بك السيد الوزير والوفد المرافق لك،

نحن كتلة الأمانة والعمل نثمّن المجهودات المبذولة من طرف وزارتكم وحرصها على حلحلة المشاكل وتذليل الصعوبات التي تحول دون توفير المناخ الملائم لدفع التنمية وتطوير الاستثمار في كل البلاد التونسية من خلال تقديم مقترحات قوانين منها مقترح قانون جلسة اليوم والذي يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 2 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

سيدي الوزير، في إطار ممارسة أحد المهام الموكلة لنا كنواب شعب والمتمثلة في إيصال صوت المواطن التونسي أينما كان والتعبير عن مشاغله اليومية.

وحرصا منا على ضرورة المساهمة في دفع عجلة التنمية في كل البلاد التونسية وبالخصوص في المناطق الداخلية المهمشة، وحثّ الإقبال على الاستثمار من خلال النهوض بالمؤسسات التابعة للقطاع العام والقطاع الخاص على حد السواء والمحافظة على استمراريتها، أتوجه لكم بالأسئلة التالية:

ما هو برنامج الوزارة لدفع عجلة التنمية في ولاية قابس عموما ودائرتي الانتخابية منزل الحبيب، وذرف، المطوية، وغنوش خصوصا؟

أين دأبت الحكومات المتعاقبة على تكريس صناعة الموت من خلال تركيز المنطقة الصناعية وتقنين تفريغ شحنات بعض المواد الخطرة المحظورة دوليا مثل الباتكوك بالميناء التجاري بقابس؟

ما هي التدابير المتخذة من طرف الوزارة للنهوض بالشركات المنتصبة بالجهة والتي تعاني من صعوبات مالية كبيرة أدت إلى تراجع أدائها وانتهت بالبعض منها إلى الغلق نهائيا وبالبعض الآخر إلى الغلق حينيّا في انتظار إيجاد الحلول الملائمة؟

ما هو برنامج الوزارة في حال تفاقم الأزمات المالية التي تواجهها المؤسسات المنتصبة بالجهة والمهددة بخطر الإغلاق الدائم أو اللجوء إلى إدخال تعديلات على الوظائف والرواتب، مما من شأنه أن ينعكس سلبا على الوضع الاجتماعي ويدفع نحو مزيد تردّي المستوى المعيشي للمواطن؟

ما مدى تقدّم ملف طلب إدراج معتمدية وذرف من ولاية قابس كمعتمدية ذات أولوية تنموية باعتبارها معتمدية محدثة؟ وهذا التصنيف من شأنه المساهمة في تشجيع الاستثمار ودفع عجلة التنمية بها.

ما هو مدى تقدّم الملف المتعلق بطلب إحداث المنطقة الصناعية بمعتمدية المطوية من ولاية قابس والتي تعتبر خطوة هامة لجلب المستثمرين وتحفيزهم وتشجيعهم على الانتصاب بالمعتمدية؟

سيدي الوزير، شكرا على رحابة صدركم، في انتظار برمجة زيارة لولاية قابس والولوج إلى المناطق الداخلية المهمشة للوقوف على النقائص مباشرة ووضع خطة واستراتيجية قابلة للتنفيذ لدفع عجلة التنمية والحث على الاستثمار بولاية قابس وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن انتهى النقاش، والآن الكلمة إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط للردّ على استفسارات السيدات والسادة النواب، فليتفضل.

السيد سمير سعيّد وزير الاقتصاد والتخطيط

شكرا للسيدات والسادة النواب،

في البداية أودّ بدوري أن أترحّم على شهداء غزّة، وأعبّر عن تضامني المطلق مع إخواننا في غزة ضحايا جرائم حرب وحشية لنظام استعماري عنصري.

أودّ أن أشكر السيدات والسادة النواب على تدخلاتهم القيّمة وعلى كل الملاحظات التي وافونا بها، وسأتطرق في الردّ خاصة على المواضيع التي تهمّ التطهير وإعادة استعمال المياه المعالجة، وستكون هناك بعض الأجوبة على المواضيع الأخرى، وسنوافيكم بالأجوبة على الأسئلة التي لم يتسن لنا الإجابة عنها في هذه الحصة في أقرب الأيام إن شاء الله.

أودّ أن انطلق في البداية كالعادة من الرؤية، لأن تونس لديها رؤية، رؤية 2035 ومخطط 2023-2025 الذي يعتبر المرحلة الأولى لتنفيذ الرؤية وبلوغها مع مخططين سنعود للعادة الخماسية 2026-2030 و2031-2035.

في الرؤية وضعنا وفقا للهدف التنموي "ODD" السادس ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، وضعنا أهدافا لجميع مناطق الجمهورية في هذا، أهدافا عامة متناغمة مع الأجندا الأممية للتنمية المستدامة 2020-2030 وقد تمت بلورتها في مخطط 2023-2025 بمجموع استثمارات تبلغ 1860 مليون دينار تونسي لفترة 2023-2025.

لماذا هذا الخيار؟ لماذا إعادة استعمال المياه المعالجة؟ كلنا نعلم بأن بلادنا مرت بأربع سنوات جفاف قاسية، وقد دخلنا في السنة الخامسة من الجفاف، بالفعل التغيرات المناخية قد أثرت بشكل سلبي وعلى كل مناطق شمال إفريقيا بالرغم من أننا لسنا المسؤولين عنها، مما يضطرنا لوضع خطة وبشكل استعجالي، خطة طوارئ تفضل بها السيد وزير الفلاحة في العديد من المرات لمجابهة هذا الخطر الذي نواجهه والذي يتنامى مع مرور السنوات.

كلما نعلم بأن قطاع الفلاحة يمثّل تقريبا 80 % من استهلاك المياه، لذلك علينا أولا استعمال التقنيات العصرية للري الحديث للحدّ من تبذير المياه، نفس الشيء بالنسبة إلى القنوات.

يجب تصليح القنوات، لماذا؟ لأن هذه مياه معالجة ومكلفة، والمبالغ الذي نجدها في فاتورة الماء ليس لها أي علاقة بواقعنا، لذلك أول شيء علينا القيام به هو الاقتصاد في استهلاك المياه من ناحية فقدان المياه في القنوات وفي الأساليب غير المجدية للري.

لم يبق لنا خيار في هذه الظروف سوى التوجه نحو تثمين المياه المعالجة، لأنه أصبح ضرورة عاجلة، لهذا السبب وأمام تفاقم ظاهرة شحّ المياه والجفاف وبالتشاور مع السيد وزير الفلاحة ومع السيدة وزيرة البيئة تم الاتفاق على بداية العمل في تغيير محتوى المخطط 2023-2025، واستعجال القيام بالدراسات لكل ولايات الجمهورية لتعميم كل الدراسات واستعجال تنفيذ المشاريع، يجب أن تكون المشاريع جاهزة بالنسبة إلى كل المشاريع التي تهم إعادة استعمال مياه المعالجة في إطار مشاريع مندمجة، ما معنى مشاريع مندمجة؟

أي علينا أن نفكر من الآن في تصميم المشروع في استعمالات المياه سواء كانت استعمالات فلاحية وتكون في هذا الأولوية للفلاحة، لأنه نظرا لشح الماء لدينا موضوع الشح الغذائي، مع العلم أننا نستورد اليوم الأعلاف الحيوانية بالعملة الصعبة، ولدينا إمكانيات كبرى لإعادة استعمال مياه المعالجة درجة 3 لتحقيق على الأقل جزء من الاكتفاء الذاتي.

لكن هناك أيضا استعمالات صناعية وفي المجال السياحي، واليوم بفضل مجهودات ديوان التطهير وسنرى بعد ذلك الإنجازات العظيمة التي قام بها الديوان، وهذا يجب أن يمثل فخرا لتونس ولو أنه يمر ببعض الصعوبات نظرا لحجم الطلبات التي تنتظره حاليا.

سأتحدث في هذا الموضوع بعد قليل، واليوم إعادة استعمال مياه المعالجة لم تتجاوز نسبة 20 % منها نسبة 8 % في القطاع الفلاحي بينما الأردن الشقيقة تقوم اليوم بمعالجة 78 % من المياه المستعملة، وبإمكاننا القيام بهذا، ولهذا السبب وضعنا الأولويات في هذا المخطط كي نتمكن من إنجاز هذا البرنامج الطموح، لا بد من اللجوء للشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، لماذا؟

لأنها ستحل محل الاستثمارات العمومية وسنستعمل كل الإمكانيات في التمويل العمومي الممكنة حاليا، لكن كلنا نعلم اليوم بأن المالية العمومية محدودة، وسنتطرق لهذا الموضوع إن شاء الله عندما أعود لهذا المجلس عن قريب لنعرض عليكم المخطط.

"PPP" له العديد من المزايا الإضافية:

أولا، يمكن أيضا القطاع الخاص من المساهمة في العملية التنموية، لماذا يبقى العمل التنموي حكرا على القطاع العمومي؟ كل ما هو عمل تنموي هو عمل مفيد للمجتمع وللصالح العام، إن وجدنا طريقة وآلية للمساهمة في هذا القطاع الخاص، نرحب بهذا.

ثانيا، سيمكننا من إيجاد آليات لتمويل إضافية كما ذكرت الآن لمشاريع ضخمة دون إثقال كاهل الدولة للحدّ من التداين الذي وصل اليوم لمستويات عالية، لقد وصل التداين إلى نسبة 80 % من الناتج المحلي، وهذا يعتبر مرتفعا خاصة بالرجوع لنسبة النمو التي تشهد تراجعا.

كلنا نعلم بأن نسبة النمو بعد الثورة لم تتجاوز 1 أو بمعدل تقريبا 1,1 % وهذا يعتبر غير كاف، فقبل الثورة كانت نسبة النمو تقدر بـ4 و5 % لذلك علينا أن نتدارك هذا بسرعة، وفي انتظار هذا لا يجب أن ترتفع المديونية لأكثر من طاقتها، وسأعود بعد قليل للمديونية، لأن هذه نقطة هامة، ولقد أثرتموها، وأريد أن أميز مرة أخرى بين المديونية للاستثمار والمديونية للاستهلاك، مثلما نميز بين "le bon Cholestérol et le mauvais Cholestérol" حتى لو تم الدمج بينهما ليس نفس الشيء، أي لا وجود لأي وجه للمقارنة بينهما، سنعود لهذا بعد قليل.

كذلك الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام ستمكننا من استغلال المعرفة المتطوّرة من القطاع الخاص من الشركات الدولية، يجب ألا ننسى أن التكنولوجيات متطورة بشكل متواصل، وبالتالي وجب الاحتكاك مع الشركات الدولية وخاصة للديوان، الذي سيمكن من البقاء في أعلى المستويات من الناحية المعرفية ومن الناحية الدولية، لأننا نريد أن يقوى الديوان وأن يفعل مثلما فعلت "STEG International".

وقد تحدثت في هذا الموضوع مع السيد عبد المجيد السيد الرئيس المدير العام، نريده أن يذهب لإفريقيا، هناك طلب للبناء المؤسساتي مثلما فعلت "STEG International" بإمكاننا أن نقوم بـ "SONEDE" و"ONAS" تستطيع أن تقوم " des transferts de technologie et de capacité savoir-faire de" بناء القدرات في البلدان الإفريقية، وبالتالي يجب أن تبقى في أعلى مستوى من ناحية الكفاءات الحديثة سواء في التطهير أو بخصوص الاقتصاد في الطاقة، لأننا نستورد أيضا الطاقة في انتظار أن يمكننا إن شاء الله "PPP" من الذهاب أكثر في الطاقة الشمسية نحن نستورد الطاقة الشمسية وهذا سيمكن أيضا من تخفيف التكلفة.

لقد رأينا أن مجلس الوزراء سنة 2013 قد وافق على هذا المبدأ واليوم وبعد عشر سنوات تمكنا من الانتهاء من الإجراءات الطويلة جدا، مع الأسف يجب على القطاع العمومي أن يجد طريقه الآن لإضفاء نجاعة وسرعة أكثر في الإنجاز.

القطاع الخاص لا يعاني من هذا المشكل فهو يملك النجاعة ويمكنه أن يمر بسرعة وينجز المشاريع في وقت قياسي حتى لا نحرم مواطنينا من التطهير ومن بيئة حياة فيها الجودة، لأنه عندما جلسنا مع بعضنا البعض في الاجتماعات في إطار إعداد المخطط في مدينة الثقافة 24 استماع، 24 ولاية، وتقدّمت كل ولاية بسرد كامل للمشاكل التي تعيشها البيئة وهي مشاكل تؤلم، واليوم الديوان بإمكانياته الموجودة حاليا غير قادر على إيجاد الحلول وتوفير الاستثمارات للاستجابة لكل الطلبات الموجودة حاليا.

نعلم أن ديوان التطهير تم بعثه سنة 1974 وكان من السباقين، فعديد المنشآت اليوم أصبحت متقادمة ونظرا للكثافة العمرانية وللنشاط الاقتصادي أصبحت الطاقة الموجودة حاليا في عديد الجهات غير كافية، وهذا يتطلب بعث استثمارات إضافية، والديوان وحده اليوم سواء بإمكانياته البشرية أو المادية غير قادر، فإن بقينا نعمل لمدة أربعين أو خمسين سنة للاستجابة لهذه الطلبات فلا يمكننا تحقيقها.

لذلك فإن الحل هو الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، يمكننا بأن نسير بالتوازي، وهناك اتفاق في الذهاب في 24 ولاية بالتوازي بالرغم من وجود تركيز على ولايات الجنوب في هذا الخيار بالنسبة إلى تونس الكبرى، ولكن لم ننسى بقية الولايات، تقريبا الجهات ربما "l'ordre de grandeur" تمثل 25 % من" le territoire nationale qui vont être couvert par les expériences pilotes" وبالنسبة إلى البقية علينا التسريع على الأقل على مستوى الدراسات، وعندما يمكننا ذلك، فإن بداية إنجاز المشاريع سيكون في المخطط 2023-2025.

إذن لا يجب أن نعارض الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام لأنهما يكملان بعضهما، بل بالعكس ليست لدينا أسبقية في هذا، أحد الزملاء من السادة النواب قال نحن في منافسة مع بلدان أخرى، أقول نحن لسنا في منافسة مع بلدان أخرى، لأن عديد البلدان بدأت في العمل بهذه الآلية منذ عشرات السنين وأوجدوا اليوم لأنفسهم أسبقية في هذا مقارنة بتونس، لذلك علينا تدارك الموقف والذهاب باتجاه توسيع مجال الاستثمارات في هذا المجال.

أريد التأكيد على موضوع المقبولية الاجتماعية للموضوع لأن هناك مواطنين يظنون أن المعالجة بدرجة 3 لها مخاطر صحية، أريد التأكيد على أن هناك معايير علمية دولية معتمدة في تونس ونشتغل بها في تونس، بالعكس "PPP" سيمكننا من ضمان الجودة فإذا لم تتوفر جودة تقاس وفق المعايير الدولية فإنه لا يمكن سداد المصاريف والفواتير التي نقدمها للقطاع الخاص في هذا المجال، وبالتالي فإنه بالعكس، هي تأكيد للجودة وسيكون دور الديوان كذلك الإشراف والإحاطة والمراقبة للتأكد ولنطمئن بأن ما يحصل في عديد المناطق اليوم لن يحصل في المستقبل في المحطات الجديدة، لأن المياه التي يتم تصريفها اليوم مع الأسف ليست كلها مطابقة 100% لكل المواصفات، وبالتالي علينا أن نتدارك هذه الوضعية في أقرب الأوقات.

كما ذكرت منذ قليل يجب أن نكون فخورين بالديوان، فقد تأسس سنة 1974 وطوال فترة طويلة ربما إلى حدود سنة 2004 أو 2005 كان من أفضل مؤسسات التطهير في بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط وفي البلدان النامية، ربما الإمكانيات والظروف التي مر بها خلال الفترة الأخيرة والنمو العمراني وتآكل المعدات والتجهيزات جعله ربما غير قادر على مواكبة كل ما يجب استثماره، وأن يساهم بشكل أفضل في هذا الإطار.

لهذا أؤكد مرة أخرى على أن الانفتاح والشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام إن شاء الله سيكون لها تأثير إيجابي بتمكين الديوان من التفرغ للمناطق غير المغطاة، ونحن نعلم بأن هذه المناطق لا يمكنها أن تنتظر عشر سنوات أو عشرين سنة حتى يتم تغطيتها، لدينا تقريبا 150 بلدية اليوم غير مغطاة بشبكة التطهير، وسيقوم الديوان في أقرب الأوقات بمعالجة وضعياتها باستعمال في تقنيات حديثة علمية وتكنولوجية متطورة للمناطق الريفية، فليس من الضروري أن نستعمل استثمارات كبيرة في مناطق نائية، يمكننا القيام باستثمارات بحجم معقول وبتكنولوجيا لا يمكن بالضرورة أن تكون مرتبطة بالشبكة الوطنية وبذلك تكون تكفلتها معقولة.

بعض الأرقام بالنسبة إلى الديوان:

لدينا محطات التطهير بكامل الجمهورية 125 محطة منها 115 محطة حضرية و9 ريفية ومحطة صناعية.

طاقة معالجة: تقدر بـ 291 مليون متر مكعب من المياه المعالجة سنويا منها 24 محطة مجهزة بالمعالجة الثلاثية فقط وتعالج حوالي 25 مليون متر مكعب.

يتم إعادة استعمال 60 مليون متر مكعب فقط أي بنسبة 20 % مثلما ذكرت من مجموع المياه المعالجة تستعمل في ري الأشجار المثمرة والزراعات الكبرى والأعلاف بالمناطق السقوية المهيأة وبالمساحات الخضراء وبملاعب الصولجان وتغذية الموائد المائية والمناطق المرقّمة، إذن استعمالات عديدة، وكل ما يمكن إعادة استعماله سيمكننا من مجابهة الشح المائي الذي نعيشه اليوم في هذه الظروف الحالية.

بالنسبة الى سنة 2024، فقد تمت برمجة إنجاز مشاريع لتحسين جودة المياه المعالجة وتجهيز المحطات، نذكر البعض منها:

- انتهاء أشغال توسعة وتهذيب محطة التطهير بالمحرص،

-مواصلة أشغال المعالجة الثلاثية لمحطة التطهير بالمهدية،

-مواصلة أشغال توسعة وتهذيب ثلاث محطات بكل من جنوب مليان ومجاز الباب ونفطة،

-انطلاق أشغال توسعة وتهذيب عشر محطات تطهير بكل من سوسة حمدون 2 وطبرقة وجندوبة وقليبية وباجة والهوارية قرب بنزرت ومنزل بورقيبة وماطر.

-انطلاق أشغال تأهيل طاقي لأربع محطات تطهير بكل من مساكن وتطاوين والقيروان 2 والفحص.

هذه بعض المعلومات بخصوص الديوان الوطني.

أظن أننا ذكرنا البيانات بالنسبة إلى المشروع الأول ولا توجد ضرورة للرجوع إليها، القسط الأول يهم تونس الشمالية. أريد أن أعود لموضوع الشراكة والشركات التونسية أو الأجنبية، ولماذا أجنبية، أطلب عدم الدخول كثيرا في هذه الاعتبارات لأن تونس منفتحة، ونريد أن تصبح تونس بلدا مصدرا، ولدينا اليوم حضور حتى في إفريقيا، وهذا الحضور نتمنى أن يتنامى، لا نريدهم أن يقولوا لماذا الأجانب يستثمرون في بلداننا، نحن بلد منفتح على العالم، وكما نشجع الشركات الكبرى التونسية على الانتصاب في إفريقيا وفي البلدان الأخرى ونساعدهم على ذلك، فإننا نشجع أيضا على المنافسة الداخلية، كما نشجع على الاستثمار الأجنبي، لأن الإمكانيات المادية للدولة اليوم محدودة، ونحن في حاجة للاستثمار الأجنبي لمعاضدة الاستثمار التونسي في بعث المشاريع سواء للقطاع الخاص أو بالشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، أو بقروض تنموية.

نحن نؤكد على هذا، لقد أعطينا في هذا المخطط مثلما ذكرت في المرة السابقة أولوية للاستثمار"investissement impact" ما هو الاستثمار"l'investissement impact"؟ الاستثمار ذات التأثير الثلاثي: لدينا الربحية المالية والاقتصادية.

الربحية المطابقة للبيئة وتغيير المناخ والمنفعة الاجتماعية، هذه الثلاث عندما تجتمع مع بعضها فإننا نسميها استثمار ذات تأثير "investissement impact" واليوم سنعطيه الأولوية في هذا المخطط، وأي اقتراض سواء كان تونسي أو أجنبي في هذا المجال هو خالق للثروة، يجب أن نميز كليا بين الافتراضات التي نقترضها لتغطية المصاريف الجارية، نحن نعيش أكثر من طاقتنا، صحيح أن الاقتراض للاستهلاك علينا أن ننتبه له، لكن بالنسبة الى للاستثمارات فإنه بالعكس كل ما هو اقتراض فإنه سيعني بالبعد الأول.

البعد الأول هو المردودية المالية والاقتصادية، يعني الاستثمار التدفقات المستقبلية القادمة، وإلا تغطية الخسائر المحتملة أو الممكنة إن لم نقم بهذا الاستثمار لتغطية تكاليف الاستثمار أي سيكون له مردود أو "des économies générées créées" الذين سيمكنوننا من سداد هذه القروض.

إذن هي مديونية سليمة هذا "le bon Cholestérol" وهذا ما نريده ونحن في تنافس في هذا مع عديد البلدان التي تتنافس كلها لاستقطاب أكثر ما يمكن من هذا النوع من الاستثمارات.

أريد التعريج بعض الشيء على وزارة الاقتصاد والتخطيط، وأنا آسف لأنني أحيانا أتطرق لمواضيع تبدو غير مهمة مقارنة بالمشاكل الكبرى التي عشناها في تونس، مشاكلنا اليوم تتمثل في تراجع الاستثمار وركود النمو، إن شاء الله ستكون هناك إصلاحات عميقة، هذه هي الأولويات، لماذا؟

فقط موضوع الترتيب لبرمجة العمل الحكومي، القانون الذي وعدناكم به هو قانون الاستثمار، تعديل الاستثمار وتطويره جاهز منذ ماي 2005، لدينا قانون استثمار، قانون المعرفة، قانون الصرف لأننا ساهمنا فيه أيضا في وزارة الاقتصاد، وحتى " l'article 96" منذ مدة حاضر وسيعطي إن شاء الله إشارة قوية للعمل بكل أريحية في الإدارة، هي مسألة برمجة وإن شاء الله سيأتيكم في أقرب الأوقات.

بالنسبة الى المخطط فقد تمت الموافقة عليه في نهاية شهر ديسمبر 2022 وتمت مراجعته وإضافته وإثراءه من الوزارات خلال الأشهر الأولى من سنة 2023، وقمنا بمناقشته على مستوى مجلس الوزراء وهو الآن جاهز، ونحن الآن بصدد إعداد قرار نهائي ثم تتم الموافقة عليه، وإن شاء الله سيعرض عليكم في أقرب وقت، وكل هذه المواضيع الهامة سنتطرق لها إن شاء الله، وسنأخذ وقتنا لندرسها في العمق.

اسمحوا لي سأرى هل نسيت شيئا بخصوص تدخلاتكم.

لقد تحدثتم أيضا في موضوع مهام الشركة، هي كما ذكرت شراكة تونسية أجنبية تساهم فيها تونس بنسبة 20 % و80 % بشراكة أجنبية، وبخصوص الشراكة الأخرى 40 % تونسية و60 % شراكة أجنبية.

إذن هي شركات مقيمة في تونس تخضع للقانون التونسي وتدفع الضرائب، وبالتالي ستمكننا من توظيف إن شاء الله الشباب الذي سيتعلم منهم التكنولوجيات العالية والذين سيمكنوننا من مواصلة المسيرة بعد إنهاء هذه المهام، وسيمكن أيضا الديوان من الاستفادة من خبرتهم وأفضل الأساليب العالمية في هذا المجال، ومهمتها ليس في موضوع الاستغلال لأن الاستغلال يبقى للديوان، مهمتها خاصة في محطات الضخ ومحطات التطهير.

هناك استثمارات جديدة، وهناك إعادة تأهيل لمعدات قديمة تتطلب الصيانة الكبرى التي تتطلب تقنية عالية، وهذا بطبيعة الحال يكون فيه تحويل المعرفة بالاحتكاك بالخبراء التونسيين وبشركائهم التونسيين وخاصة للديوان، ونأمل أن يكون هذا التراكم المعرفي للديوان، ونحن سنعمل على هذا، وسنعمل على تصديره إن شاء الله لبلدان أخرى.

إذن لا يوجد تضارب بين الجانبين، فالمهام واضحة.

قبل غلق هذا الموضوع أريد أن أشرح كيف يمكن لـ "PPP" أن يخفض من مديونية الدولة عندما نسير في إطار يمكننا من إضافة استثمارات، مثلما ذكرت منذ قليل يجب أن نستثمر كل ما يمكن أن نستثمره بالأموال العمومية المتاحة ونضيف استثمارات إضافية للقطاع الخاص ليساهم بها في العمل التنموي ليأخذها على عاتقه، فيخفّف من مديونية الدولة ويشتغل ويوفر الخدمات في مدة زمنية، وبعد فترة زمنية يعيدها للدولة، وهذا ما يعبر عنه بالانقليزية " Build Operate Transfert " يعني يبني ينجز يستغل ثم يحيل للدولة.

إذن هي ليست عملية خصخصة حتى لا يكون هناك خلط في الموضوع، بل بالعكس هي عملية تثرية أصول الدولة لكن بشكل تدريجي، وبعد عملية نهاية استغلال الفترة التعاقدية ثم تحال إلى الدولة.

إذن لا يوجد تفريط في أصول الدولة بل بالعكس هنا إثراء لها، ولا أريد أن أعود لموضوع الخصخصة، ولا أحب الإيديولوجيات، أنا ضد الإيديولوجيات.

اليوم وضعيتنا لا تتطلب منا تعقيد الأمور كثيرا، وعلينا أن نبحث عن أفضل الممارسات الدولية، وعلينا تطبيقها لأن الوضع الاقتصادي لا يتحمل تجارب ولا مغامرات.

اليوم التجربة العالمية تبين بأنه في القطاع التنافسي، القطاع الخاص أنجع بكثير من القطاع العمومي. ومع هذا أنا لست ضد أي مؤسسة عمومية تربح الأموال، فقط أنا ضد مؤسسة عمومية تخسر الأموال، لأن تلك الأموال يجب أن تذهب للتعليم، ويجب أن تتوجه للاستثمار، ويجب أن تتوجه للصحة، ولا يجب أن تذهب في تغطية خسائر مؤسسات فاشلة، وبالتالي نطالب كل المؤسسات العمومية بأن تشتغل على خطط إنعاش للوصول إلى ما كان عليه أغلبها لتكون هي مورد لتمويل الدولة وليس العكس، وليس نزيف على الدولة، ولا يوجد لدي أي مركب نقص في هذا سيدي، فقد كان لي شرف إدارة شركتين عموميتين وهي أفضل مدة قضيتها في حياتي المهنية، وأنا فخور بهذه التجربة.

بل بالعكس أنا مع المؤسسات الوطنية ومع تعزيزها، ولكن يجب أن تكون هذه الشركات مربحة للدولة ومساهمة فيها.

هذه بعض الردود، أتمنى أنني قد أجبت على الخطوط العامة، أنا آسف هناك بعض النقاط التي تطرقتم لها لكن لا يمكنني الإجابة على كل الأسئلة.

بخصوص التصرف في النفايات بجزيرة جربة: تبعا لغلق المصب المراقب بقلالة بجزيرة جربة منذ حوالي عشر سنوات، تم اتخاذ إجراءات وقتية لضمان تواصل الخدمات بالجهة، وتمت برمجة إنجاز وحدة لمعالجة وتثمين النفايات بالمنطقة الصناعية المبرمجة بـ "سدويكش"، والذي ستبلغ مساحته 64 هكتار منها 15 هكتار لوحدة معالجة وتثمين النفايات، وتتم مواجهة صعوبات بخصوص تصنيف الموقع لأنه "Site Ramsar" وتتم تجاوز هذه الوضعية والحصول على موافقة أمام اتفاقية "Ramsar" على تغيير الصبغة، وهي الآن بصدد إعداد الدراسات البيئية والفنية لإنجاز المشروع.

مشروع محطة تطهير SE4 بدار شعبان: تم الانتهاء من الأشغال بناء وتجهيز محطة تطهير بدار شعبان منذ 2018 لكن هذا يستوجب ترخيص مسبق من طرف إدارة السلامة بوزارة الصناعة نظرا لأنها مجهزة بخط إنتاج كهرباء عبر تثمين الغاز البيولوجي المتأتي من الحماد.

تم الحصول على الترخيص خلال الفترة الأخيرة من طرف إدارة السلامة لمدة ستة أشهر وبالتالي هناك الآن إعادة تشغيل لهذه المحطة وكذلك البحث عن طريقة لفضّ هذا النزاع بشكل ودّي مع صاحب اللزمة، وبهذه المناسبة أود أن أشكر السيدة الوالية التي تابعت هذا المشروع بشكل منتظم.

حول الطلبات المتعلقة بتهذيب الأحياء الشعبية وهي نقطة هامة جدا، تم إقرار جيل ثاني من برامج تهذيب وإدماج الأحياء الشعبية ويشمل 160حيّ شعبي موزع على كافة الولايات، وسيتم إنجازه على أربعة أقساط خلال فترة 2024-2029.

القسط الأول سيشمل 58 حيّا، والآن بصدد نشر طلبات العروض لبداية الأشغال، وقد تم طرح السؤال هل هو "gré à gré" أم هو طلب عروض، لقد كان طلب عروض دولي، وقد شاركت فيه الشركات التونسية وشركات مشتركة، وبالتالي هناك احترام كلي للإجراءات ولم يتمّ استبعاد أي طرف بالنسبة إلى مشاريع موضوعنا اليوم.

القسط الثاني يشمل 46 حيّا والآن بصدد نشر طلبات العروض لتحديد مكاتب الدراسات والقسط الثالث يشمل 31 حيا في طور إعداد ملفات طلب العروض لتحديد مكاتب الدراسات.

نقطة هامة جدّا تهم التوازنات المالية للديوان، كما نعلم هذه التوازنات يمكن أن تتأثر بالتعريفة، لأن هناك تحكيم بين تعريفة ستمكن الشركة من الاستدامة ومن تغطية المصاريف بطبيعة الحال في دعم للدولة والمحافظة على المقدرة الشرائية للمواطن.

الحل هو التعريفة التدريجية، أكيد أنكم تعرفونها لأن 20 متر مكعب الأولى تعريفتها قارة 1875 وتدوم 28 هذا " pour le redevance" إذن هناك شرائح كلما يكثر الاستهلاك كلما يرتفع سعر الاستهلاك، وهذا للمحافظة على الجانب الاجتماعي لهذه التعريفات، إذن هناك شرائح 0 من عشرين، 21-40 التعريفة القارة 2435، 41-70 متر مكعب : 7620، 71-100 متر مكعب : 14965، من 101-150 متر مكعّب : 15415، وعندما تتجاوز 150 تكون التعريفة 16185 أي أن الهدف هو الترشيد في الاستهلاك والتقليل منه، وضعنا تعريفة تصاعدية وهي الطريقة الأنجع والأكثر عدالة اجتماعية.

كذلك هناك مراجعة للتعريفة بسنة 2022، لقد تم الترفيع في التعريفة بزيادة بـ 30 % ثم هناك زيادات أخرى بداية 2023 بـ 11 % سنويا على مدى الأربع سنوات القادمة للمحافظة على التوازنات المالية للديوان. هذا هام جدا لأن الدولة تعطي منحة، لكن علينا أن نصل على الأقل لمن يقدر على أن يدفع التعريفة كاملة ليمكن الديوان من التوازن المالي الذي سيمكنه من الاقتراض ومن مواصلة مهامه.

سؤال يهم ضعف تثمين مياه المعالجة بمحطة سوسة حمدون، بالرغم من وجود مناطق فلاحية وهناك طلب كبير للمياه، أبرم الديوان دراسة بقيمة 500 ألف دينار حول مستقبل وآفاق استغلال مياه المعالجة بسوسة الكبرى، وهناك دعوة لعقد اجتماع عن قريب لانطلاق الدراسة بالمندوبية الجهوية بسوسة خلال هذا الشهر.

أعتذر لبقية الزملاء، لكن أعدكم بأن الردود ستأتيكم خلال الأيام القليلة القادمة بخصوص كل تساؤلاتكم التي تم طرحها علي خلال حضوري في الجلستين وهي جاهزة، ولكن كانت لدينا صعوبة في الاتصال بكم بشكل مباشر وبصفة شخصية، سنمد بها إن شاء الله كتابة المجلس وسيتم توزيعها عليكم.

أود قبل أن أختم كلمتي، أن أتوجه بالشكر لجميع السيدات والسادة النواب الذين تكرموا وشرفونا بحضورهم في الندوات الاستثمارية لتطبيق مخطط 2023-2025 خلال الفترة الأخيرة، في الحقيقة كان لهم حضور مكثف وكانت لديهم مشاركات جدّ ثمينة، الحوار كان حوارا بنّاء حضرت فيه جميع الأطراف الاجتماعية والمهنية وكل الدوائر الجهوية تحت إشراف السادة الولاة، كانت فرص لتدارس المواضيع التي تمكن في الفترة الأخيرة من دفع الاستثمار في المناطق والجهات، تم التركيز على أربعة محاور أساسية:

محور التهيئة الترابية والعمرانية، وقد كان هناك العديد من التدخلات على المناطق الصناعية، هذه الأولوية اليوم، حقيقة يجب الانتهاء من هذا، وقد سبق وتحدثت مع السادة الولاة بخصوص ندوة الاستثمار، لا يمكن أن نبعث بمستثمرين تونسيين أو أجانب في مناطق غير جاهزة، وبالتالي تم حثّ الولاة والإدارات الجهوية لتستعجل الإنهاء، والتسريع في إنهاء التهيئة الترابية والعمرانية تجنبا للبناء الفوضوي وللانتصاب الفوضوي الذي نعرفه اليوم.

المحور الثاني كان يهم موضوع التشخيص بشكل ملموس للميزات التنافسية وللمنتجات التي تتميز بها كل ولاية وكل جهة حتى نجعل منها قطب صناعيا، وقد التزمت وقلت بأن الاستثمارات الكبرى يتم بعثها في نفس الجهة حتى نمكن من خلق بيئة منافسة إن شاء الله على الساحة الدولية

المحور الثالث وهو هام جدا بالنسبة إلى النمو وهو يهم مزيد الإحاطة بالشركات الصغرى والمتوسطة وبآليات التمويل الممكنة، أريد أن أشكر البنك الدولي على قرض بقيمة 120 مليون دولار الذي تم إمضاؤه منذ أسبوعين، والذي ينصهر في إطار خطة الإنعاش الاقتصادي العاجلة التي وافقت عليه الحكومة خلال السنة الماضية، وهذا سيمكن من إعطاء إن شاء الله فرص أكبر للشركات الصغرى والمتوسطة للنمو في هذه الظروف الحالية الصعبة.

والمحور الأخير وربما الأهم هو التمكين الاقتصادي، هناك أحد الزملاء النواب تحدث عن تقييم البرامج، وفعلا بعض البرامج المصاريف فيها ربما ليست مرشدة كما ينبغي، نحن الآن بصدد جرد كل البرامج التي تساهم في دعم الريادة في المناطق والمساعدات الاجتماعية لتوجيه الاستثمار.

يوجد لدينا تقريبا 100 برنامج سنحاول الترشيد، وسنقوم بإبعاد البرامج التي لم تكن كما نريد، وسنطور البرامج المتوسطة، وسنقوم خاصة بتعميم البرامج الناجحة للتمكين الاقتصادي لأن كلنا كتونسيين لدينا كرامتنا، نحبّذ ثقافة العمل لنشعر بالفخر وأفضل طريقة للنهوض بالجانب الاجتماعي هي الريادة، وقد وجدنا تجاوبا كبيرا جدا من قبل كل الشباب الذين ساهموا في هذا، وإن شاء الله سيتم تعميم هذه البرامج، لأننا وجدنا العديد من البرامج الناجحة ولكن محصورة في مناطق ضيقة.

والآن مع موافقة الأمم المتحدة على وضع صندوق بـ100 مليون يورو إن شاء الله سنبدأ في الترويج له لجلب الاستثمارات الخارجية، وسيساعدوننا في هذا المجال لتمويل هذه المشاريع التي تستهدف بشكل خاص المرأة وكل العائلات ذات الدخل المحدود، الشباب العاطل عن العمل والحرفيين في كل المجالات.

نحن في بداية المشوار، وهذا من شأنه أن يمكننا من إعطاء وسائل أنيقة لمواطنينا لتحسين مناخ بيئة أعمالهم ولبعث مشاريعهم ولتحقيق أحلامهم.

شكرا جزيلا على سعة صدركم وعلى صبركم علينا، نحن نعلم بأن المشوار صعب، لكن مع بعضنا ومع هذه الروح التي لمستها ووجدتها لدى السيدات والسادة النواب، وجدت الحماس لذلك مع بعضنا نقف لبلادنا، وإن شاء الله القادم أفضل، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد الوزير على كل هذه البيانات القيّمة.

والآن نمر للتصويت على الانتقال إلى مناقشة الفصول عملا بالفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت، الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت،

102 نعم، 12 محتفظ، 15 معترض. المجموع 129. يتم إذن وتبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة المشروع.

والآن نحيل الكلمة للجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين، على ألا تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس: 54 عضوا.

تفضل السيد المقرر.

السيد المقرر

مشروع قانون يتعلق بالموافقة

على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 02 جوان 2023

بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير للمساهمة

في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

عدد 2023/25

نمر للتصويت على العنوان.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

94 نعم، 16 محتفظ، 23 معترض. المجموع: 133. تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة.

تلاوة الفصل الوحيد من طرف مقرر اللجنة، تفضل.

السيد المقرر

ورد علينا فصل وحيد

فصل وحيد:

تتم الموافقة على اتفاقية الضمان الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتاريخ 02 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير بمبلغ قدره 113 مليون و600 ألف أورو للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

نمر إلى التصويت.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

83 نعم، 19 محتفظ، 30 معترض. المجموع 132. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام، الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

84 نعم، 15 محتفظ، 29 معترض. المجموع: 128.

وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 02 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. عدد 25 لسنة 2023.

نشكر السيد الوزير متمنيا له وللوفد المرافق التوفيق في مهامهم.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

هكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا بهذه الجلسة العامة التشريعية الثانية لمجلسنا للدورة النيابية العادية 2023-2024 والله ولي التوفيق وعليه نرفع الجلسة.

(كانت الساعة السابعة إلا عشر دقائق مساء)

II الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية الى السيد وزير الصحة وتلقوا الإجابة عنها:

الياس بوكوشة بتاريخ 7 جويلية 2023، هالة جاب الله (2 أسئلة) بتاريخ 30 جوان 2023، ريم الصغير (2 أسئلة) بتاريخ 3 جويلية 2023، عبد الجليل الهاني بتاريخ 4 جويلية 2023، نزار الصديق بتاريخ 11 جويلية 2023، بسمة الهمامي بتاريخ 12 جويلية 2023، جلال الخدمي بتاريخ 11 جويلية 2023، محمد علي فنيرة بتاريخ 28 جويلية 2023، أحمد بنور بتاريخ 8 سبتمبر2023، منال بديدة بتاريخ 12 جويلية 2023. وليد حاجي(3 أسئلة) بتاريخ 8 سبتمبر2023، سيرين بوصندل بتاريخ 28 أوت 2023، عصام البحري جابرى بتاريخ 13 سبتمبر2023، سامي الرايس بتاريخ 28 جويلية 2023، سامي السيد بتاريخ 28 جويلية 2023.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية الى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وتلقوا الإجابة عنها:

ألفة المرواني (3 أسئلة) بتاريخ 21 جويلية 2023، المختار عبد المولى (2 أسئلة) بتاريخ 11 جويلية 2023، الياس بوكوشة بتاريخ 31 جويلية 2023، جلال الخدمي (2 أسئلة) بتاريخ 6 و11 جويلية 2023، حسن الجربوعي (2 أسئلة) بتاريخ 26 جوان 2023، رؤوف الفقيري بتاريخ 29 جويلية 2023، رمزي الشتوي (2 أسئلة) بتاريخ 10 و26 جويلية 2023، زينة جيب الله بتاريخ 17 جويلية 2023.

السؤال الكتابي

للنائب الياس بوكوشة

الموضوع :نقص في الإطار الطبي بالمستشفى المحلي بالفوار

تحية طيبة وبعد،

أفيد سيادتكم علما أنّ الدائرة الصحية بالفوار تشكو نقصا فادحا في الإطار الطبي، حيث تعد الدائرة عدد 03 أطباء صحة عمومية منهم واحدة معفاة من تأمين الاستعجالي وهي تعمل بالعيادات الخارجية فقط، يعني ذلك أن عدد 02 أطباء أصبح معه تأمين الاستعجالي والطب العام والتوليد أمر مستحيل في ظل العطل .

أمام صعوبة هذه الوضعية والتي طال، آمادها، متى سيتم توفير الإطارات الطبية اللازمة لتلافي تعطّل المرفق الصحي؟

إجابة السيد وزير الصحة

السيد الياس بوكوشة	نقص في الإطار الطبي بالمستشفى المحلي بالفوار. تشكو الدائرة الصحية بالفوار نقصا فادحا في الإطار الطبي، حيث تعد الدائرة عدد 03 أطباء صحة عمومية منهم واحدة معفاة من تأمين الإستعجالي وهي تعمل بالعيادات الخارجية فقط يعني ذلك أن 02 أطباء لتأمين الاستعجالي والطب العام والتوليد أمر مستحيل في ظل العطل.	بالنسبة لتوفير الحاجيات من الموارد البشرية وخاصة الأطباء تعمل وزارة الصحة على توفيره حسب الأولويات والإمكانيات المتاحة ونظرا لكثرة هذه الحاجيات لتغطية الشغورات واستغلال الاحداثات الجديدة الغير مستغلة فإنه يتم تغطية حسب الأولويات وعدد الخطط فيها في إطار ميزانية وزارة الصحة والتي تسجل كل سنة بطء في استغلالها كلها نظرا لعزوف بعض الأطباء العامين وأطباء الاختصاص على العمل بالمناطق الداخلية.

السؤال الكتابي الأول

النائب هالة جاب الله

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بالسؤال الكتابي إلى **السيد وزير الصحة**

الموضوع: حول مركز الوسيط الطبي بحي الريحان بمعتمدية سوسة الرياض بلدية الزهور من ولاية سوسة

تحية طيبة أما بعد،

أتشرف بإعلامكم أن معتمدية سوسة الرياض تعد ثاني أكبر كثافة سكانية بالجمهورية التونسية وأن الخدمات الطبية المقدمة جهويا لا تكفي حاجة المواطن خاصة وأنها تفتقر إلى طب الاختصاص والتصوير الطبي مما يضطر المواطنين إلى التنقل إلى المستشفيات الجهوية الجامعية مما يزيد مدة الانتظار وحدة الازدحام، زد على ذلك أن هذه الوحدات الاستشفائية تستقبل المرضى من عدة ولايات مجاورة وأن طابور الانتظار للحصول على مواعيد تعتبر بعيدة تصل حتى أشهر، كما نعلم سيادتكم أن الأشغال بمركز الوسيط قد اكتملت مند سنة 2019وأن معظم المعدات متواجدة بالمركز ولا ينقصها إلا كرسي طب الأسنان ومع ذلك إلى حد الآن لم يفتح المركز أبوابه للعموم بتعلة نقص الإطارات الشبه الطبية.

إلى متى سوف يتواصل تجاهل حاجيات سكان المنطقة ومتى سيتم توفير الإطارات اللازمة لبدء العمل خاصة وأن حالة المركز بدأت بالتدهور جراء الإغلاق وعدم الصيانة .

إجابة السيد وزير الصحة

النائب	موضوع السؤال الكتابي	الإجابة
السيدة هالة جاب الله	**حول مركز الوسيط الطبي بحي الريحان بمعتمدية سوسة الرياض بلدية الزهور من ولاية سوسة:** معتمدية سوسة الرياض تعد ثاني أكبر كثافة سكانية بالجمهورية التونسية وأن	-المركز الوسيط لطب الاختصاص بسوسة الرياض هو إحداث جديد، -ينتمي للدائرة الصحية سوسة 2 التي تشمل معتمديتي الرياض والزاوية-القصيبة-الثريات-الرياض أي ما يزيد عن 115000 ساكن .

	الخدمات الطبية المقدمة جهويا لا تكفي حاجة المواطن خاصة وأنها تفتقر إلى طب الاختصاص والتصوير الطبي مما يضطر المواطنين إلى التنقل إلى المستشفيات الجهوية الجامعية مما يزيد مدة الانتظار وحدة الازدحام، زد على ذلك أن هذه الوحدات الاستشفائية تستقبل المرضى من عدة ولايات مجاورة وأن طابور الانتظار للحصول على مواعيد تعتبر بعيدة تصل حتى أشهر، كما نعلم سيادتكم أن الأشغال بمركز الوسيط قد اكتملت مند سنة 2019 وأن معظم المعدات متواجدة بالمركز ولا ينقصها إلا كرسي طب الأسنان ومع ذلك إلى حد الآن لم يفتح المركز أبوابه للعموم بتعلة نقص الإطارات الشبه الطبية .	-بنفس الدائرة الصحية يوجد 6 مراكز صحة أساسية 3 صنف 1و 3 صنف IV تقدم العيادات الطبية بها بنسق 6 أيام/6 في الأسبوع بالنسبة لخمسة مراكز و5 أيام /6 بالنسبة لمركز الصحة الأساسية الثريات، بها ثلاث وحدات طب أسنان ومخبر، في حين لا توجد بها وحدة أشعة على خلاف الدائرة الصحية بسوسة 1 التي تشمل على وحدتي أشعة. -كلفة الانجاز 1400 ألف دينار، -تم الاستلام النهائي في شهر جويلية 2020، -تم تنفيذ برنامج تجهيزه على امتداد ثلاث سنوات 2021-2022-2023 بكلفة 500 ألف دينار(62 ألف دينار: إقتناء جهوي و 338 ألف دينار : إقتناء مركزي) -تم استكمال التجهيز في شهر ماي 2023 وذلك حسب بيانات الجدول التالي:

تجهيزات مكتبية	تم الإنجاز 2021-2022
وجدة طب العيون	تم الإنجاز جوان 2021
وحدة طب الأنف والحنجرة	تم الإنجاز أوت 2021

عيادة القابلة	Autoclave	تم الإنجاز 2021-2022
طب الاسنان	Unité dentaire	طلب العروض في طور الإنجاز
طب الانسان	Autoclave	تم الإنجاز أفريل 2023
الأشعة	Radio fixe	تم الإنجاز مارس 2023
الأشعة	Numérisation	تم الإنجاز ماي 2023
وحدة المخابر	تم الإنجاز ديسمبر 2020-2022	

-ثم برمجة تجهيز وحدة طب الانسان على المستوى المركزي من طرف إدارة التجهيز (طلب عروض في طور الإنجاز).

-تمت نقلة عون صحة إلى المركز ليقوم بالحراسة الليلية

-تتم الصيانة الدورية للمركز من طرف الإدارة الجهوية للصحة والإدارة الجهوية للتجهيز

-بالنسبة للموارد البشرية سيتم توفيرها حسب الإمكانيات المتاحة وذلك في إطار برنامج الانتدابات لسنة 2024 وكذلك برنامج الحظائر الدفعة الثانية والثالثة.

السؤال الكتابي الثاني

للنائب هالة جاب الله

عملا بالفصلين 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بسؤال كتابي الى **السيد وزير الصحة**

الموضوع :الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية

تحية طيبة وبعد، أعلم سيادتكم أن الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية- التي تم إرساؤها تبعا للقانون عدد 25 لسنة 2019 المؤرخ في 26 فيفري 2019 والتي تعتبر بموجب هذا القانون الهيكل الرقابي الوحيد للمواد الغذائية وأغذية الحيوانات في تونس من خلال تجميع مختلف الهياكل الرقابية والمراقبين المشتتين بين عدة وزارات بما يقطع مع تداخل الأدوار ومحدودية الأنشطة الرقابية بالسوق الوطنية والمعابر الحدودية- لا تمارس نشاطها ومهامها المنوطة بعهدتها بالصفة والكيفية والمردودية المطلوبة نظرا لنقص الموارد البشرية بها وعدم استكمال العدد الكافي من الأعوان المكلفين بالمراقبة عن طريق آلية الإلحاق الوجوبي خاصة بالنسبة للأطباء البياطرة

كما نعلمكم أن عدم دخول الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية في نشاط فعلي وكلي وعدم تطبيق القانون عدد 25 للسلامة الصحية للمنتجات الحيوانية وأغذية الحيوانات وإيقاف معظم عمليات المراقبة لدى الهياكل الوزارية يمثل خطرا على جودة المنتجات وخطرا كبيرا على صحة المواطن، مما يجعل تونس في مرتبة متأخرة من حيث المقاييس والمعايير الدولية المتعامل بها لحماية صحة المستهلك وتأمين المراقبة الصحية للأغذية في كامل السلسلة الغذائية بما في ذلك التصدير والتوريد إضافة إلى أنه يقلص من فرص التصدير ودخول المنتجات التونسية للأسواق العالمية .

-فما هي التدابير التي قامت بها وزارتكم لتعزيز الموارد البشرية و رفع الإشكاليات مع الوزارات الأخرى من أجل تطبيق القانون؟

إجابة السيد وزير الصحة

-متى سيتم استكمال عمليات الإلحاق الوجوبي للأعوان المكلفين بالمراقبة و انطلاق عمل الهيئة بصفة منظمة وفعالة ؟

النائب	موضوع السؤال الكتابي	الإجابة
السيدة هالة جاب الله	حول الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية- التي تم إرساؤها تبعا للقانون عدد 25 لسنة 2019 المؤرخ في 26 فيفري 2019 والتي تعتبر بموجب هذا القانون الهيكل الرقابي الوحيد للمواد الغذائية وأغذية الحيوانات في تونس من خلال تجميع مختلف الهياكل الرقابية والمراقبين المشتتين بين عدة وزارات بما يقطع مع تداخل الأدوار ومحدودية الأنشطة الرقابية بالسوق الوطنية والمعابر الحدودية- لا تمارس نشاطها ومهامها المنوطة بعهدتها بالصفة والكيفية والمردودية المطلوبة نظرا لنقص الموارد البشرية بها وعدم استكمال العدد الكافي من الأعوان المكلفين بالمراقبة عن طريق آلية الإلحاق الوجوبي خاصة بالنسبة للأطباء البياطرة. كما نعلمكم أن عدم دخول الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية في نشاط فعلي وكلي وعدم تطبيق القانون عدد 25 للسلامة الصحية للمنتجات الحيوانيةوأغذيةالحيوانات وإيقاف معظم عمليات المراقبة لدى الهياكل الوزارية يمثل خطرا على جودة المنتجات وخطرا كبيرا على صحة المواطن، مما يجعل تونس في مرتبة متأخرة من حيث المقاييس والمعايير الدولية المتعامل بها لحماية صحة المستهلك وتأمين المراقبة الصحية للأغذية في كامل السلسلة الغذائية بما في ذلك التصدير والتوريد إضافة إلى أنه يقلص من فرص التصدير ودخول المنتجات التونسية للأسواق العالمية. -فما هي التدابير التي قامت بها وزارتكم لتعزيز الموارد البشرية و رفع الإشكاليات مع الوزارات الأخرى من أجل تطبيق القانون. -متى سيتم استكمال عمليات الإلحاق الوجوبي للأعوان المكلفين بالمراقبة وانطلاق عمل الهيئة بصفة منظمة وفعالة؟	باشرت الهيئة مهامها في 01 جويلية 2022 عملا بأحكام القانون عدد 25 لسنة 2019 المؤرخ في 26 فيفري 2019 المتعلق بالسلامة الصحية للمواد الغذائية وأغذية الحيوانات، بعد استكمال إجراءات الإلحاق الوجوبي للأعوان الراجعين بالنظر لوزارتي الصحة والتجارة وتنمية الصادرات ومباشرة نشاطهم بداية من هذا التاريخ، وذلك بعد التنسيق مع مختلف الوزارات المعنية. وتواصل الهيئة تأمين مهامها لمراقبة السلامة الصحية وجودة المنتجات الغذائية واتخاذ الإجراءات المستوجبة لردع المخالفين طبقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل رغم النقص الحاد في الموارد البشرية في بعض الاختصاصات المتمثلة على وجه الخصوص في الأطباء البياطرة ومراقبي الصحة النباتية من مهندسين وتقنيين حيث تم بداية من 01 فيفري 2023 استكمال إجراءات الإلحاق الوجوبي لدى الهيئة لعدد محدود جدا من أعوان وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لا يتجاوز 13طبيبا بيطريا ومهندسا واحدا، في حين أن قائمة الأعوان المعنيين بالإلحاق الوجوبي التي تم ضبطها من طرف لجنة إتمام الإلحاق الوجوبي المحدثة بمقتضى الفصل 91 من القانون عدد 25 لسنة 2019 ، تتضمن 66 عونا تم اقتراحهم من وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (50 طبيبا بيطريا و8 مهندسين و8 تقنيين). ورغم أن أحكام الفصل 91 من القانون عدد 25 لسنة 2019 تقضي بالإلحاق الوجوبي لدى الهيئة لكل الأعوان الذين يقومون بمهام رقابية أحيلت للهيئة بمقتضى هذا القانون فإنّ قائمة أعوان وزارة الفلاحة والكيفية والمردودية المطلوبة والموارد المائية والصيد البحري الملحقين وجوبا لدى الهيئة لم تشمل عدد كبير من الأطباء البياطرة المعنيين بالإلحاق الوجوبي وخاصة منهم المؤهلين لإصدار الشهادات الصحية لتصدير منتجات الصيد البحري لدول الاتحاد الأوروبي (إلحاق وجوبي لطبيب بيطري واحد من ضمن 54 طبيبا بيطريا مؤهلا حسب القائمة المؤرخة في 05 نوفمبر 2021)، كما أنّها لم تشمل أي من المهندسين والتقنيين المكلفين بمراقبة الصحة النباتية بالمعابر الحدودية وعددهم 59عونا حسب مقرر وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المؤرخ في 30 مارس 2021 والمتعلق بضبط القائمة الإسمية لمراقبي الصحة النباتية وآفات الحجر الزراعي بنقاط العبور. وفي إطار السعي لتلافي النقص الحاد في الموارد البشرية وما يمثله من صعوبات جمة لإنجاز المهام وزارتكم لتعزيز الموارد البشرية الرقابية الموكولة للهيئة طبقا لأحكام القانون عدد 25لسنة 2019 ولتوفير الحد الأدنى المطلوب من الإطارات ذوي الاختصاصات المذكورة ومن الإطار الإداري المنعدم وجوده حاليا بالإدارات الجهوية للهيئة والضروري لتسيير الشؤون الإدارية والمالية والقانونية بهذه الإدارات، فقد تم استكمال الإجراءات الضرورية للإعلان عن فتح باب الترشحات للإلحاق لدة الهيئة طبقا للخطط المرسمة بميزانية الهيئة لسنة 2023. كما ستسعى الوزارة إلى أن يتم النظر في الإلحاق الوجوبي لدى الهيئة لأعوان وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري خاصة منهم المدرجين ضمن قائمة الأعوان المعنيين بالإلحاق الوجوبي لدى الهيئة التي

تم ضبطها من طرف لجنة إتمام إجراءات الإلحاق الوجوبي المحدثة بمقتضى القانون عدد 25 لسنة 2019.

على مستوى نقل المهام من الوزارات المعنية إلى الهيئة:

تم نقل مهام وزارتي الصحة والتجارة وتنمية الصادرات المتعلقة بمراقبة السوق المحلية والمراقبة الفنية عند التوريد بداية من 01 جويلية 2022 ومهمة المراقبة الفنية عند التصدير للمنتجات الغذائية بداية من 01 سبتمبر2022، وذلك تزامنا مع استكمال إجراءات الإلحاق الوجوبي لأعوان وزارتي الصحة والتجارة وتنمية الصادرات بداية من 01 جويلية 2022 وأعوان الديوان التونسي للتجارة بداية من 01 سبتمبر2022 .

أما بخصوص المهام الرقابية لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري التي أحيلت إلى الهيئة بمقتضى أحكام القانون عدد 25 لسنة 2019 فإنه يتم التنسيق مع الوزارة المعنية في الغرض بعد ما تم إتمام إجراءات الإلحاق الوجوبي لأعوان وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري منذ 01 فيفري 2023 وعقد اجتماع بتاريخ 16 مارس 2023 بمقر وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وقد تم تقديم مقترحات عملية من طرف الهيئة لنقل المهام والملفات وذلك حسب بيانات الجدول التالي:

المهمة الرقابية	الهيكل المكلف حاليا بالمهمة	آجال تعهد الهيئة بالمهمة	الملاحظات
*المصادقة والتسجيل للمنشآت الناشطة في القطاع الغذائي وقطاع أغذية الحيوانات (باستثناء منشآت الصيد البحري وتربية الأحياء المائية المرتبطة بالتصدير).	الإدارة العامة للمصالح البيطرية	حالا	يتم التعهد بمهمة إسناد المصادقة والتسجيل لمنشآت الصيد البحري وتربية الأحياء المائية المرتبطة بالتصدير حال نوفر الموارد البشرية المختصة (أطباء بباطرة بالحد الأدني المطلوب)
*المصادقة على ملحقات أغذية الحيوانات ومسك قائمتها	الإدارة العامة للإنتاج الفلاحي	حالا	-
*المصادقة على المواد الأزوتية المرخص في استعمالها لصنع الأغذية الحيوانية ومسك قائمتها	الإدارة العامة للمصالح البيطرية	حالا	-
*مراقبة المنتجات الحيوانية ومن أصل حيواني بالسوق المحلية (ما عدى القطاعات والفضاءات التي تتطلب حضورا مستمرا للطبيب البيطري الرسمي).	-الإدارة العامة للمصالح البيطرية -الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية	حالا	يتم التعهد بمهمة مراقبة القطاعات والفضاءات التي تتطلب حضورا مستمرا للطبيب البيطري الرسمي حال توفر الموارد البشرية المختصة (أطباء بياطرة بالحد الأدنى المطلوب).

*مراقبة أغذية الحيوانات بالسوق المحلية.	الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية	-	تم التعهد بالمهمة منذ 01 جويلية 2022.	
*مراقبة الحيوانات والمنتجات الحيوانية ومن أصل حيواني عند التوريد والتصدير	الإدارة العامة للمصالح البيطرية	-	يتم التعهد بالمهمة حال توفر الموارد البشرية المختصة (أطباء بياطرة بالحد الأدنى المطلوب).	
*مراقبة أغذية الحيوانات عند التوريد والتصدير (باستثناء المنتجات الثانوية الحيوانية)	الإدارة العامة للإنتاج الفلاحي	حالا	يتم التعهد بمهمة مراقبة المنتجات الثانوية الحيوانية عند التوريد والتصدير حال توفر الموارد البشرية المختصة (أطباء بياطرة بالحد الأدنى المطلوب.)	
*مراقبة المنتجات النباتية ومن أصل نباتي بالسوق المحلية	الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية	-	تم التعهد بالمهمة منذ 01 جويلية 2022.	
*مراقبة الصحة النباتية للمنتجات الموجهة للاستهلاك البشري والحيواني عند التوريد والتصدير	الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية	-	التعهد بالمهمة بعد استكمال التنسيق مع الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية	
*مراقبة مواد الصحة النباتية والأسمدة الفلاحية بالسوق المحلية	الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية	حالا		
*مراقبة مواد الصحة النباتية والأسمدة الفلاحية عند التوريد والتصدير	الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية	-	التعهد بالمهمة بعد استكمال التنسيق مع الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية	
*المصادقة على المبيدات ذات الاستعمال الفلاحي	الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية	-	التعهد بالمهمة بعد استكمال التنسيق مع الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية	

هذا وستواصل الوزارة دعمها للهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية لتواصل تأمين المهام الموكولة لها والمتمثلة على وجه الخصوص في مراقبة كافة مراحل السلسلة الغذائية بما في ذلك عند التوريد والتصدير وهي مهام كبرى مرتبطة مباشرة بصحة المستهلك والأمن القومي الغذائي في جانبه المتعلّق بالسلامة الصحية للأغذية واقتصاد البلاد.

السؤال الكتابي

للنائب ريم الصغير

الموضوع :سؤال كتابي حول الوضع الصحي بدائرة منزل بوزلفة- الميدة .

أمام تذمر المواطنين بمنزل بوزلفة - الميدة حول عدم تمتعهم بالخدمات الصحية للمرفق العمومي مركز التوليد والأمومة بالمنطقة المذكورة فما هي أسباب غلق مركز الأمومة والتوليد بمستشفى منزل بوزلفة والمستشفى المحلي بالميدة ؟ ومتى سيتم فتح هذا المرفق وعودته لإسداء الخدمات الصحية لفائدة منظوريه؟

كما تشهد عمادة الكلبوسي من نفس المنطقة انتشارا لمرض السرطان فما هي أسبابه وهل هناك إحصائيات لوزارة الصحة في الغرض مقارنة بالنسبة العامة؟

من جهة أخرى تشكو منطقة عين غراب من معتمدية الميدة انتشارا واسعا لمرض البوصفير بجميع أنواعه فما هي استراتيجية الوزارة للحد من انتشار هذا المرض على المستوى المحلي وعلى المستويين الجهوي والوطني؟

إجابة السيد وزير الصحة

النائب	موضوع السؤال الكتابي	الإجابة
السيدة ريم الصغير	أمام تذمر المواطنين بمنزل بوزلفة - الميدة حول عدم تمتعهم بالخدمات الصحية للمرفق العمومي مركز التوليد والأمومة بالمنطقة المذكورة ، فما هي أسباب غلق مركز الأمومة والتوليد بمستشفى منزل بوزلفة والمستشفى المحلي بالميدة ؟ ومتى سيتم فتح هذا المرفق وعودته لإسداء الخدمات الصحية لفائدة منظوريه؟ كما تشهد عمادة الكلبوسي من نفس المنطقة انتشارا لمرض السرطان فما هي أسبابه وهل هناك إحصائيات لوزارة الصحة في الغرض مقارنة بالنسبة العامة؟ من جهة أخرى تشكو منطقة عين غراب من معتمدية الميدة انتشارا واسعا لمرض البوصفير بجميع أنواعه فما هي استراتيجية الوزارة للحد من انتشار هذا المرض على مستوى محلي وعلى المستويين الجهوي والوطني	1-أسباب غلق مركز الأمومة والتوليد والمستشفى المحلى بالميدة: -يعود قرار غلق مركزي التوليد بوزلفة (2016) والميدة (2020) إلى ضعف النشاط الخدمات الصحي المسدي بهما وذلك حسب بيانات الجدول التالي:

Elmida	Accochement	Transfert
2010	9	55
2011	51	11
2012	53	28
2013	55	35
2014	45	15
2015	31	11
2016	12	24
2017	8	17
2018	12	11
2019	2	1
2020	2	0
2021	0	0

Menzel bouzelfa	Accochement	Transfert
2010	137	124
2011	104	105
2012	118	96
2013	84	92
2014	10	10
2015	21	40
2016	Fermée depuis 2016	

-المسافة الفاصلة بين المستشفى المحلي بمنزل بوزلفة والمستشفى المحلى ببني خلاد تقدر بـ 3 كلم.

2- في ما يتعلق ما تشهده عمادة الكليوسي من منطقة بوزلفة من انتشار لحالات السرطان والبوصفير وارتفاعها.

إن العملية الإحصائية الخاصة بسجل السرطان ترتكز على

		تحديد عدد الحالات بكل جهة وليس بكل معتمدية أو عمادة. وتتطلب معرفة خصوصية انتشار مرض السرطان من عامة في جهة أو عمادة أو معتمدية القيام بعملية مسح صحي خاصة بالجهة المطلوبة للوقوف على أسباب الانتشار.

السؤال الكتابي

للنائب ريم الصغير

الموضوع :سؤال كتابي حول الوضع الصحي لذوي الاحتياجات الخصوصية بدائرة منزل بوزلفة- الميدة

1- لماذا لا تعتبر الأمراض المعدية مثل Tuberculose أمراض مهنية بالنسبة لقطاع الصحة عامة وذوي الاحتياجات الخصوصية خاصة؟

2- متى يتم تفعيل قانون 2% لانتداب ذوي الاحتياجات الخاصة في المؤسسات العمومية؟

ملاحظة :إذ أنّه لم يقع الانتداب منذ 2013 تخصص في مجال التدليك الطبي

- 3 .متى تقدم خطة وطنية عملية للإحاطة صحيا بمرضى السيلياك وهو مرض مزمن يتسبب في مشكل نمو وسوء تغذية للإنسان ؟

إجابة السيد وزير الصحة

النائب	موضوع السؤال الكتابي	الإجابة
السيدة ريم الصغير	**حول الوضع الصحي لذوي الاحتياجات الخصوصية بدائرة منزل بوزلفة- الميدة** **1-** لماذا لا تعتبر الأمراض المعدية مثل Tuberculose أمراض مهنية بالنسبة لقطاع الصحة عامة وذوي الاحتياجات الخصوصية خاصة؟ **2-** متى يتم تفعيل قانون 2% لانتداب ذوي الاحتياجات الخاصة في المؤسسات العمومية؟ ملاحظة :إذ أنّه لم يقع الانتداب منذ 2013 تخصص في مجال التدليك الطبي **3-** متى تقدم خطة وطنية عملية للإحاطة صحيا بمرضى السيلياك وهو مرض مزمن يتسبب في مشكل نمو وسوء تغذية للإنسان ؟	1- لماذا لا تعتبر الأمراض المعدية مثل Tuberculose' أمراض مهنية بالنسبة لقطاع الصحة عامة وذوي الاحتياجات الخاصة؟ إن ضبط قائمة الأمراض المهنية عن طريق لجنة تشرف عليها تفقدية طب الشغل الراجعة بالنظر لوزارة الشؤون الاجتماعية ويتم مراجعة هذه القائمة بصفة دورية مرة كل ثلاث سنوات. 2-متى يتم تفعيل قانون 2% لانتداب ذوي الاحتياجات الخاصة في المؤسسات العمومية؟ ولماذا لم يتم الانتداب منذ 2013 تخصص في مجال التدليك الطبي؟ تبعا للقانون عدد 41 لسنة 2016 المؤرخ في 16 ماي 2016 والمتعلق بتنقيح القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 وبالتحديد الفصل 29 (جديد) تخصص نسبة لا تقل عن 2 %من الانتدابات السنوية بالوظيفة العمومية تسند بالأولوية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يستجيبون للشروط المنصوص عليها بهذا القانون ولهم المؤهلات للقيام بالعمل المطلوب. تجدر الإشارة أن وزارة الصحة تخصص حسب ما تم التنصيص عليه بالقانون المذكور أنفا هذه النسبة كلما تم تخصيص انتدابات لها في ميزانية الدولة حيث تم في إطار برنامج دعم القطاع الصحي بانتدابات استثنائية في سنة 2019 وقد تم تخصيص هذه النسبة بالنسبة لاختصاص التدليك الطبي وذلك إلى حدود دفعة سنة 2013. هذ وسيتم اعتماد هذه النسبة إذا تم الترخيص في حصة انتداب لوزارة الصحة في ميزانية الدولة لسنة . 2024 3- خطة وطنية عملية للإحاطة صحيا بمرضى السيلياك. يعتبر مرض السيلياك هو أحد أمراض المناعة الذاتية المزمنة فعندما يتناول المصاب بالسيلياك غذاء يحتوي على مادة الجلوتين فإن الجهاز المناعي يستجيب لهذه المادة عن

		طريق مهاجمة الأمعاء الدقيقة . في تونس يقدر إصابة 1 على 100 شخص بهذا المرض . لا يوجد علاج يشفي تماما من السيلياك لكن إتباع نظام غذائي خال من الجلوتين (القمح، الشعير الشوفان.....) يساعد للتحكم في الأعراض والوقاية من المضاعفات . هذا ويتم اعتماد بروتوكول علاجي للفحص والمتابعة" Un protocole thérapeutique de dépistage et de traitement" يتم إعتماده من طرف الأطباء في كل العالم

السؤال الكتابي

للنائب عبد الجليل الهاني

الموضوع :سؤال كتابي حول تردي الخدمات الصحية بالدائرة الصحية بوعرقوب والدائرة الصحية بني خلاد من ولاية نابل .

تحية وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

1-ما هو سبب غلق مستوصف منطقة بوسهم من معتمدية بوعرقوب و عدم تعويض الإطارات الطبية والشبه طبية الذين بلغوا سن التقاعد بكامل الدائرة؟

2-بماذا تفسرون النقص الفادح وأحيانا الانعدام الكلي لمدة طويلة لأدوية الأمراض المزمنة المسندة للمركز الوسيط بمعتمدية بو عرقوب والمستشفى المحلي بني خلاد مما أثار موجة من التذمر لدى المرضى خاصة ضعاف الحال حيث بات خطر الموت يهدد حياتهم؟

3-ما هو سبب توقف عيادات الطب العام بجميع مستوصفات دائرة بو عرقوب واقتصارها على يوم واحد في الأسبوع بدائرة بني خلاد وكذلك النقص في الأطباء والفقدان الكلي الأدوية؟

4-هل لدى وزارتكم خطة لاستئناف برنامج العيادات الطبية المدرسية للاستقصاء المبكر خلال السنة الدراسية القادمة باعتبار توقفها هذه السنة واقتصار الطب المدرسي على عمليات التلقيح؟

5-هل تم إدراج ضمن مخطط التنمية 2025/2023 لولاية نابل مشروع تحويل المركز الوسيط للصحة ببوعرقوب إلى مستشفى محلي وهل تولت الوزارة القيام بالدراسات الضرورية لذلك خاصة بعد تحوز الوزارة بقطعة أرض هامة مساحتها تفوق 2.4 هكتار منذ سنة 2013 بغاية انجاز المشروع؟

ولكم جزيل الشكر

إجابة السيد وزير الصحة

النائب	موضوع السؤال الكتابي	الإجابة
السيد عبد الجليل الهاني	**حول تردي الخدمات الصحية بالدائرة الصحية بوعرقوب والدائرة الصحية بنى خلاد نابل،** 1-ما هو سبب غلق مستوصف منطقة بوسهم من معتمدية بو عرقوب وعدم تعويض الإطارات الطبية والشبه طبية الذين بلغوا سن التقاعد بكامل الدائرة؟ 2-بماذا تفسرون النقص الفادح وأحيانا الانعدام الكلي لمدة طويلة لأدوية الأمراض المزمنة المسندة للمركز الوسيط بمعتمدية بو عرقوب والمستشفى المحلي بني خلاد مما أثار موجة من التذمر لدى المرضى خاصة ضعاف الحال حيث بات خطر الموت يهدد حياتهم ؟ 3-ما هو سبب توقف عيادات الطب العام بجميع مستوصفات دائرة بو عرقوب واقتصارها على يوم واحد في الأسبوع بدائرة بني خلاد وكذلك النقص في الأطباء والفقدان الكلي الأدوية؟ 4-هل لدى وزارتكم خطة لاستئناف برنامج العيادات الطبية المدرسية للاستقصاء المبكر	بالنسبة لغلق مركز الصحة الأساسية بمنطقة بوسهم من معتمدية بوعرقوب يعود إلى الإحالة على التقاعد للمرض أصيل المنطقة وعدم القدرة على تعويضه نظرا للنقص في الموارد البشرية والانتدابات ولحل هذا الإشكال تم الالتجاء إلى توجيه فريق متنقل إلى المركز مرة في الأسبوع يضم طبيب وقابلة وممرضين (1 التلقيح و1 للخدمات الأخرى) علما أن هذا المركز من صنف 2 (معدل العيادات الطبية به 3مرضى/الحصة الأسبوعية) ويبعد3 كم على مركزي الصحة الأساسية بني وائل (معدل العيادات الطبية 7/الحصة الأسبوعية) والمشروحة(معدل العيادات الطبية 10/ الحصة الأسبوعية) و 6 كم على مركز الوسيط ببوعرقوب (معدل العيادات الطبية 41/ الحصة اليومية) يعود نقص الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة إلى بعض إشكاليات التزود لدى الصيدلية المركزية وهذه الإشكاليات المرتبطة أساسا بمدى توفر السيولة في طريقها الى التحسن تبعا لدعم الدولة لفائدة الصيدلية المركزية. بالنسبة للنقص في الإطار الطبي بالدائرة الصحية ببوعرقوب التي تتبع المستشفى المحلي بقرمبالية (15 كم) وتضم مركز وسيط (6/6) و7مراكز صحة أساسية (6/1) يؤمن العمل بها طبيبين أحدهما في عطلة مرضية طويلة الأمد منذ أشهر مما أثر على نشاط المركز الوسيط ولحل هذا الإشكال، بادرت

	خلال السنة الدراسية القادمة باعتبار توقفها هذه السنة واقتصار الطب المدرسي على عمليات التلقيح؟ 5-هل تم إدراج ضمن مخطط التنمية 2025/2023 لولاية نابل مشروع تحويل المركز الوسيط للصحة ببوعرقوب إلى مستشفى محلي وهل تولت الوزارة القيام بالدراسات الضرورية لذلك خاصة بعد تحوز الوزارة بقطعة أرض هامة مساحتها تفوق 2.4هكتار منذ سنة 2013 بغاية انجاز المشروع	إدارة الطب العام بجميع مستوصفات المستشفى الى إعادة تنظيم برنامج عمل أطباء الدائرتين الصحيتين بقرمبالية وبوعرقوب لضمان استمرارية دائرة بوعرقوب واقتصارها على الخدمات بكل مراكز الصحة الأساسية . -يتم النظر في إحداث مستشفى محلي ببوعرقوب حسب الأولويات وحسب الإمكانيات المتاحة . بالنسبة للموارد البشرية سيتم توفيرها حسب الأولويات وذلك في إطار برنامج الانتدابات لسنة 2024 وكذلك برنامج تسوية عمال الحظائر الدفعة الثانية والثالثة . **-بالنسبة للمشاريع المدرجة بالمخطط 2025/2023 لولاية نابل:** بالنسبة للدائرة الصحية ببوعرقوب تم الموافقة على تعويض مركز الصحة الأساسية ببني وائل من قبل اللجنة الطبية المدرسية للاستقصاء الوطنية للإحداثات بوزارة الصحة وسيتم بناؤه حال توفر الاعتمادات الضرورية كما تم إدراج بمخطط التنمية المبكر خلال السنة الدراسية لولاية نابل تهيئة وتوسعة البنايات الصحية بكل من الحمامات، بوعرقوب، قربة، قليبية الهوارية وقرنبالية بكلفة 8 مليون دينار وسيتم الشروع في الدراسات إثر ترسيم هذه المشاريع بميزانية الاستثمار.

السؤال الكتابي

للنائب نزار الصديق

<u>عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بالسؤال الكتابي التالي إلى السيد وزير الداخلية</u>

تحية طيبة وبعد

الموضوع :<u>حول آجال انطلاق أشغال القسط الثاني من المستشفى الجهوي بنفطة من ولاية توزر</u>

نظرا لما آلت إليه البنية التحتية للمستشفى الجهوي بنقطة " المبنى القديم " باعتبار تقادمها إلى درجة إغلاق عديد الأقسام الآيلة أصلا للسقوط .

قد تمت برمجة احداث مستشفى جهوي بنقطة ضمن الميزانية التكميلية لسنة 2012 وقد شارفت أشغال القسط الأول على الانتهاء، أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال التالي:

<u>السؤال :متى يتم الانطلاق في أشغال القسط الثاني الخاصة بالمستشفى الجهوي بنفطة؟</u>

إجابة السيد وزير الصحة

النائب	موضوع السؤال الكتابي	الإجابة
السيد نزار الصديق	حول آجال انطلاق أشغال القسط الثاني من المستشفى الجهوي بنفطة من ولاية توزر: نظرا لما آلت إليه البنية التحتية للمستشفى الجهوي بنقطة " المبنى القديم " باعتبار تقادمها إلى درجة إغلاق عديد الأقسام الآيلة أصلا للسقوط . قد تمت برمجة احداث مستشفى جهوي بنقطة ضمن الميزانية التكميلية لسنة 2012 وقدشارفت أشغال القسط الأول على الانتهاء، أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال التالي: السؤال متى يتم الانطلاق في أشغال القسط الثاني الخاصة بالمستشفى الجهوي بنفطة؟	**بالنسبة للانطلاق في أشغال القسط الثاني الخاص بالمستشفى الجهوي بنفطة:** تم بتاريخ 14 جويلية 2023 اجتماع اللجنة الداخلية للبنايات المدنية بالإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بتوزر وتم تعيين المصممين الخاصين بالقسط الثاني من المستشفى الجهوي بنفطة من ولاية توزر لمواصلة الدراسات وإعداد ملف طلب العروض .

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بسؤال كتابي الى السيد وزير الصحة

الموضوع :سؤال كتابي حول آلة scanner بالمستشفى الجهوي بولاية سليانة وإنجاز وحدة صحية بمنطقة أولاد سلامة - سليانة الجنوبية .

1. إن المستشفى الجهوي بولاية سليانة يفتقر إلى آلة scanner منذ ما يزيد عن السنتين ونصف وهو ما يزيد في معاناة أعوان المستشفى والمواطنين خاصة في الحالات الصحية الحرجة جدا والتي تستدعي التدخل العاجل .

2. إن منطقة أولاد سلامة تعاني من عدم وجود وحدة صحية داخل التجمع السكاني علما وأن الأهالي تقدموا بقطعة أرض لفائدة وزارة الصحة لبناء وحدة صحية لكن لم تستجب الوزارة لهذا الطلب كما نعلمكم بأن أقرب وحدة صحية للتجمع السكني أولاد سلامة تبعد 7كيلومترات، كما أنّ نفس هاته الوحدة الصحية توجد بمنطقة مهجورة لم تعد آهلة بالسكان .

نرجو منكم التدخل العاجل لفائدة المناطق المذكورة .

إجابة السيد وزير الصحة

المرجع :مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2023-26-00001079-3000

مضمون السؤال الكتابي للنائبة :

حول الة المفراس SCANNER بالمستشفى الجهوي بولاية سليانة +انجاز وحدة صحية بمنطقة أولاد سلامة سليانة الشمالية .

1/السؤال:

تم ادراج المستشفى الجهوي بولاية سليانة ضمن قائمة المستشفيات المستفيدة من دفعة الات السكانار التي سيتم توزيعها خلال سنة 2023 مع حرمان المرضى منذ سنتي من اجراء مثل هذا الكشف الطبي المختص .

الجواب :

تم برمجة اقتناء جهاز مفراس scanner في إطار الشراءات المجمعة ضمن برنامج الصحة عزيزة 2 الممول من قبل الاتحاد الأوروبي خلال السداسي الأول لسنة 2024.

2/السؤال :

مدى إمكانية بعث وحدة صحية بمنطقة أولاد سلامة علما لعدم تواجد وحدة صحية بها وأن الأهالي يمكن أن يتقدموا بقطعة أرض للغرض لتفادي توجههم للتداوي لأقرب وحدة تبعد 07 كيلومتر .

الجواب :

باعتبار المعطيات التالية والتي لا تسمح بإدراج بناء مركز صحة أساسية بمنطقة أولاد سلامة من عمادة مصوج نظرا لوجود مناطق أخرى بالولاية ذات أولوية :

*عدد السكان = 600 ساكن

*أقرب مركز صحة أساسية : مصوج(4) كلم

*أقرب مستشفى : المستشفى الجهوي بسليانة ومجمع الصحة الأساسية بسليانة (15 كلم) .

*تتم العيادات الطبية بمركز الصحة الأساسية مصوج.

*عدد التلاميذ بالمدرسة الابتدائية الخزامي = 48 تلميذا.

السؤال الكتابي

للنائب جلال خدمي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بالسؤال الكتابي التالي الى السيد وزير الداخلية

تحية طيبة وبعد،

الموضوع:حول فتح مركز الصحة الأساسية بعمادة الرابطة من معتمدية سيدي على بن عون من ولاية سيدي بوزيد

حيث استبشر أهالي المنطقة بإحداث مركز جديد للصحة الأساسية بعمادة الرابطة من معتمدية سيدي علي بن عون من ولاية سيدي بوزيد بمواصفات جيدة ما يمكنه من الحصول على سبل العلاج الجيد وتقديم الخدمات الصحية المطلوبة بعد ما كان الأهالي يعانون من الخدمات الصحية المسدية من مركز الصحة الأساسي القديم ما جعلهم يتنقلون الى مناطق أخرى لتلقي العلاج نظرا لرداءة الخدمات بالمركز المذكور، حيث أن الأهالي لا يتمتعون الا بعيادة واحدة في الأسبوع وهو ما جعل عدد المنتفعين قليل جدا .

كما تجدر الإشارة الى أن عدد سكان المنطقة يتجاوز ال 10 الاف ساكن .

وعلى هذا الأساس نطالب جنابكم المحترم بفتح المركز الجديد " مركز الصحة الأساسي بعمادة الرابطة " وتمكين المواطنين من عبادتين في الأسبوع على الأقل وحارس للمقر .

السؤال :هل من الممكن تحديد موعد فتح مركز الصحة الأساسي بعمادة الرابطة من معتمدية سيدي علي بن عون بنظام العيادتين في الأسبوع؟

إجابة السيد وزير الصحة

المرجع :مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2023-26-00001079-3000

مضمون السؤال الكتابي للنائب :جلال خدمي

حول فتح مركز الصحة الأساسية بعمادة الرابطة من معتمدية *سيدي* علي بن عون من *ولاية سيدي* بوزيد بمواصفات جديدة

وحيث أن الأهالي حاليا يتمتعون ب 01 عيادة أسبوعية بالمركز الصحة الأساسية القديم مما أجبر الأهالي الجهة (10ألاف ساكن) للتوجه لمؤسسات أخرى للمداواة.

1/هل من الممكن تحديد موعد لموعد فتح مركز الصحة الأساسية بعمادة سيدي علي بن عون بنظام الحصتين في الأسبوع؟

مضمون الإجابة :

تمت برمجة فتح مركز الصحة الأساسية صنف 1 بعمادة الرابطة من معتمدية سيدي علي بن عون من ولاية سيدي بوزيد بمواصفات جديدة خلال النصف الثاني لشهر سبتمبر 2023 بنظام الحصتين في الأسبوع بعد ما تم من تخطي الصعوبات بصفة تشاركية بين السلط الجهوية وخصوصا السيد والي الجهة والمدير الجهوي للصحة وممثلي عن المجتمع المدني لتوفير 02 عملة حراسة وتحسيس المنتفعين

بأهمية فتح المقر الجديد الى جانب ما وفرته وزارة الصحة من 03 أعوان صحة وتجهيزات الطبية والتجهيزات الكهربائية وخزان الماء وبناء المقر الجديد للمركز الصحي.

السؤال الكتابي

للنائب محمد علي فنيرة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي

الموضوع :الهبات التي تحصل عليها مستشفى قرمبالية .

تحية وبعد،

يشرفني أن أطلب منكم تمكيني في قائمة في الهبات العينية التي تحصل عليها مستشفى قرمبالية خلال تفشي جائحة كورونا إلى غاية اليوم مع التنصيص على طبيعة الهبة الحالة التي هي عليها في تاريخ تسلّمها وبعد استغلالها .

كما بلغنا أن العديد منها اختفى أو لم يعد صالحا للاستغلال.

الرجاء مدنا بجرد لهذه الهبات وأسباب اختفاءها .

إجابة السيد وزير الصحة

المرجع :مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2023-26-00001217-3000.

حول الهبات العينية المتحصل عليها مستشفى قرمبالية خلال تفشي جائحة كورونا

مضمون السؤال الكتابي:

"المطلوب الإفادة بجرد في الهبات **العينية** التي تحصل عليها مستشفى قرمبالية خلال تفشي جائحة كورونا الى غاية اليوم مع التنصيص على طبيعة الهبة والحالة التي هي عليها بتاريخ تسلمها وبعد استغلالها والأسباب في حالة اختفاء عدد منها "

مضمون الإجابة:

نعلمكم أنه تم جرد الهبات العينية التي تحصل عليها مستشفى قرمبالية خلال تفشي جائحة كورونا وتدوينها ضمن التقارير الإدارية لسنوات 2022 2021-2020- مع استغلال هذه الهبات على أفضل وجه ويتم صيانة المعدات بصفة دورية عند توزيعها على الأقسام والوحدات الاستشفائية والأعوان الصحيين والمواطنين عند الاقتضاء.

أما في خصوص" المكثفات الأوكسيجين" فيتم تسليمها عدد منها للمواطنين لاستعمالها بمقر سكناهم لتفادي طول اقامتهم بالمستشفى وتعرضهم للعدوى المتكررة أو لعدوى بجراثيم أخرى وخصوصا منهم المسنين والمصابين بأمراض مزمنة ومن لديهم نقص في المناعة ولتمكين مرضى اخرين من الإقامة بالمستشفى .

كما يتم هذا الاجراء بعد الاستشارة الطبية من طرف الإطارات الطبية المباشرة للحالة المرضية وتحرير التزام كتابي من طرف المنتفع في التسلم وقد تم تسجيل عديد المرات عدم وفاء مواطنين بإرجاع الآلة الطبية في أجل العشرة أيام ويتم ذلك بعد الالحاح والاتصالات اليومية المباشرة .

ويتواجد حاليا 12 " مكثفات أوكسيجين " لدى مواطنين ولم تتمكن مصالح المستشفى من استرجاعهم الى حد هذا التاريخ والمحاولات ما زالت متواصلة معهم السلط المحلية والسادة العمد بالجهة بالتنسيق مع السلط المحلية والسادة العمد بالجهة.

كما يتواجد 04 " مكثفات أوكسيجين "بالقسم الداخلي بالمستشفى لدعم وترشيد الاستهلاك.

كم لم يقع التمكن من صيانة عدد 07 " مكثف أوكسيجين" لعدم توفر قطع الغيار الازمة في السوق التونسية.

ويوجد 31 عدد " مكثفات أوكسيجين "بالمغازة مع تدعيم مراكز الصحة الأساسية بمكثفات الأوكسيجين عند الطلب.

أما فيما يخص "الكمامات" فتم استغلالها ويتوفر لدى المستشفى حاليا 6800 كمامة عادية و12000 كمامة جراحية.

السؤال الكتابي

للنائب أحمد بنور

الموضوع :طلب تقديم توضيحات بخصوص رفض تنفيذ قرارات قضائية بالإيواء الوجوبي لمرضى نفسانيين .

تبعا لمعاينة عدم تنفيذ قرارات قضائية بالإيواء الوجوبي لمرضى نفسانيين بمستشفى الرازي أو غيره من المستشفيات داخل تراب الجمهورية وما ترتب عن ذلك من حرمان للمعنيين بالأمر من حقهم في الصحة ومن تدهور جلي لحالاتهم النفسية والجسدية، أطلب منكم تقديم تفسيراتكم بخصوص هذه المسالة وخاصة توضيح ما يلي :

1- الإجراءات المتخذة من سيادتكم لتفعيل الإجراءات المعلن عنها خلال جلسة العمل المشتركة مع وزارة العدل بتاريخ 23 جانفي 2023 لقبول هؤلاء المرضى بمستشفيات داخل تراب الجمهورية .هل أصدرتم تعليماتكم للتكفل بهم بمستشفيات داخل الجمهورية وما العائق الذي حال دون تنفيذ الإجراءات العاجلة المعلنة الى حد هذا التاريخ .

2-لماذا تم اغلاق المراكز الصحية التي كانت في السابق تتولى تنفيذ قرارات الايواء الوجوبي والمتواجدة بالقيروان وصفاقس .

3- ما هي المدة الفعلية لانتظار مريض نفسي لتلقي علاج بالمستشفى في إطار الايواء الوجوبي .

4-ماهي خطة الوزارة لحلحلة الأزمة الحالية وما هو الأفق المحدد لتفعيلها .

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

المرجع: مكتوب السيد رئيس مجلس نواب عدد 2023-26-00001395-3000

مضمون السؤال الكتابي والإجابة:

السؤال :حول تقديم توضيحات بخصوص رفض تنفيذ قرارات قضائية بالإيواء الوجوبي لمرضى نفسانيين .

تبعا لمعاينة تنفيذ قرارات قضائية بالإيواء الوجوبي لمرضى نفسانيين بمستشفى الرازي بمنوبة أو غيره من المستشفيات داخل تراب الجمهورية وما يترتب عن ذلك من حرمان للمعنيين بالأمر من

حقهم في الصحة ومن تدهور جلي لحالتهم النفسية والجسدية أطلب منكم تقديم تفسيرات بخصوص المسألة وخاصة توضيح ما يلي

1/الاجراءات المتخذة من مصالح الوزارة لتفعيل الاجراءات المعلن عنها خلال جلسة العمل المشتركة مع وزارة العدل بتاريخ 23 جانفي 2023لقبول هؤلاء المرضى بمستشفيات داخل تراب الجمهورية . وما تم من اصدار من تعليمات للتكفل بهم وما العائق الذي حال دون تنفيذ الاجراءات العاجلة المعلنة الى حدود هذا التاريخ .

2لماذا تم اغلاق المراكز الحية التي كانت في السابق تتولى تنفيذ قرارات الايواء الوجوبي و المتواجدة بالقيروان و صفاقس.

3/ماهي المدة الفعلية لانتظار مريض نفسي لتلقي علاج بالمستشفى في اطار الايواء الوجوبي.

4/ماهي خطة الوزارة لحلحلة الأزمة الحالية وما هو الأفق المحدد لتفعيلها.

الاجابة:

يشهد الإيواء الوجوبي للمرضي النفسين صعوبات تسعي وزارة الصحة للحد من هذه الصعوبات وذلك بإقرار جملة من القرارات :

1.المرضي الذي صدر في شأنهم حكم بالإيواء الوجوبي سواء المؤقت أو التام ، وصدر في شأنهم عدم المسؤولية عن أفعالهم ويستوجب إيوائهم بقسم الطب النفسي الشرعي بمستشفى الرازي وهو القسم الطب النفسي الشرعي الوحيد بتونس .مما انجر عنه اكتظاظ بمستشفى الرازي

2. الإيواء الوجوبي يتم حسب تقسيم جغرافي معترف به بين وزارة الصحة و وزارة العدل:

Sectorisation de l'hospitalisation d'office

Structure sanitaire	Gouvernorat
Hopital Razi Manouba	Tunis- Ariana- Manouba-BenArous-Bizerte-Jendouba-Béja-Kef-Siliana-Nabeul-Zaghouan
Hopital Taher Sfar Mahdia	Mahdia-Sidi-bouzid
Hopital Fattouma Bourguiba Monastir	Monastir-Sousse
Hopital Hédi Chaker Sfax	Gabès –Gébili Médenine-Tatouine-Sfax-Tozeur
Hopital Iben Jazzar Kairouan	Kairouan-Gafsa-Kasserine

3. تهيئة وتوسيع طاقة استيعاب قسم الطب النفسي الشرعي بمستشفى الرازي :في طور الإنجاز .

4. تفعيل اللجان الجهوية للصحة النفسية بالمستشفيات التي تضم أقسام الطب النفسي :تم تفعيلها .

5. مراجعة القانون 92-83 المؤرخ في 3 أوت 1992 المتعلق بالصحة النفسية وظروف الإيواء بسب الاضطرابات العقلية: في طور الدراسة .

6. تغيير صبغة سجن الرابطة إلي مستشفى للصحة السجينة تحت إشراف كل من وزارة العدل ووزارة الصحة و إحداث وحدة للأمراض النفسية داخله :مشروع في طور الدراسة بين الوزارتين .

علما وأنه توجد ثلاثة صيغ للإيواء الوجوبي حسب القانون 1992:

*المرضي الذي صدر في شأنهم عدم المسؤولية عن أفعالهم وصدر في شأنهم حكم بالإيواء الوجوبي يستوجب إيوائهم بقسم الطب النفسي الشرعي أنهم مرضي يشكلون خطرا.

*السجناء المحكومين بعدم سماع الدعوة والإيواء الوجوبي بقسم الطب النفسي سجين يقع إيواء هم حسب قائمة انتظار ترتيبية بتاريخ الحكم .

*الايواء الوجوبي متواصل للمرضي الغير المحكومين .

مع الإفادة أن الإيواء الوجوبي يخضع إلى تقسيم جغرافي معين ولم يتم الاستغناء عن أي قسم للطب النفسي مع تزايد ملحوظ وخاصة في ما يتعلق بتزايد عدد المساجين الصادر في شأنهم قرارات إيواء وجوبي تعذر عدد منها تنفيذها للاكتظاظ بمستشفى الرازي.

السؤال الكتابي

للنائبة منال بديدة

عملاً بالفصلين 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب اتقدم بالسؤال الكتابي إلى السيد وزير الصحة

الموضوع :سؤال كتابي حول القطاع الصحي في معتمدية بئر علي بن خليفة

تحية طيبة وبعد،

السؤال الأول :لقد تأخر القبول النهائي لمشروع بناء المستشفى الجهوي بئر علي بن خليفة لأمد تجاوز خمسة عشر سنة ولم يقع تفعيل قسطه الثاني بسبب شبهات فساد في البناء من قبل المقاولين المتعاقبين على المشروع فهل قامت الوزارة بفتح تحقيق في الموضوع والقيام باختبار للوقوف على مدى سلامة المبنى ومدى قابليته لاستقبال المرضى؟

السؤال الثاني :تشكو مستوصفات الجهة من هشاشة البنية التحتية ونقص فادح في الموارد البشرية وعدم ربطها بشبكة الماء الصالح للشراب الأمر الذي جعل الإطار الطبي وشبه الطبي والمرضى يعانون من الظروف الغير ملائمة، فما هو برنامجكم لتطوير المستوصفات الموجودة وتحسين خدماتها استجابة لتوجهات الدولة بعد 25 جويلية 2021 والمتمثلة خاصة في توزيع عادل للحقوق بين المواطنين على كافة ربوع الوطن ؟؟ وهل سيقع بناء مستوصفات جديدة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية؟؟؟

السؤال الثالث :ما هو برنامج الوزارة لتحسين الخدمات الصحية بالمستشفى الجهوي بئر علي بن خليفة وهل سيقع توفير التجهيزات المنقوصة إذ لا يعقل مثلا أن يضطر المرضى للتنقل إلى معتمدية مجاورة للقيام بجهاز المنظار بعد الكشف في قسم المعدة بالمستشفى؟ وماهو برنامجكم لتدعيم المستشفى بأطباء الاختصاص اللازمين حتى يقوم بالدور الذي أحدث من أجله؟

إجابة السيد وزير الصحة

المرجع :مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد2023-26-00001079-3000

مضمون السؤال الكتابي للنائبة:

حول القطاع الصحي في معتمدية بئر علي بن خليفة .

1/ السؤال :

"لقد تأخر القبول النهائي لمشروع بناء المستشفى الجهوي بئر علي بن خليفة لأمد تجاوز خمسة عشر سنة ولم يقع تفعيل قسطه الثاني بسبب شبهات فساد في البناء ممن قبل المقاولين المتعاقبين على المشروع

فهل قامت الوزارة بفتح تحقيق في الموضوع والقيام باختبار للوقوف على مدى سلامة المبنى ومدى قابليته لاستقبال المرضى ."

الجواب :

مشروع ذو صبغة جهوية، انطلقت أشغاله منذ جويلية 2013 بمدة إنجاز مبرمجة 365 يوم، وتم التعهد بإنجازه من طرف ثلاث مقاولات (قسط الهندسة المدنية والطرق والشبكات المختلفة، قسط الكهرباء والحماية من الحرائق، قسط السوائل والتكييف المركزي.)

-شهدت عملية بناء القسط الثاني من المستشفى الجهوي ببئر على بن خليفة *عديد* الإشكاليات نظرا للتأخير الكبير في عملية الإنجاز وعدم إيفاء المقاولات المنجزة للأشغال بتعهداتها خاصة بالنسبة للشركة المكلفة بقسط السوائل والتكييف المركزي .

***أهداف المشروع:**

- ✓ تطوير البنية التحتية للتجهيزات الصحية بالمعتمدية
- ✓ تقريب الخدمات الصحية من المواطنين بالمعتمدية

***موقع المشروع** : بئر علي بن خليفة

***الكلفة : 11 مليون دينار**

- ✓ 2.8 م د لإحداث القسط الأول
- ✓ 5.8 م د لإحداث القسط الثاني
- ✓ 0.6 م د لإحداث وحدة تصفية الدم
- ✓ 1.7 م د تجهيزات

***مكونات المشروع :**

- ✓ **القسط الأول** :(قسم استعجالي- قسم التوليد (10 أسرة-) -المخبر قسط أول- القبول والاستقبال- بيت الأموات- المقرات الفنية (مقرات السوائل الطبية- التسخين الصحي- المحول الكهربائي والمولد الكهربائي للنجدة – الحراسة)
- ✓ **القسط الثاني** :(الادارة- المسكن الوظيفي- قسم المخبر (القسط الثاني)- العيادات الخارجية- قسم الأشعة- قسم الأطفال (6 أسرة))- قسم الطب العام) (20سرير))- قسم الجراحة العامة) (15 سرير)- جناح العمليات (يضم 3 قاعات للعمليات))- الصيدلية الداخلية- التعقيم المركزي- المقرات الفنية المطبخ - الغسيل- مقر السواق- المغازة...)
- ✓ **وحدة تصفية الدم:**

وحدة لتصفية الدم بطاقة 12 آلة لتصفية الدم ومركزية لمعالجة المياه

تقدم إنجاز المشروع :

-تم الاستلام النهائي للقسط الأول جانفي 2012

- تم الاستلام النهائي وحدة تصفية الدم أكتوبر 2015

-تم تركيز مركزية معالجة المياه واقتناء الآلات لوحدة تصفية الدم (10آلة للتصفية بكلفة 285 أد)

- تم الاستلام الوقتي لقسط الهندسة المدنية والطرقات والشبكات المختلفة بتاريخ 11 نوفمبر 2020

-لم يتم الاستلام النهائي لقسط الهندسة المدنية والطرقات والشبكات المختلفة لحد الآن نظرا لوجود عدة تحفظات

-تم الاستلام النهائي لقسط الكهرباء والحماية من الحرائق بتاريخ 28ديسمبر 2023

-تجهيزات القسط الأول من مشروع بناء المستشفى الجهوي: تم الاقتناء

-تجهيزات القسط الثاني من مشروع بناء المستشفى الجهوي:

- ❖ قسط أول 800 :ألف دينار (ضمن ميزانية سنة 2014) على النطاق الجهوي :
- ✓ التجهيزات الطبية الثابتة EMT FIXE : 245 أد: تم التركيز والقبول النهائي.
- ✓ السوائل الطبية 168,597 أد: تم التركيز والقبول النهائي .
- ✓ تجهيزات التعقيم والتطهير: 422 أد تم القبول الوقتي 22 جويلية 2020
- ❖ قسط ثاني بتكلفة جملية 1648.830 أد
- ✓ 703.830 أد على النطاق الجهوي .
- ✓ 945 أد على النطاق المركزي .
- ❖ **تجهيزات المطبخ والمغسل وبيت الأموات :**
- ✓ 388 أد نسبة تقدم الإنجاز : 100% % (إستلام (نهائي : 25أوت 2022)
- ❖ **تجهيز المستشفى بشبكة الإعلامية :**
- ✓ 100% (التكلفة 71 ألف دينار).
- ✓ **الاشكاليات الرئيسية :**

قسط الهندسة المدنية والطرق والشبكات المختلفة :لم يتم الاستلام النهائي لهذا القسط نظرا لوجود عدة تحفظات فنية وظهور الشقوق من جديد بمختلف أقسام المستشفى إضافة إلى التفطن لوجود إخلالات على مستوى trottoir et chapes طبقا للمعاينات الميدانية ولتقارير مكتب المراقبة الفنية والمهندس المستشار في الهيكلة المشرف على المشروع.

-**قسط السوائل والتكييف المركزي** :

-لم يتم القبول الوقتي لهذا القسط بعد نظرا لغياب الشركة المكلفة بإنجاز هذا القسط عن المشروع وعدم جديتها، إضافة إلى رفض المهندس المستشار لقسط السوائل والتكييف المركزي مواصلة الإشراف على متابعة الأشغال مما انجر عنه عدم استغلال جناح العمليات نتيجة عدم تشغيل شبكة معالجة الهواء لقاعات العمليات وإجراء التجارب والاختبارات الخاصة بها .

-تم القيام باستشارة فنية من طرف المصالح الجهوية للتجهيز بصفاقس وتعيين مهندس مستشار سوائل آخر لاستكمال الإشراف على إنجاز أشغال قسط السوائل والتكييف المركزي نظرا لرفض المهندس المستشار الأول مواصلة متابعة المشروع .

-في انتظار قيام المهندس المستشار سوائل المكلف بإتمام المعاينات الضرورية وإعداد تقرير فني نهائي متضمن للأشغال الغير مكتملة وللتحفظات لهذا القسط وقيام المصالح الجهوية للتجهيز باستشارة فنية لاستكمال الأشغال لهذا القسط.

2/السؤال :

تشكو مستوصفات الجهة من هشاشة البنية التحتية ونقص فادح في الموارد البشرية عدم ربطها بشبكة الماء الصالح للشراب الأمر الذي جعل الإطار الطبي والشبه الطبي والمرضى يعنون من الظروف الغير الملائمة

فما هو برنامج الوزارة لتطوير المستوصفات المتواجدة وتحسين خدماتها هل سيقع برمجة بناء مستوصفات جديدة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية .

3السؤال : ما هو برنامج الوزارة لتحسين الخدمات الصحية بالمستشفى الجهوي بئر علي بن خليفة و هل سيقع توفير التجهيزات المنقوصة مثل الكشف بالمنظار للمعدة لقسم الجهاز الهضمي مع تدعمه بأطباء الاختصاص

الجواب للسؤالين 2+3

الدائرة الصحية بئر علي بن خليفة :

تشتمل على 16 مركز صحة أساسية وتضم 15 طبيب صحة عمومية (منهم (2 أطباء يعملون بقسم تصفية الدم) 2 أطباء أسنان +1 صيدلي

عدد العيادات الخارجية المؤمنة بالخط الأول لسنة 2022:

عدد العيادات : 48957

الى جانب الخدمات الصحية المسداة بمستشفى بئر علي بئر علي بن خليفة :

طاقة استيعاب المستشفى: 63 سرير منقسمين كما يلي:

قسم طب النساء: 10 أسرة (6 مفعلين)

قسم تصفية الدم: 12 سرير (11 مفعل)

قسم الطب العام: 20 سرير (غير مفعلة)

قسم طب الأطفال: 6 أسرة (غير مفعلة)

قسم الجراحة: 15 سرير (غير مفعلة)

كما يشتمل مستشفى بئر علي بن خليفة على الأقسام والوحدات التالية :

.قسم المخبر

.قسم الصيدلية

.قسم التصوير الطبي

.قسم العيادات الخارجية

.قسم طب الاستعجالي

وحدة طب الأسنان

الطبق الفني :يشتغل 24/24 بالنسبة لقسم الأشعة وقسم المخبر

عدد الاختصاصات المتواجدة بمستشفى بئر علي بن خليفة: 11اختصاص يؤمنها 13 طبيب مختص:

***10أطباء مختصين للصحة:**

الاختصاص	نسق العيادات
جراحة العظام والكلوميات	6/6
طب الاستعجالي	6/6
أمراض الكلى	6/6
أمراض الجهاز الهضمي	6/4
طب الأعصاب	6/3
جراحة المجاري البولية	6/4
البيولوجية الطبية	6/6 (طبيبين)
الأمراض الصدرية	6/6
الأمراض السارية	6/3

***2 أطباء مجندين لأداء الخدمة الوطنية:**

الاختصاص	نسق العيادات
طب الأذن والأنف والحنجرة	6/3
طب الأعصاب	6/1

***طبيب متعاقد:**

الاختصاص	نسق العيادات
طب أمراض النساء والتوليد	6/3

عدد العيادات بقسم الاستعجالي لسنة 2022:

عدد عيادات طب الاختصاص الذي وقع تأمينها في سنة 2022: 8500عيادة

عدد العيادات بقسم الاستعجالي لسنة 2022:

عدد العيادات بقسم الاستعجالي 27559 عيادة

عدد المرضى المحالين الى مؤسسات استشفائية أخرى لسنة 2022:

عدد المرضى المحالين إلى مؤسسات استشفائية أخرى: 1059 إحالة

أسطول سيارات الإسعاف :5 سيارات إسعاف صنف" ب " في حالة جيدة و2 في حالة سيئة

كما تعمل الوزارة على دعم الخارطة الصحية بالجهة بمواصلة الإنجازات من الناحية البنية الأساسية والتجهيزات الطبية والفنية والانتدابات للموارد البشرية المختصة منه أساسا.

السؤال الكتابي الأول

للنائب وليد حاجي

(عملا بالفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بالسؤال الكتابي التالي)

الموضوع: حول إحداث المستشفى الجهوي بحاجب العيون ولاية القيروان

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بإعلامكم أنه تم برمجة مستشفى جهوي بحاجب العيون منذ سنة 2017 إلا أنه إلى حدود اليوم لم تنطلق الأشغال .

ما هي أسباب تأخر الأشغال؟

متى سيتم إحداث المستشفى الجهوي بحاجب العيون؟

ننتظر من سيادتكم مدنا بآخر المستجدات في هذا الموضوع

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

المرجع :مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2023-26-00001079-3000.

مضمون السؤال الكتابي عدد 1 للنائب :

حول إحداث المستشفى الجهوي بحاجب العيون ولاية القيروان

تم برمجة مستشفى جهوي بحاجب العيون منذ سنة 2017 إلا أنه إلى حدود اليوم لم تنطلق الأشغال .

ما هي أسباب تأخر الأشغال؟

متى سيتم إحداث المستشفى الجهوي بحاجب العيون؟

ما هي آخر المستجدات؟

الجواب

تم إعداد البرنامج الوظيفي بكلفة جملية للمشروع طبقا لما تم إدراجه بميزانية سنة 2020 وتم على إثر ذلك مراسلة والي الجهة قصد الانطلاق في الدراسات. تعمل الآن المصالح الجهوية للتجهيز بحرص على المصادقة على هاته الدراسات قصد الإعلان عن طلب العروض وسيقع مراسلة الجهة من طرف المصالح المركزية للصحة قصد الإسراع في الإجراءات عملا على تلبية تطلعات وحاجيات أبناء معتمدية حاجب العيون والمناطق المجاورة لها بالتمتع بخدمات صحية أفضل عن طريق مستشفى جهوي في أقرب الآجال الممكنة.

السؤال الكتابي الثاني

للنائب وليد حاجي

(عملا بالفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بالسؤال الكتابي التالي)

الموضوع: حول مستوصف القنطرة بحاجب العيون ولاية القيروان

تحية طيبة وبعد

أتشرف بإعلام سيادتكم أن مستوصف القنطرة بحاجب العيون قد انطلق في العمل أواخر سنة 2017 إلا أنه وبعد سنة تقريبا تعرّض للتشقق وتمت معاينته من قبل المصالح المختصة فأثبتت هذه المصالح أنه يمثل خطرا وتم غلقه بعد إفراغه من محتوياته.

هل تم فتح تحقيق في الغرض؟

متى ستتم الإصلاحات أو إعادة بناء هذا المستوصف؟

ننتظر من سيادتكم مدنا بآخر المستجدات في هذا الموضوع

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

المرجع :مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2023-26-00001079-3000.

مضمون السؤال الكتابي عدد 2 للنائب :وليد حاجي

السؤال

حول مستوصف القنطرة بحاجب العيون ولاية القيروان والذي انطلقت أشغاله منذ أواخر سنة 2017 الا أنه وبعد سنة تقريبا تعرض للتشقق وتمت معاينته من قبل المصالح المختصة فأثبت أنه يمثل خطرا وتم غلقه بعد افراغه من محتوياته .

متى ستتم الإصلاحات أو إعادة بناء هذ المستوصف .

الجواب

تمت معاينة الأضرار الحاصلة بالبناية من طرف مكتب مراقبة محايد وقام هذا الأخير بمد المصالح الجهوية للتجهيز بما أنه يعتبر مشروع مفوض بتقرير فني في الغرض محملا المسؤولية في جزء منها لمكتب المراقبة الموكل له متابعة التنفيذ وفي جزء ثان للشركة المنجزة، وفي انتظار اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في الغرض من طرف السيد والي القيروان سيقع تذكير الجهة بضرورة استعجال الأمر باعتبار أنه يدخل في خانة المشاريع المعطلة أو المنجزة حديثا وغير مستغلة لوجود مشاكل فنية تحول دون ذلك.

السؤال الكتابي الثالث

للنائب وليد حاجي

(عملا بالفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بالسؤال الكتابي التالي)

الموضوع: حول مستوصف صيادة الشمالية بمنطقة أولاد عمر معتمدية العلاء

أتشرف بإعلام سيادتكم أنه تم غلق مستوصف صيادة الشمالية بمنطقة أولاد عمر العلاء منذ سنة 2019 بسبب عدم صلوحيته وهو آيل للسقوط وبالتالي لا يمكن استغلاله. متى سيتم بناء مستوصف جديد بمنطقة صيادة الشمالية لتعويض المستوصف القديم؟

ننتظر من سيادتكم مدنا بآخر المستجدات في هذا الموضوع

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

المرجع :مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2023-26-00001079-3000

مضمون السؤال الكتابي عدد 3 للنائب:

السؤال:

حول فتح **مستوصف صيادة الشمالية بمنطقة أولاد عمر معتمدية العلاء** ولاية القيروان والذي تم غلقه منذ سنة 2019 بسبب عدم صلوحيته وهو ايل للسقوط وبالتالي لا يمكن استغلاله :

متى سيتم بناء مستوصف جديد بمنطقة صيادة الشمالية لتعويض المستوصف القديم.

الجواب :

مركز الصحة الأساسية صيادة هو مركز صحي صنف "2" يقع على بعد 25 كلم من المستشفى المحلي بالعلا بمنطقة جبلية وعرة تم انجازه في التسعينات الطريق الرابطة في حالة رديئة مع عدم توفر وسائل نقل عمومي.

علما أن عدد المتساكنين في منطقة صيادة ضئيل مع وجود مركز صحة أساسية صنف "4" على بعد حوالي 5 كلم.

بخصوص حالة البناية فهو غير آيل للسقوط إلا انه يستوجب الصيانة

-بخصوص الخدمات الصحية قد توقفت أثناء جائحة كورونا وفترة الصيانة الداخلية للمركز التي تمت باعتمادات ذاتية

و في هذا الصدد تم عقد جلسة عمل لفريق التصرف يوم 2023/05/15 لمواصلة تقديم الخدمات الصحية بالمركز المذكور في انتظار إعداد الدراسة للتهيئة و الصيانة من طرف إدارة التجهيز مع تخصيص الاعتمادات.

السؤال الكتابي

للنائبة سيرين بوصندل

الموضوع :سؤال كتابي إلى السيد وزير الصحة حول إحداث قسم استعجالي بدائرة منزل عبد الرحمان جرزونة ومنزل جميل، ووحدة تحاليل طبية بالدائرة البلدية منزل الرحمان .

تحية وبعد،

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي للمجلس والفصل 114من الدستور، وفي إطار متابعتنا للوضع الصحي بدائرتنا الانتخابية التي تتميز باحتوائها لقطب تكنولوجي وقطب جامعي ومؤسسات صناعية داخل المنطقة الصناعية وخارجها إلى أن تمتد إلى منطقة العزيب وتعتبر من أكبر المناطق السكنية، وحيث أن هذه المنطقة تقع ما قبل الجسر المتحرك وشهدت العديد من الكوارث وحالات وفاة الحوامل والمتضررين من حوادث الشغل وحوادث الطرقات خاصة .

وحيث أن طاقة استيعاب قسم الاستعجالي بمستشفى بوقطفة أصبحت محدودة، وحيث أن أشكال تذمر المواطنين واحتجاجهم قد أصبحت متزايدة نتيجة تكبدهم مشقة الانتقال إلى قسم الاستعجالي بمستشفى الحبيب بوقطفة .وحيث أن الفصل الثالث والأربعين من الدستور ينصّ على أن الدولة تضمن الرعاية الصحية لكل مواطن وتوفر الإمكانيات الضرورية لضمان السلامة وجودة الخدمات الصحية .

لذا ولهذا الأسباب

أتوجه إلى السيد الوزير بالسؤالين التاليين :

- **هل تعتبر مصالح وزارة الصحة أن إحداث قسم استعجالي بدائرتنا أصبح حاجة أكيدة وملحة نتيجة للمعطيات الموضوعية المذكورة .وإذا كان ذلك كذلك ففي أي مرحلة وصلت برمجة القسم الاستعجالي .**
- **نتيجة المشقة التي يتحملها المواطنون بمنزل عبد الرحمان في التنقل إلى مدينة بنزرت أو إحدى المعتمديات المجاورة للقيام بالتحاليل الطبية وخاصة الشيوخ منهم وذوي الاحتياجات الخصوصية، هل يمكن أن تبرمج الوزارة إحداث نواة داخل المستوصف المحلي للقيام بالتحاليل الضرورية، وإن تعذر ذلك مؤقتا، هل يمكن للوزارة إحداث نقطة أخذ العينات والتكفل بآليات إرسالها إلى مخابر التحليل بإحدى المعتمديات المجاورة ثم استرجاع نتيجتها بعد ذلك .**

وتقبلوا سيدي الوزير فائق احترامنا .

إجابة السيد وزير الصحة

المرجع :مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2023-26-00001334-3000

مضمون السؤال الكتابي والاجابة:

السؤال :

حول احداث قسم استعجالي ونواة لوحدة تحاليل طبية بدائرة عبد الرحمان بولاية بنزرت لتغطي متساكني جرزونة- ومنزل جميل وبدائرة عبد الرحمان

حيث أن طاقة استيعاب قسم الاستعجالي بمستشفى بوقطفة بنزرت أصبحت محدودة وحيث أن حاجيات المواطنين جرزونة ومنزل عبد الرحمان ومنزل جميل للخدمات الطبية الاستعجالية في تزايد مستمر وتهم المتساكنين في المنطقة ما قبل الجسر المتحرك والمتعاملين مع القطب التكنولوجي والقطب الجامعي والمؤسسات الصناعية المتمركزة بالجهة إضافة الى المتضررين من حوادث الشغل وحوادث الطرقات .

المطلب

1/ هل تعتبر مصالح وزارة الصحة أن احداث قسم استعجالي بدائرة منزل عبد الرحمان بنزرت أصبح حاجة أكيدة للمعطيات الانفة الذكر :

2/ و اذا كان ذلك كذلك ففي أي مرحلة وصلت برمجة القسم الاستعجالي :

3/ هل يمكن للوزارة أن تبرمج احداث نواة للتحاليل الطبية الضرورية داخل المستوصف المحلي وأن تعذر ذلك مؤقتا إحداث نقطة لأخذ العينات والتكفل بآليات إرسائها إلى إحدى المخابر المتواجدة بالجهة ثم استرجاع نتائجها بعد ذلك :

الاجابة :

1/ حسب الخارطة الصحية ببنزرت وتصنيف مراكز الصحة الأساسية فان منزل عبد الرحمان تنتمي للدائرة الصحية بمنزل جميل وتضم مركز رعاية صحية أساسية صنف3 .

2/ أما في ما يخص إحداث قسم للحالات الاستعجالية لتلبية حاجيات مواطني الدائرة الصحة بجرزونة والدائرة الصحة بمنزل جميل بما في ذلك منزل عبد الرحمان فانه لم يتم برمجة هذا المشروع في إطار المخطط الخماسي الحالي وسيتم النظر في إمكانية ادراجه في المخطط القادم مع أهمية الاستجابة الفورية لنقل الحالات الاستعجالية المستوجبة للمستشفى الجامعي الحبيب بوقطفة بنزرت لتلقي الإسعافات والخدمات الطبية الازمة.

3/ لا يمكن حاليا برمجة مخبر تحاليل طبية بمركز الرعاية الصحية بمنزل عبد الرحمان نظرا لأنه مصنف كمركز رعاية صحية أساسية صنف 3 وأن مخبر التحاليل المتواجد بمركز الرعاية الصحية الأساسية بمنزل جميل والذي هو من صنف 4 يتولى توفير خدمات التحاليل الطبية والتصوير بالأشعة بالنسبة لمواطني كل الدائرة

الصحية بمنزل جميل بما في ذلك منزل عبد الرحمان ومنزل جميل والعزيب .

أما فيما يتعلق بمقترح احداث نقطة لأخذ العينات التحاليل الطبية بمركز الرعاية الصحية الأساسية بمنزل عبد الرحمان يعتبر مقترح وجيه لتفادي تنقل المرضى فيمكن النظر في إمكانية إحداثها خلال سنة 2024.

السؤال الكتابي

للنائب عصام البحري جابرى

الموضوع :مركز الأورام السرطانية ووحدة هشاشة العظام

تحية طيبة

عملا بالفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي من مجلس نواب الشعب وفي إطار الدور الرقابي للسياسات العامة للدولة ولقرار رئيس الجمهورية بأحداث مركز الأورام السرطانية ووحدة هشاشة العظام نتوجه إليكم بالسؤال الكتابي

1- في اطار متابعة سياسة العامة للدولة و قرار رئيس الجمهورية بإحداث مركز الأورام السرطانية ووحدة هشاشة العظام تم الاعلام على زيارة الوفد الصيني بالنسبة لمركز الأورام السرطانية فقط اذن ما هى خطوات الوزارة لإحداث وحدة هشاشة العظام

2- هل قامت وزارة الصحة بتقرير على خطورة الأوضاع والعلاقة بين التلوث والامراض السرطانية والسارية بولاية قابس

3- متى سيتم انتداب طبيب اشعة بالمستشفى الجهوي بقابس

في انتظار ردكم تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير الصحة

المرجع :مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2023-26-0001433-3000

موضوع السؤال :

حول مركز الأورام السرطانية ووحدة هشاشة العظام بقابس .

الاجابة :

وبعد تبعا لمضمون السؤال الكتابي حول مركز الأورام السرطانية ووحدة هشاشة العظام بقابس نمدكم بالمعطيات كالآتي:

-1-بالنسبة لمشروع مركز الأورام السرطانية ووحدة هشاشة العظام بقابس

في إطار متابعة سياسة العامة للدولة **وقرار السيد رئيس الجمهورية** بإحداث مركز الأورام السرطانية ووحدة هشاشة العظام فقد تم استقبال الوفد الصيني بتاريخ 26 أوت 2023 وخلال مدة 04 أيام تم عقد عدة اجتماعات مع الأطراف المتدخلة في المشروع على المستوى الجهوي وتم الاتفاق على ابرام الاتفاقية في أنسب الآجال كمرحلة أولى لإحداث مركز الأورام السرطانية وتواصل المجهودات في ما يتعلق بعث وحدة هشاشة العظام بولاية قابس

2- بالنسبة ما قامت به وزارة الصحة من تقرير حول خطورة الأوضاع والعلاقة بين التلوث والأمراض السرطانية والسارية بولاية قابس:

تهتم وزارة الصحة بدعم البرامج الوقائية التي تهدف الأمراض المتعلقة بصحة البيئة بمدينة قابس وذلك بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالبيئة خاصة منها مقاومة التلوث الذي يمكن ان يهدد الصحة العامة وبحث ومتابعة الصناعيين بتجهيز الوحدات الصناعية بآليات مقاومة التلوث وإعداد دراسة تتعلق بوضع مخطط للتصرف في نوعية الهواء " بولاية قابس لتتلاءم نوعية الهواء بالجهة مع المواصفات التونسية ويعتبر تفعيل مخرجات هذه الدراسة نقلة نوعية في مجال نوعية الهواء بمدينة قابس والمحافظة على صحة مواطنيها .

وقد تم في إطار مشروع الحوكمة بولاية قابس، الممول من طرف الاتحاد الاوروبي على مستوى وزارة البيئة وباقتراح من وزارة الصحة كعضو في لجنة القيادة لهذه الدراسة انجاز الدراسة المتعلقة بتقييم التأثيرات الصحية المنجرة عن التلوث ومدى علاقة الأنشطة الصناعية بالجهة ببعض الأمراض المتفشية فيها وذلك خلال سنة 2016والتي خلصت نتائج هذه الدراسة إلى أن البيانات المتوفرة تثبت إرتفاع مؤشرات التلوث الهوائي بمدينة قابس وأن متوسط المستويات قابلة للمقارنة مع بعض الولايات الأخرى وليس هنالك تفرد لمدينة قابس في هذا المجال وتبعا لذلك يتوقع أن الأمراض الناجمة عن تلوث الهواء بمدينة قابس سيكون لها نفس مستويات الخطر بالمقارنة مع المناطق التي تشهد نفس مستويات التلوث بالبلاد التونسية مع الاشارة وأنه تبعا للإحصائيات المتوفرة يمكن ملاحظة ارتفاع في عدد مرضى السرطان في مدينة قابس 2969 سنة 2020 إلى 4036 سنة 2022 ولا تنفرد مدينة قابس بهذا الارتفاع حيث يشهد المعدل الوطني ارتفاعا على المستوى الوطني والعالمي وهو متعلق بالعديد من الأسباب منها الوراثية ومنها ما هو متعلق بصحة البيئة .

كما يتم حاليا وفي إطار مشروع بحث انجاز دراسة لتقييم التعرض البيولوجي لعينة من المواطنين (المصفوفة البيولوجية) لبعض المعادن الثقيلة التي يمكن أن تتأتى من الأنشطة الصناعية بولاية قابس وتعتبر نتائج هذا البحث على غاية من الأهمية لبلورة الضوابط المرجعية المتعلقة بالدراسة الوبائية المعمقة التي تعتزم وزارة الصحة القيام بها والتي سيخصص الاعتمادات الازمة لإنجازها .

-3-بالنسبة لتوفير طبيب أشعة بالمستشفى الجهوي بقابس:

يوجد حاليا بالمستشفى الجامعي بقابس طبيبة اختصاص أشعة في إطار الخدمة المدنية منذ 24جويلية 2023 وتباشر مهامها 3 أيام في الأسبوع بصفة حضورية و تقديم خدماتها الطبية عند بعد حسب المقتضيات في انتظار انتداب طبيب مختص في الأشعة من طرف وزارة الصحة للعمل كامل الوقت مباشرة بتقديم إطار طبي مختص مطلب ترشح في الخصوص.

السؤال الكتابي

للنائبة مهى عامر

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بسؤال كتابي إلى السيدة وزير الصحة

الموضوع حول تردي الخدمات الصحية بالمنيهلة وعدم تركيز مركز وسيط للصحة الأساسية

بعد التحية والسلام،

نظرا لتواصل تردي الخدمات الصحية والبنية التحتية لمراكز الصحة الأساسية المنيهلة وحي البساتين والنقص في العملة والانعدام الشبه كلي للأدوية وخاصة أدوية الامراض المزمنة مما اثار تذمر الأهالي خاصة ضعاف الحال منهم، كما أنه لا توجد قاعة انتظار بالمؤسسة ويضطر المواطنون للانتظار في الطريق العام صيفا وشتاءا .

متى سيقع تحسين الخدمات والعمل على توفير احتياجات المواطن؟

معتمدية المنيهلة رغم كثافتها السكانية لا يوجد فيها مركز وسيط طبي على غرار ما انجز ببعض الولايات ونظرا لما يمثله المركز من دور في دعم قطاع الصحة بالجهة فقد قام المجلس المحلي للتنمية بعدة جلسات عمل بتاريخ 2022/05/31 و 2022/06/10 و 2022/10/13 وتم اقتراح انشاء مركز وسيط طبي بالجهة خاصة في ظل توفر أراضي دولية يمكن تخصيصها لمثل هذه المشاريع (ثلاث رسوم عقارية بحي الرفاهة بالصناجي وبحي الجمهورية).

فهل تم إدراجه ضمن مخطط التنمية 2023-2025؟

وفي انتظار ردكم تقبلوا مني أرقي عبارات التقدير والاحترام

إجابة السيد وزير الصحة

المرجع :مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2023-26-00001079-3000

مضمون السؤال الكتابي للنائبة:

حول القطاع الصحي بالمنيهلة حي البساتين والترفيع في نوعية الخدمات وعدم تركيز وسيط للصحة الأساسية.

1/ ما هي المجهودات المبرمجة لتحسين الخدمات الصحية بمراكز الصحة الأساسية بالمنيهلة والبساتين وتوفير الأدوية الأساسية بالكمية الكافية لضعاف الحال من المرضى مع توفير قاعة انتظار بالمؤسسة :

الجواب :

*تم خلال سنة 2023 إرساء وحدة لأخذ عينات التحاليل المخبرية بمركز الصحة الأساسية بالمنيهلة لمرضى الأمراض المزمنة ويتم نقل العينات وتمكينهم من النتائج من طرف المصالح الصحية دون تنقل المرضى إلى قسم المخبر بمستشفى التضامن .وسوف يتم تعميم هذه الخدمة على كافة المراكز بالدائرة بما أنها كانت ناجحة بمركز المنيهلة . تم تركيز المنظومة الرقمية لمتابعة مرضى ارتفاع ضغط الدم بكافة المراكز الصحية منذ أواخر 2022 ما يمكن من تحسين الخدمات وتقريبها وحسن تنظيم المتابعة كما تم توفير الكمية اللازمة من أدوية الأمراض المزمنة، حيث تكون الانقطاعات قليلة جدا

*تم إدراج مركز الصحة الأساسية البساتين ضمن المؤسسات المرشحة للاعتماد تحت إشراف الهيئة الوطنية للاعتماد في المجال الصحي، وتشتغل اللجنة المحلية بانتظام منذ سنتين (تحسن ملحوظ جدا في مجال ظروف الاستقبال ومتابعة المرضى) **وقد تحصل المركز على شهادة الاعتماد البرنزي** ويشمل الفضاء الحالي قاعات استقبال متفرقة حسب الوحدات لا يمكن تجميعها في فضاء استقبال موحد

2/هل تم ادراج ضمن مخطط التنمية 2023-2025 مركز وسيط طبي بالمنيهلة اعتبارا للكثافة السكنية وأهميته خاصة في ضل توفر أراضي دولية يمكن تخصيصها للغرض (03 عدد رسوم عقارية بحي الرفاهة بالصناجي وبحي الجمهورية) علما و أنه تم اقتراح ذلك بجلسات المجلس المحلي للتنمية خلال سنة 2022:

الجواب :

تم اقتراح إحداث مركز صحة أساسية صنف 4 بحي الرفاهة المنيهلة لدى اللجنة المركزية للإحداثيات والتوسعة والتعويض بالوزارة بناءا على اقتراح السلط المحلية واقتراح تخصيص قطعة أرض للغرض، واعتمادا على المعطيات الديمغرافية والوبائية بالمنطقة .كما سيتم الأخذ بعين الاعتبار من حيث توفير الموارد البشرية الازمة وحسب الأولويات والإمكانيات المتاحة وذلك عند الموافقة على مشروع الانتدابات المبرمجة بميزانية وزارة الصحة لسنة 2024 وأيضا عند تسوية عملة الحضائر لباقي الدفعات الثانية والثالثة.

السؤال الكتابي

من السادة أعضاء مجلس نواب الشعب عن جهة القصرين

عملا بالقصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب نتقدم بالسؤال الكتابي التالي إلى السيد وزير الصحة

الموضوع :حول توفير طبيب تخدير (تبنيج)

تحية طيبة وبعد .

السيد الوزير ولاية القصرين والتي يفوق عدد سكانها أكثر من 500ألف ساكن ولاية كاملة ليس بها طبيب تخدير (تبنيج) وان وجد فهو طبيب واحد إذا تغيب تعطلت كل العمليات الجراحية .الإبقاء على هذا الحال يعتبر تهديدا لحياة الناس .

فمتى تتدخل الوزارة لسد هذا الشغور؟ علما وأن المدير الجهوي للصحة قد راسلكم العديد المرات في الغرض .

وفي انتظار ردكم تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام .

السيد النائب عبد العزيز الشعباني

السيد النائب حاتم لباوي

السيد النائب حمادي الغيلاني

السيد النائب محمد امين مباركي

السيد النائب محمد الشعباني

السيد النائب عمار العيدودي

إجابة السيد وزير الصحة

المرجع :مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2023-26-00001217-3000

الموضوع: حول توفير طبيب اختصاص تخدير وإنعاش لولاية القصرين

مضمون السؤال الكتابي:

ولاية القصرين والتي يفوق عدد سكانها أكثر من 500 ألف ساكن ولاية كاملة ليس بها طبيب تخدير وأن وجد فهو طبيب واحد إذا تغيب تعطلت كل العمليات الجراحية

متى يقع سد الفراغ من طرف مصالح الوزارة استجابة للمدير الجهوي للصحة بالقصرين ".

مضمون الاجابة

تسعى خلية تنفيذ ومتابعة برنامج دعم طب الاختصاص في الجهات ذات الأولوية بوزارة الصحة جاهدة على دعم الجهة الصحية بالقصرين بأطباء الاختصاص في التخدير والإنعاش، من ضمن الأطباء المنخرطين في برنامج دعم طب الاختصاص، الذي يعد برنامجا وطنيا ذو طابع استثنائي يتدخل لسدّ الشغورات بالتنسيق مع أطباء الاختصاص العاملين كامل الوقت للصحة العمومية من حيث التزاماتهم المهنية والشخصية .

هذا وتجدر الإشارة أن مساهمة برنامج دعم طب الاختصاص في الجهات ذات الأولوية في تأمين استمرارية الخدمات الطبية بالجهة

تمثل تعزيزا لتدخلات مصالح الوزارة سواء منها المتعلقة بالانتدابات كلما توفر الإطار الطب المختص أو التعيينات في الخدمة المدنية في الغرض.

مع الإفادة أن هذا الاختصاص (تخدير وإنعاش) يشكو نقصا على المستويين المركزي والجهوي وكذلك إقليميا من أسبابها توجه أغلبية الأطباء المختصين اختصاص تخدير وإنعاش للمباشرة بالخارج وبالقطاع الصحي الخاص.

السؤال الكتابي

للنائب سامي رايس

الموضوع :سؤال كتابي حول تجهيز وحدة التصوير بالأشعة ووحدة التحاليل الطبية بمستوصف بني خيار .

تحية طيبة وبعد

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب اتشرف بإعلامكم أنه منذ سنة 2019 تم الانتهاء من بناء وحدة للتصوير بالأشعة ومخبر للتحاليل الطبية بمستوصف بني خيار ولم يتم تجهيزها بالمعدات منذ ذلك التاريخ رغم الحاجة المتأكدة والملحة لأهالينا بكل من بني خيار والمعمورة وديار بن سالم وغرداية والصمعة والحلفاء وديار الحاج عمر لمثل هذه الخدمات الصحية العمومية المتأكدة والتي في غيابها يضطر الكثير منهم تكبد عناء التنقل للمستشفى محمد التلاتلي أو مستشفي محمد الطاهر المعموري بنابل باعتبار شطط أسعار التصوير بالأشعة والتحاليل الطبية بالقطاع الخاص .

كما أن المفروض أن احداث هذه البناءات العمومية تليها مباشرة عملية التجهيز بالمعدات اللازمة لتصبح وظيفية وقابلة للاستغلال من قبل العموم وإلا يصبح هذا الإنجاز غير ذي جدوى ويحيلنا مباشرة على ضعف في البرمجة ومنحي للفساد الإداري والمالي .

لذا المرجو منكم درس الموضوع وموافاتنا بالآجال المرسومة لتجهيز الوحدات المذكورة بالمعدات المطلوبة وتصبح هذه البناءات قابلة للاستغلال من لدن المواطنين .

إجابة السيد وزير الصحة

المرجع :مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2023-26-00001217-3000

مضمون السؤال الكتابي

حول وحدة التصوير بالأشعة ووحدة التحاليل الطبية بمستوصف بني خيار

"يشرفني أن أعلمكم أنه منذ سنة 2019 تم الانتهاء من بناء وحدة التصوير بالأشعة ومخبر للتحاليل الطبية بمستوصف بني خيار ولم يتم تجهيزها بالمعدات منذ ذلك التاريخ رغم الحاجة المتأكدة والملحة لأهالينا بكل من بني خيار والمعمورة وديار بن سالم وغرداية والصمعة والحلفاء وديار الحاج عمر هذه الخدمات الصحية العمومية والبتي في غيابها يضطر الكثير للتنقل لمستشفى التلاتي أو محمد الطاهر المعموري بنابل أو القطاع الخاص بمقابل

كما أن احداث البناءات تليها مباشرة عملية التجهيز بالمعدات الازمة لتصبح وظيفية

المرجو درس الموضوع والموافاة بالآجال المرسمة لتجهيزهما لتصبح وظيفية ".

مضمون الاجابة:

على مستوى التجهيزات والبنية الأساسية :

-وقع انجاز مشروع تطوير مركز الصحة الأساسية صنف 4 ببني خيار (احداث وحدتي مخبر وأشعة) سنة 2020 ، وقبول الاشغال،

-تم برمجة اقتناء طاولة ثابتة للتصوير بالأشعة وجهاز لترقيم الصور بالأشعة ضمن الشراءات المجمعة (طلب العروض في طور الفرز والمزمع تسليمها خلال السداسي الأول لسنة 2024)

-وبخصوص وحدة المخبر تم برمجة وتخصيص عداد الكريات الدم Compteur de globules والمزمع تسليمه خلال شهر سبتمبر 2023.

-على مستوى الموارد البشرية: تم تحديد النقائص ضمن تقرير تقييمي لقطاع الصحة بالجهة وسيقع الأخذ بعين الاعتبار عند الموافقة على الانتدابات المبرمجة بالميزانية سنة 2024 وتسوية عملة الحضائر لباقي الدفعات الثانية والثالثة.

السؤال الكتابي

للنائب سامي السيد

الموضوع أسئلة كتابية حول تعطل بعض المشاريع الراجعة بالنظر للإدارة الجهوية للصحة ببنزرت

تحية طيبة وبعد،

عملاً بالفصلين 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .أتشرف بالتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة التالية :

1) تبعاً لقرار تفسخ الصفقات المتعلقة بأشغال تهيئة وصيانة أقسام التوليد ووحدة التعقيم وقسم العمليات بالمستشفى الجهوي ببنزرت بتاريخ 2022/10/22 المتمثلة في :

أ-صفقة قسط الهندسة المدنية .

ب- صفقة قسط الكهرباء والحماية من الحرائق .

ج- صفقة قسط التكييف واللحام الصحي .

د- صفقة وحدة التعقيم وقسم العمليات .

وتبعاً لذلك فإننا نطلب من سيادتكم مدنا بالتطورات الحاصلة والمتعلقة بتحسين الدراسات وبمخطط زمني واضح لإعداد ملف طلبات العروض وإبرام الصفقة المتعلقة بإتمام إنجاز الأشغال المتبقية وتنفيذها .

2)بالنسبة لمشروع توسعة قسم الاستعجالي بالمستشفى الجامعي ببنزرت في مرحلة تحويل تقرير فرز العروض للموّل الأجنبي للمصادقة على العرض المالي والفني المتحصل عليه من خلال طلب العروض الذي تم إنجازه للمرة الثانية بحيث تم الحصول على عرض مالي مشط يتجاوز 4 مليون دينار مدنا بمخطط زمني واضح لتنمية الأشغال في حال موافقة الممول الأجنبي.

3) بالنسبة لمشاريع تجديد أقسام الاستعجالي بالمستشفى المحلي بماطر وسجنان حيث تم الإعلان عن طلب العروض 4 مرات بالنسبة لمشروع تجديد قسم الاستعجالي بماطر ولم يتم الحصول على عروض مثمرة :نطالب من سيادتكم اللجوء إلى صفقة بالتفاوض المباشر لإنجاز المشروعين خصوصاً وأنه لم يتم الحصول على عروض مثمرة من خلال طلب العروض المنجزة لفائدة المستشفى المحلي بسجنان

4)بالنسبة لتصنيف المستشفى الجامعي ببنزرت كمؤسسة عمومية للصحة نطالب من سيادتكم التسريع في إدراجها في الرائد الرسمي .

5)مشروع تجديد المصاعد من فئة 1600 كغ بالمستشفى الجامعي ببنزرت :تمّ فسخ الصفقة بتاريخ 2023/08/29 نظراً لعدم إيفاء المقاولة بتعهداتها ولوجود عيوب خفيّة تحول دون استعمال المصعد بصفة آمنة ومنتظمة لذلك نطلب من سيادتكم التدخل للتسريع في تعيين خبير عدلي كمختص لمعاينة المصعد قصد إتمام الإجراءات الإدارية والقانونية .

6)مشروع تجديد المصاعد" القسط الثاني "بالمستشفى الجامعي ببنزرت :تم إعداد الدراسة من قبل مكتب الدراسات MZ Consulting وتم تحويل الدراسة لولاية بنزرت بعد أن تبين أن كلفة المشروع تناهض 1.4 مليون دينار، ونظراً لاستعجالية الأمر :نطلب من سيادتكم التدخل لدى اللجنة الداخلية للبناءات المدنية للتسريع في النظر في الملف والموافقة على اعتماد الدراسة المنجزة من قبل مكتب الدراسات MZ Consulting

7)مشروع تجديد المصاعد بالمستشفى الجامعي ببنزرت :

تم إنجاز الدراسة التمهيدية للمشروع من قبل مكتب الدراسات MZ Consultingالمعيّن للغرض من قبل الإدارة الجهوية للتجهيز ببنزرت بعنوان المشروع بالكلفة الأولية المقدرة بـ 450 ألف دينار وتبعاً لتعديل كلفة المشروع طبقاً لتقديرات الدراسة التمهيدية المعمقة المنجزة من قبل مكتب الدراسات المذكور أعلاه والمقدرة بـ 1400 ألف دينار تم تغيير صبغة المشروع إلى مشروع جهوي بحيث تم تحويل الاعتمادات إلى ولاية بنزرت عوضاً عن تفويضها للإدارة الجهوية للصحة ببنزرت وفي هذا الإطار تمّ عرض المشروع على اللجنة الداخلية للبناءات المدنية لولاية بنزرت لتعيين المصممين وتم اقتراح اعتماد الدراسة الأولية المنجزة ربحاً للوقت والتكاليف الإضافية وذلك من خلال إعادة تعيين مكتب الدراسات MZ ونظراً لرفض المصالح الجهوية لولاية بنزرت مواصلة تعيين مكتب الدراسات MZ وتعيين المصممين من خلال اعتماد مناضرة بالملفات فإننا نطلب من سيادتكم التدخل العاجل لدى المصالح الجهوية لولاية بنزرت لعرض الملف على اللجنة الداخلية للبناءات المدنية ولتأكيد الصبغة المستعجلة للمشروع حتى نتمكن من اعتماد الدراسة المنجزة للغرض .

وفي الختام تقبلوا سيدتي الوزيرة فائق عبارات الشكر والتقدير .

إجابة السيد وزير الصحة

المرجع :مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2023-26-0001433-3000

موضوع السؤال :

حول تعطل بعض المشاريع الراجعة بالنظر للإدارة الجهوية للصحة ببنزرت .

الاجابة:

وبعد تبعا لمضمون السؤال الكتابي حول تعطل بعض المشاريع الراجعة بالنظر للإدارة الجهوية للصحة ببنزرت نمدكم بالتطورات الحاصلة بهذه المشاريع كالآتي :

-1-بالنسبة لمشروع صيانة وتأهيل قسم التوليد ببنزرت :

دراسات الأقساط الخصوصية من كهرباء وسوائل وتكييف في طور الإنجاز والمصادقة كما تم الموافقة على تسوية وضعية المصممين للتسريع في انجاز الدراسات :سيتم على إثرها اعداد ملف طلب عروض موحد يشمل كافة الأقساط عنه بعد المصادقة عليه منا اللجنة الفنية للبناءات المدنية .

2بالنسبة لمشروع توسعة قسم الاستعجالي بالمستشفى الجامعي ببنزرت :

في طور انطلاق الاشغال :تم عقد جلسات عمل ميدانية الإطارات الفنية لوزارة الصحة للنظر في الإعداد لبداية انطلاق الأشغال .

-3-بالنسبة المشاريع تجديد قسم الاستعجالي بالمستشفى المحلي بماطر و المستشفى المحلي بسجنان

لم يتم الحصول على عروض مثمرة رغم تعدد طلبات العروض المنجزة للغرض وتم اللجوء إلى التفاوض المباشر بالنسبة لمشروع تجديد قسم الاستعجالي بالمستشفى المحلي بماطر الا أنه لم يفض إلى نتيجة :سيتم التنسيق مع المصالح الجهوية والفنية لولاية بنزرت للنظر في اللجوء مجددا الى التفاوض المباشر لكلا المشروعين.

4- :بالنسبة لتصنيف المستشفى الجامعي ببنزرت كمؤسسة عمومية للصحة

في انتظار ادراجه بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية في غضون شهرين تقريبا.

5-بالنسبة لمشروع تجديد المصاعد من فئة 1600 كغ بالمستشفى الجامعي ببنزرت :

نظرا لعدم إيفاء المزود بتعهداته وتعطل انجاز المشروع تم فسخ الصفقة بتاريخ 2023/08/29 :وتم تحديد جلسة عمل بحضور المصالح الفنية لوزارة الصحة ومركز الدراسات الفنية لوزارة الصحة لحصر الاشغال المنجزة وتحديد العيوب التي يتضمنها المصعد وذلك بتاريخ 13 سبتمبر 2023 الا أنه تم تأجيلها بطلب من المقاولة لتعذر حضور ممثلها بسبب السفر :سيتم اعادة تحديد الجلسة في الأسبوع القادم بحضور مختلف المتدخلين.

6- بالنسبة للقسط الثاني لمشروع تجديد المصاعد بالمستشفى الجامعي ببنزرت 1400 أد :

تم عرض المشروع على اللجنة الداخلية للبناءات المدنية بولاية بنزرت بتاريخ 29 سبتمبر 2023للنظر في تعيين المصممين وامكانية اعتماد الدراسة المنجزة مسبقا من قبل مكتب الدراسات MZ CONSULTINGافضت الجلسة من خلال قرارات السلط الجهوية لوجوب اتخاذ الإجراءات القانونية المعمول بها لتعيين المصممين رغم محاولات مختلف الأطراف المتدخلة لاعتماد الدراسة المنجزة ربحا للوقت والتكاليف.

السؤال الكتابي الأول

للنائبة ألفة المرواني

الموضوع: سؤال كتابي بخصوص الإجراءات المتخذة بخصوص الحفر العشوائي للآبار العميقة .

فائق التحية وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل عليكم السؤال الآتي :

إن مسألة تنمية الموارد المائية واستعمالها والمحافظة عليها من الاستنزاف تعد من أمهات القضايا التي يتعيّن إيلاؤها كل الحرص

والمتابعة، ويعد موضوع حفر الآبار العميقة بطريقة عشوائية من الجرائم التي أضرت بالمائدة المائية الجوفية واستنزفت الموارد وأدت إلى تدهور نوعية المياه المخصصة للشرب وللعمل الفلاحي بأنواعه .

لمجابهة هذا الوضع، نسألكم السيد الوزير عن الإجراءات المتخذة لإيقاف هذا النزيف وتتبع مرتكبي هذه الجريمة؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: حول الإجراءات المتخذة بخصوص الحفر العشوائي للآبار العميقة

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 20 جويلية 2023.

المصاحيب: نسخة من محضر جلسة.

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه حول الإجراءات المتخذة بخصوص الحفر العشوائي للآبار العميقة، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

إن التصدي للحفر العشوائي يعتمد على جانبين:

- جانب تحفيزي عبر المنح والقروض المسندة لفائدة المواطنين المنجزين لآبار بالطرق القانونية،

-جانب ردعي عبر معاينة المخالفات واتخاذ التدابير اللازمة في شأنها .

إلا أن ظاهرة الحفر العشوائي ما فتئت تستفحل من سنة إلى أخرى وخاصة خلال فترات الجفاف والتي يعمد خلالها عديد الفلاحين لحفر آبار دون احترام التراتيب القانونية مما ساهم في استنزاف عديد الموائد المائية .ويقدر عدد الآبار العشوائية بأكثر من 20 ألف بئر منها 10آلاف بئر بولاية قبلي مما ساهم في هبوط منسوب المياه بالآبار والتغيير المتواصل للمضخات، فضلا عن ارتفاع درجة الملوحة.

وقد عملت الوزارة ولا تزال على التصدي لهذه الظاهرة وإنفاذ ما جاء بالقانون عدد 16 لسنة 1975 المتعلق بإصدار مجلة المياه وذلك بتكليف الأعوان المحلفين بمعاينة المخالفات واتخاذ الإجراءات اللازمة على غرار حجز معدات الحفر، تحرير محاضر عدلية ضد المخالفين، ردم الآبار العشوائية .وتبذل المصالح الجهوية مجهودات كبيرة للتصدي لهذه الظاهرة والتي أصبحت تستنزف كثيرا من إمكانيات المصالح الجهوية سواء المادية أو البشرية وتستأثر بجزء كبير من وقت الإدارة مما أثر سلبا على العمل الاعتيادي لعديد المصالح الجهوية يصل في بعض الأحيان إلى 50 بالمائة من أيام العمل وتعطيل مصالح المتعاملين مع الإدارة .

وأمام هذه الوضعية والصعوبات المسجلة والمتمثلة أساسا في تصدي المخالفين لأعوان الإدارة وتعنيفهم في بعض الحالات، ولمعاضدة مجهودات المصالح الجهوية، قامت الوزارة باستصدار عديد المناشير ومذكرات العمل حول التصدي لظاهرة الحفر العشوائي.

وتجدر الإشارة إلى أن التصدي للحفر العشوائي لا يهم وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري فقط بل يتجاوزها ليشمل كافة الهياكل الوزارية الأخرى قصد تنويع الأنشطة الاقتصادية على مستوى الجهة وتقليص الضغط على الموارد المائية لضمان استدامتها .

وفي هذا الإطار تولت الوزارة مراسلة وزيري العدل والداخلية بخصوص أهمية حماية الملك العمومي للمياه من الاستغلال العشوائي ولتحسيس حاملي الضابطة العدلية بأهمية الموارد المائية وضرورة إيلاء المحاضر الأهمية اللازمة، كما تم إصدار منشور مشترك من وزير الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية ووزير الداخلية موجه إلى السادة الولاة تحت عدد 139 بتاريخ 19 جوان 2020 بهدف التصدي لعمليات الحفر العشوائي.

ولتحقيق الأهداف المرجوة تواصل الوزارة العمل على :

-إرساء مخطط عمل تشاركي للاستغلال الآمن للموارد المائية بمشاركة كل الأطراف المعنية ومتابعة تنفيذه، على غرار ما يتم إنجازه حاليا بولاية قبلي(تم تكوين لجنة وطنية تعنى باقتراح الحلول على ضوء نتائج الجرد الميداني الذي انطلق منذ بداية شهر أوت الجاري عن طريق فرق عمل تعنى بجرد الآبار العشوائية).

- تحسيس المواطنين من قبل جميع الأطراف المدنية والسياسية بضرورة الحفاظ على الموارد المائية وتجنب مخالفة أحكام مجلة المياه،

- تكاتف جهود جميع الأطراف المدنية والسياسية للتصدي لظاهرة الاعتداء على الملك العمومي للمياه .

كما سيتم الحد من هذه التجاوزات بعد المصادقة على مجلة المياه التي ركزت على تشديد العقوبات إزاء المعتدين على الملك العمومي للمياه .

والسلام.

الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
ولاية قفصة
دائرة العمل الاقتصادي و الاستثمار

محضر جلسة

المكان : مركز ولاية قفصة.
الزمان : يوم الإربعاء 31 ماي 2023 الساعة العاشرة صباحا
الإشراف : نادر الحمدوني والي قفصة

أشرف السيد نادر الحمدوني والي قفصة اليوم الأربعاء 31 ماي 2023 على الساعة العاشرة صباحا بمكتبه على جلسة عمل حول مجابهة ظاهرة حفر الآبار الخاصة الغير مرخصة بالمناطق السقوية بالجهة حضرها كل من السيدة معتمدة مركز الولاية والسيد المندوب الجهوي للتنمية الفلاحية بقفصة مرفوقا برئيس قسم المياه والتجهيز الريفي و السيد رئيس دائرة الإنتاج النباتي .

أكد السيد الوالي في إفتتاح كلمته على ضرورة محاربة كل المتلاعبين بمقدرات الشعب من الملك العمومي للمياه خاصة في الظروف المناخية الحالية داعيا كل الأطراف الإدارية و الفنية ذات العلاقة إلى تحمل مسؤولياتها وذلك في إطار تفعيل دور الدولة من خلال التصدي بقوة لكل المعتدين على الملك العمومي للمياه و المتمثل خاصة في تفشي ظاهرة الحفر العشوائي للآبار .

وبعد النقاش و تبادل الآراء تم الاتفاق على ما يلي :

1. تكوين اللجنة الجهوية لمجابهة حفر الآبار الخاصة الغير مرخص فيها .
2. تتركب اللجنة الجهوية المذكورة من :
   - السيد الوالي أو من ينوبه - رئيس .
   - السيدة معتمدة مركز الولاية - عضو.
   - السيد معتمد الجهة - عضو.
   - السيد رئيس قسم المياه بالمندوبية الجهوي للتنمية الفلاحية بقفصة – عضو .
   - السيد رئيس دائرة الإنتاج النباتي بالمندوبية الجهوي للتنمية الفلاحية بقفصة – عضو .
   - السيد رئيس الإتحاد الجهوي الفلاحين بقفصة - عضو
   - السيد كاتب عام نقابة الفلاحين بقفصة - عضو .
   - ممثل عن الولاية – عضو

   و تسند كتابة اللجنة إلى مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية .
3. تتولى مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية إعداد قرار تكوين اللجنة (تركيبتها ومهامها)

ورفعت الجلسة في حدود الحادية عشر صباحا من نفس اليوم.

الوالي
نادر الحمدوني

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري 30 نهج الان سافاري 1002 تونس الهاتف 71786833
الفاكس 71799457/71780391 البريد الالكتروني mag@ministeres.tn
موقع الواب : www.agriculture.tn

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة ألفة المرواني

الموضوع :سؤال كتابي بخصوص تشجيع الاستثمار في بعض الزراعات البديلة .

فائق التحية وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل عليكم السؤال الكتابي الآتي :

نسألكم السيد الوزير عن استراتيجية وزارتكم لتكثيف وتشجيع البحث الزراعي من أجل انتقاء زراعات بديلة غير مستنزفة للمياه وتتحمل التغيّرات المناخية، وتساهم في المقابل في ضمان الأمن الغذائي الوطني على غرار زراعة حبوب الكينوا التي تشكل بديلا للحبوب بتكلفة متدنية ومردود مالي عال وزراعة الترفاس الذي يعتبر من المنتوجات النادرة ذات الأسعار العالية جدا، وغراسة أشجار الخروب التي تشهد إقبالا متزايدا لما لها من فوائد بيئية وغذائية واقتصادية متنوعة، بالإضافة إلى تطوير بعض النباتات المحسنة جينيا والمقاومة للجفاف، خاصة ما يتعلق منها بالحبوب والأعلاف .

فما حصيلة عمل وزارتكم في دعم وتثمين إنتاج مثل هذه الزراعات؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص تشجيع الاستثمار في بعض الزراعات البديلة.

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 20 جويلية 2023.

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص تشجيع الاستثمار في بعض الزراعات البديلة، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تطبيقا لمقتضيات قانون الاستثمار عدد 71 لسنة 2016 تنتفع الاستثمارات في مجال الزراعات البديلة على غرار غراسة الخروب حاليا على نفس الامتيازات المرصودة لقطاع الأشجار المثمرة أي منحة استثمار تتراوح بين 15 و30 % من قيمة الاستثمار حسب صنف المشروع .علما وأن غراسات الزياتين التي تمثل أهم الغراسات التي تتأقلم مع التغيرات المناخية وتتحمل نسبيا الجفاف تتمتع بمنح بعنوان تحسين الإنتاجية تتراوح بين 50 و55 % من قيمة الاستثمار حسب صنف المشروع .

وتجدر الإشارة إلى أن الإحاطة بالمستثمرين تتم عن قرب حيث يوجد في كل ولاية مندوبية جهوية للتنمية الفلاحية وإدارة جهوية لوكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية تساهم بدورها في التعريف لدى المستثمرين بالغراسات الجديدة والمتأقلمة مع التغيرات المناخية على غرار غراسة الخروب وذلك في إطار محاضن المؤسسات الفلاحية والصالونات المختصة بتونس حيث يتم تثمين الخروب من خلال استغلال بذوره في الصناعات الغذائية .

وقد تولت وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية بمناسبة تنظيم الصالون الدولي للاستثمار الفلاحي والتكنولوجيا بعنوان سنة 2022، إنجاز ورشات للتعريف بمزايا الزراعات والغراسات البديلة ذات الحاجيات الضعيفة من المياه وذلك لحث المستثمرين على الإقبال على تعاطيها ومن بين هذه الغراسات الخروب والكبار والفستق وغيرها .وقد تم خلال سنة 2023 المصادقة على مشروع لغراسة 30 هك خروب بولاية القيروان .

أما فيما يتعلق بمقترح تشجيع الاستثمار في زراعة حبوب الكينوا والترفاس، فإن زراعة حبوب الكينوا تستوجب ترسيمها بالسجل الرسمي للأصناف والمستنبطات النباتية بعد القيام بالأبحاث العلمية الضرورية وتجارب الاكثار تطبيقا لمقتضيات القانون عدد 42 لسنة 1999المؤرخ في 10 ماي 1999 والمتعلق بالبذور والشتلات والمستنبطات النباتية ليتسنى بعد ذلك زراعتها على نطاق واسع .أما بالنسبة للترفاس فهو فطر بري موسمي من عائلة الفطريات ينبت تلقائيا ببعض المناطق الصحراوية بالجنوب بعد موسم سقوط الأمطار ولا يعتبر نشاطا زراعيا .

والسلام

السؤال الكتابي الثالث

للنائبة ألفة المرواني

الموضوع :سؤال كتابي بخصوص التدابير المتخذة لمعالجة قطاع تصدير زيت الزيتون .

فائق التحية وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل عليكم السؤال الكتابي الآتي :

إن القرار الذي اتخذته وزارتكم بخصوص فتح المجال للمصدرين الخواص لتصدير زيت الزيتون التونسي السائب في إطار الحصة السنوية الممنوحة للبلاد التونسيّة من قبل الاتحاد الأوروبي، ابتداء من 15 ماي 2023 طبقا للشروط والصيغ المنصوص عليها بالأمر الرئاسي عدد 448 لسنة 2022 مؤرخ في 04 ماي 2022 المتعلق بضبط صيغ وشروط منح وسحب تراخيص تصدير زيت الزيتون التونسي للمصدرين الخواص، قرار يحمل في طياته العديد من الآثار السلبية، أهمها :

-ما يهدد السوق الداخلي من نقص في الكميات المعدة للاستهلاك المحلّي، وبالتالي الارتفاع في الأسعار .

-مراكمة الأرباح لدى فئة مخصوصة تتوفر فيها الشروط المجحفة التي يتطلبها كراس الشروط سواء بالنسبة إلى ما يهم رأس المال الواجب توفيره أو طاقة الجمع والتخزين وهو ما يفضي إلى هيمنة منظومة الربع على القطاع دون غيرهم من الراغبين في الاستثمار .

-هذه الفئة الضئيلة من المصدرين تعقد شراكات مع أجانب وذلك لغاية توطين مداخيل الترويج لدى الشريك مما يشكّل في العديد من الحالات "مسلكا" للتدفقات المالية غير المشروعة .

-هذا بالإضافة إلى أن زيت الزيتون التّونسي لن يتمكن من تحصيل اسمه التجاري في الأسواق الدولية لأن الدول المنافسة لتونس في هذا المجال والمصدر لها على غرار إسبانيا وإيطاليا بشكل رئيسي، تعمل عموما على إعادة تصدير زيت الزيتون تحت علاماتها التجارية المحلية للأسواق الدولية التي تهيمن عليها .

لذا أسألكم السيد الوزير المحترم، هل من تدابير تتخذونها من أجل معالجة هذا الوضع وتحقيق الأهداف الاستراتيجية من عملية التصدير.

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص التدابير المتخذة لمعالجة قطاع تصدير زيت الزيتون

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 20 جويلية 2023

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص التدابير المتخذة لمعالجة قطاع تصدير زيت الزيتون، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

ينظم ممارسة نشاط تصدير زيت الزيتون التونسي كراس شروط مصادق عليه بقرار وزير الفلاحة والموارد المائية ووزير التجارة والصناعات التقليدية ووزير الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة المؤرخ في 19 أكتوبر 2005. ويخول هذا الكراس للأشخاص الماديين أو المعنويين المقيمين بالبلاد التونسية والمرسمين بقائمة المصدرين التي تضبطها الوزارة المكلفة بالفلاحة تصدير الزيت إلى كافة الأسواق الخارجية باستثناء التصدير في إطار الحصة السنوية الممنوحة للبلاد التونسية من طرف الاتحاد الأوروبي والذي لا يتم إلا مباشرة من طرف الديوان الوطني للزيت أو لفائدته عن طريق الوساطة وفقا للفصل الثاني من الأمر عدد 2177 لسنة 2005 المؤرخ في 09 أوت 2005 والمتعلق بضبط شروط الاتجار في الزيوت الغذائية . غير أنه يمكن للأشخاص المشار إليهم أعلاه تصدير زيت الزيتون التونسي البيولوجي وزيت الزيتون المعلب تحت علامة تونسية في إطار الحصة المذكورة على مدار السنة .

وفي هذا السياق، يتم سنويا إصدار أمر يضبط صيغ وشروط تصدير زيت الزيتون التونسي في إطار هذه الحصة .غير أنه وبالنظر الى الصعوبات المسجلة والمتعلقة بالتأخير في استصدار هذا الأمر وتشبث الجانب الأوروبي بالتصرف الأحادي في الحصة وإمكانية استنفاد كامل الكمية المخصصة في إطار الحصة منذ الأشهر الأولى للسنة في صورة فتح المجال لتصدير زيت الزيتون السائب، تم منذ سنة 2022 اعتماد الأمر الرئاسي عدد 448 لسنة 2022 المؤرخ في 04 ماي 2022 ليصبح أمرا قارا يتم بموجبه مزيد إحكام التصرف في الحصة وتثمين تصدير زيت الزيتون ضمن هذه الحصة من خلال تبسيط سير عملية إسداء التراخيص لفائدة المصدرين الخواص وإحداث لجنة قارة لدى الوزارة المكلفة بالفلاحة يعهد إليها دراسة المطالب الواردة من المصدرين الخواص وإسناد تراخيص التصدير وتحديد تاريخ فتح المجال للمصدرين الخواص لتصدير زيت الزيتون السائب

وقد نص هذا الأمر على أنه تعطى الأولوية في دراسة المطالب الواردة على الوزارة لزيت الزيتون المعلب أولا ثم زيت الزيتون البيولوجي، ويتم تحديد تاريخ فتح المجال للزيت السائب بمقتضى بلاغ مشترك من الوزراء المكلفين بالفلاحة والتجارة والصناعة بناء على تطور مؤشرات اتجاهات السوق العالمية والأوربية من حيث الإنتاج والعرض والطلب والمخزونات والأسعار المتداولة وكذلك المتوفرات من الزيت بالسوق المحلي .

وعليه فإن تحديد تاريخ فتح الحصة أمام المصدرين الخواص لتصدير زيت الزيتون السائب يختلف من سنة إلى أخرى، حيث تم فتحها خلال سنة 2020 في شهر سبتمبر وفي شهر جويلية بالنسبة لسنتي 2021 و2022. أما بالنسبة لسنة 2023، فقد حدد البلاغ المشترك للوزراء المكلفين بالفلاحة والتجارة والصناعة تاريخ 15 ماي اعتمادا على تطور الكميات المصدرة وأسعارها نحو السوق الأوروبية حتى موفي شهر أفريل2023 ، حيث لوحظ تراجع الطلب على الزيوت المعلبة (961 طن مقابل 1950 طن سنة 2022 و2900 طن سنة 2021)وشبه استقرار في سعر الزيوت البيولوجية مقابل ارتفاع مطرد لأسعار الزيت البكر السائب التي تجاوزت أسعار الزيت البيولوجي ابتداء من أوائل شهر ماي 2023.

ومنذ فتح المجال للزيت السائب، تم تصدير 8353 طن بعائدات فاقت 50,5 مليون أورو وبمعدل سعر في حدود 6047 أورو طن، في حين تم تصدير 10153 طن من الزيت البيولوجي بمعدل سعر بحوالي 5828أورو/طن .

ويبلغ معدل الإنتاج الوطني من زيت الزيتون 208 ألف طن للعشرية الأخيرة حيث تستقطب السوق الداخلية حوالي 30 ألف طن سنويا ويتم تصدير قرابة 180 ألف طن لـ 60 سوقا تتوزع بين 150 ألف طن زيت زيتون سائب و30 ألف طن زيت زيتون معلب .ويلاحظ أن مستوى الاستهلاك المحلي من زيت الزيتون يقدر بنسبة 15 % فقط من الإنتاج وهو يعتبر ضعيفا في ظل تنامي الفارق المسجل بين أسعار زيت الزيتون والزيوت النباتية الأخرى المروجة في السوق .

وباعتبار أن زيت الزيتون هو منتوج متوسطي، فإن السوق الأوروبية تبقى من أهم الأسواق المستهلكة لهذا المنتوج تليها السوق الأمريكية وهي سوق هامة وواعدة .وتعتبر إسبانيا وإيطاليا أهم البلدان الفاعلة في مجال توريد وترويج زيت الزيتون في الأسواق العالمية . وبذلك، تمثل السوق الأوروبية أهم مورد لزيت الزيتون التونسي حيث تستقطب معدل 130 ألف طن سنويا منها 56700 طن في إطار الحصة التعريفية في إطار اتفاقية الشراكة المبرمة بين تونس والاتحاد الأوروبي في سنة 1995.

وفي ظل نقص المتوفرات من زيت الزيتون البيولوجي مع تقدم الموسم الحالي والذي شهد تراجعا في الإنتاج الوطني إلى مستوى 180 ألف طن، وبعد التنسيق بين الوزارات المذكورة، تم فتح المجال للمصدرين الخواص لتصدير زيت الزيتون التونسي السائب في إطار الحصة السنوية الممنوحة للبلاد التونسية من قبل الاتحاد الأوروبي ابتداء من 15 ماي 2023.

وتجدر الإشارة إلى أن تواصل ارتفاع أسعار زيت الزيتون في السوق المحلية والأسواق العالمية يعود إلى تراجع الإنتاج العالمي من زيت الزيتون في ظل التغيرات المناخية التي شهدتها أهم البلدان المنتجة وليس مرتبطا بفتح المجال لتصدير الزيت السائب في إطار الحصة حيث أن الكميات من زيت الزيتون وخاصة منها المعلبة تبقى متوفرة في السوق المحلية في هذه الفترة من الموسم بعد ترويج أصحاب المعاصر لزيوتهم للمصنعين .

وبخصوص الشروط المستوجبة لممارسة نشاط تصدير زيت الزيتون، فقد تم عقد جلسات عمل بمقر وزارة الفلاحة والموارد المائية وللصيد البحري وبحضور ممثلين عن الوزارات المعنية لمراجعة بعض الفصول ومنها شرط رأس المال الواجب توفيره والطاقة المحددة للخزن حيث تم إعداد مشروع لتنقيح كراس الشروط يتضمن تحيين بعض المعطيات والوثائق ويتماشى مع تيسير الاستثمار في هذا المجال ومزيد تثمين زيت الزيتون عند التصدير، وذلك من خلال :

-إعداد مقرر مشترك من الوزراء المكلفين بالفلاحة والصناعة والتجارة يتعلق بالمصادقة على كراس الشروط المنظم لتصدير زيت الزيتون التونسي بعد مراجعته في اتجاه التبسيط وحذف الشروط

التي كانت تمثل حاجزا للدخول للسوق على غرار اشتراط رأس مال لا يقل عن 700 ألف دينار وطاقة خزن لا تقل عن 100 طن،

- مواصلة التفاوض مع الجانب الأوروبي لإيجاد صيغة للتصرف المشترك في الحصة وتخصيص 10 ألف طن للزيت المعلب ضمن الحصة السنوية

-مراجعة وتفعيل الاتفاقيات الثنائية مع بعض البلدان على غرار سويسرا وأنقلترا،

-تكثيف المشاركة في المعارض المختصة والمسابقات العالمية لأحسن زيت زيتون للتعريف بزيت الزيتون التونسي الذي تحصل على العديد من الميداليات خلال السنوات الأخيرة،

-مزيد التنسيق مع السفارات والتمثيليات الديبلوماسية التونسية بالخارج للتعريف بزيت الزيتون التونسي من خلال القيام بتظاهرات ولقاءات مهنية بالأسواق الواعدة لزيت الزيتون،

- رسم استراتيجية واضحة مع كافة المتدخلين تضبط الأهداف الكمية والنوعية لقطاع زيت الزيتون ومكوناتها بما فيها تصدير زيت الزيتون .

وستمكن هذه الإجراءات من الترفيع في الكميات المصدرة من زيت الزيتون وخاصة منها المعلب والبيولوجي ذات القيمة المضافة مع التقليص شيئا فشيئا من التبعية الأوروبية عند تصدير الزيت التونسي وتعزيز تواجده في الأسواق الجديدة والواعدة لاستهلاك زيت الزيتون .

أما على مستوى تحسين ترويج زيت الزيتون في السوق الداخلية، فسيتم العمل على مزيد التعريف بجودة ومزايا زيت الزيتون بالمقارنة مع الزيوت النباتية الأخرى، وسيتم التنسيق مع الهياكل المتدخلة لمزيد تنويع العرض من مختلف النوعيات لزيت الزيتون تماشيا مع رغبة وحاجيات المستهلك ومقدرته الشرائية والتخفيض في هوامش الربح المعتمدة من قبل المساحات التجارية عند بيع زيت التونسي للاستهلاك العائلي.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب المختار عبد المولى

الموضوع: مشروع التنمية المندمجة للصحراء ببرج بورقيبة من معتمدية مادة ولاية تطاوين .

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا

يتعلق بمشروع التنمية المندمجة للصحراء في برج بو رقيبة من معتمدية رمادة من ولاية تطاوين .

السيد الوزير المحترم ان مشروع التنمية المندمجة للصحراء في برج بورقيبة جاء في ضل دراسات وتطلعات دقيقة للإدخال الجزء العزيز من تراب تونس في الدورة الاقتصادية واستغلال الخاصيات والثروات المائية مع بقية المشاريع التي تشجع عليها وزارة الفلاحة .

هذا المشروع تم إقراره في مجلس وزاري في **27 أفريل 2017** والمتمثل في احداث قطب فلاحي واحات برج بورقيبة من ولاية تطاوين على **مساحة 1000 هكتار**:

500 هكتار لبعث شركات احياء فلاحية بمعدل 10 هكتار لكل شركة و170 هكتار لفائدة أصحاب الشهائد العليا والتقنين بمعدل 3هكتار لكل مقيم و 70 هكتار بمعدل 2 هكتار لفائدة صغار الفلاحين .

تم عقد عديد الجلسات في وزارة الفلاحة وتقريبا الدراسة كاملة في **2أوت 2018** تم عقد جلسة وحضور عديد الاطراف المتداخلة في المشروع رئاسة الحكومة وزارة الدفاع الوطني- ووزارة الخارجية وكان برنامج الجلسات هوا الدفع بالمشروع الى الأمام .

في إطار الحرص على بداية هذا المشروع نظرا لما يوفره من طاقة تشغيلية كبيرة لم نر تقدم ملحوظ للمشروع .

السؤال :متى سيتم وضع حجر الأساس للمشروع الفلاحي الكبير والمهم؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص مشروع التنمية المندمجة للصحراء في برج بورقيبة من معتمدية رمادة من ولاية تطاوين

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 11 جويلية 2023

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص مشروع التنمية المندمجة للصحراء في برج بورقيبة من معتمدية رمادة من ولاية تطاوين، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

-المساحة المزمع تهيئتها للقطب الواحي ببرج بورقيبة 1000 هك

-الكلفة الجملية للمشروع 174 :م .د

- تم الانتهاء من الدراسة المتعلقة بإحداث القطب الواحي ببرج بورقيبة وإعداد ملف طلب العروض الخاص بها خلال شهر أفريل 2023

- تم اعلان طلب العروض لإنجاز أربعة (04) آبار استكشافية على عمق 300 م للبئر الواحدة للتأكد من توفر الموارد المائية منها بئران (02)في طور تسجيل الصفقة وبئران (02) في طور فرز العروض .

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم ترسيم 5 مليون دينار على ميزانية الدولة لسنة 2024 لتركيز النواة الأولى للمشروع بمنطقة القصيرة على مساحة 80 هك كمرحلة نموذجية .كما أن الوزارة بصدد البحث على التمويل لإنجاز المشروع برمته .

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب المختار عبد المولى

<u>الموضوع</u>: عدم توفير طبيب بيطري لخلية الارشاد الفلاحي برمادة وعدم توفير الادوية للأمراض المتفشية فالمنطقة منذ عامين مثل عنكبوت الخبار

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا يتعلق بعديد النقائص في خلية الارشاد الفلاحي برمادة واولها غياب الخدمات البيطرية وعدم وجود بيطري لأكثر من عامين تقريبا وهذا مطلب أهالي مدينة رمادة لوزارة الفلاحة.

أولا :توفير اطباء بياطرة لي أكثر من 200.000 رأس غنم وابل في الجهة اضافة الى عديد الحيوانات الاخرى التي تستحق العناية البيطرية اضافة الى ان المسلخ البلدي في حاجة ماسة الي طبيب بيطري ميداني يؤمن المراقبة الصحية للحوم المواشي التي يتم ذبحها بمسلخ المدينة .

ثانيا :تتعرض اشجار الكروم والنخيل في منطقة رمادة الى الأفات مثل عنكبوت الغبار مما يسبب لها ضررا بالغا يتمثل في خفض إنتاجيتها كما وكيفا وقد يؤدي ذلك في النهاية إلى موتها ومنها الأفات الاكاروسية التي تتخصص في امتصاص عصارتها مما يسبب ذبول وجفاف اوراقها وضمور وجفاف ثمارها وهي في بداية نموها وأحيانا تخرج ثمار التين او التمر بشكل غير طبيعي ولا يصلح للاستهلاك الأدمي ويقلل العائد النهائي للفلاح والمزارع .

السؤال الاول متى ستوفر وزارة الفلاحة طبيب بيطري لخلية الارشاد الفلاحي برمادة .

السؤال الثاني متى ستوفر وزارة الفلاحة الأدوية اللازمة للقضاء على هذه الامراض .

نرجو من السيد وزير الفلاحة المحترم التدخل العاجل للقضاء على هذه الآفات .

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص عدم توفير طبيب بيطري بخلية الإرشاد الفلاحي برمادة وعدم توفير الأدوية للأمراض المتفشية في المنطقة مثل عنكبوت الغبار .

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 10 جويلية 2023

وبعد جوابا على سؤاليكم المضمنين بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص عدم توفير طبيب بيطري بخلية الإرشاد الفلاحي برمادة وعدم توفير الأدوية للأمراض المتفشية في المنطقة مثل عنكبوت الغبار، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

1)بخصوص عدم توفير طبيب بيطري بخلية الإرشاد الفلاحي برمادة :

-تضم دائرة الإنتاج الحيواني بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بتطاوين حاليا (04) أطباء بياطرة رسميين اثنان منهم في حالة عدم مباشرة، وهو عدد غير كاف لتغطية النشاطات الموكولة لدائرة الإنتاج الحيواني وبجميع المعتمديات وعليه تولت الوزارة انتداب عدد (03) أطباء بياطرة إضافيين لفائدة ولاية تطاوين في إطار المناظرة الخارجية حسب الشهادات والأشغال والتربصات الصادرة نتائجها بتاريخ 03 أوت 2023 وسيباشر هؤلاء الأطباء البياطرة الصحيين المنتدبين الجدد أعمالهم بداية من أول سبتمبر 2023. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم النظر في إمكانية برمجة انتدابات إضافية للولاية في إطار المناظرة الخارجية حسب الشهادات والأشغال والتربصات بعنوان سنة 2022. (باعتبار أن نفس الوضعية الحرجة في نقص السلك الطبي البيطري تعيشها ولايات أخرى أيضا).

- كما تجدر الإشارة إلى أن المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية هي التي تتولى توزيع الأطباء البياطرة الراجعين لها بالنظر حسب حاجيات وخصوصيات وعدد القطيع وحسب الأنشطة الموكولة بكل معتمدية

- بالنسبة للمراقبة الصحية البيطرية للحوم، فإن المسالخ ترجع بالنظر إلى الجماعات المحلية التي تؤمن هذه الخدمة عن طريق انتداب أطباء بيطريين للغرض، وعند تعذر ذلك يتم ابرام اتفاقية مع طبيب بيطري من القطاع الخاص للقيام بهذه المهمة .

2) بخصوص وعدم توفير الأدوية للأمراض المتفشية في المنطقة مثل عنكبوت الغبار :

في إطار تنفيذ الحملات الوطنية لمكافحة الآفات الضارة بصابة التمور، تتولى المصالح المختصة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مركزيا وجهويا والهياكل المعنية (المجمع المهني المشترك للتمور والمركز الجهوي للبحوث في الفلاحة الواحية والمركز الفني للتمور متابعة الوضع الصحي الواحات النخيل المنتجة للتمور) للتدخل عند الحاجة .وذلك في إطار برنامج يعتمد على تنظيف الواحة بإزالة الجريد اليابس والثمار الجافة والعالقة على رؤوس النخيل والمداواة الكيميائية والبخارة .ويشمل هذا البرنامج الولايات الأربعة المنتجة للتمور وهي قبلي، توزر، قفصة وقابس .

وبخصوص ولاية تطاوين وبالتحديد معتمدية رمادة، فقد تم تسجيل بعض الحالات المعزولة وتمت مرافقة الفلاحين فتيا من خلال إرشادهم للمبيدات المتجه استعمالها وطريقة المداواة استعمال نوعين من المبيدات .كما تعمل مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بتطاوين على حث المنتجين على تنظيف مستغلاتهم ومواجهة الأوكار الأولى فور ملاحظتها .

-بالنسبة لآفة عنكبوت الغبار *Oligonynchus afrasiaticus* لا تخضع هذه الآفة في إطار الحملة المذكورة لمعالجة كميائية، وإنما يتم الاستعمال الحصري المبيد بيولوجي وهو الكبريت القابل للذوبان والذي تضبط إجراءات توزيعه طبقا لمنشور وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عدد 40 بتاريخ 20 فيفري ،2023، حيث تقدر نسبة دعم الفلاح بـ70 يتم تمويلها على صندوق جودة التمور

- كما أعدت المصالح المختصة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بالتعاون مع المركز الجهوي للبحوث في الفلاحية الواحية خلال سنة 2022 بروتكولا علميا للتدخل ضد عنكبوت الغبار في مختلف مراحل نموه وفي مختلف مراحل النمو الفيزيولوجي للتمر . وقد أعطى نتائج جد مرضية لدى المزارعين الذين التزوا بالتوصيات المبوبة بهذا البروتوكول .

برنامج التدخل العلمي لمكافحة عنكبوت الغبار (بوفروة) على نخيل التمر بالواحات

التدخلات	فترة التدخل	الهدف	تفاصيل الاجراء	كيفية استعمال المبيدات و التراكيز المستعملة حاليا	الاحتياطات اللازمة
مرحلة التنظيف					
المداواة الوقائية					
المداواة العلاجية (عند تسجيل إصابات)					

تجدر الإشارة إلى أن كميات الكبريت القابل للذوبان المستخدمة لمكافحة هذه الآفة، الموزعة على المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية ثم على المنتجين قد تضاعفت ثلاث مرات منذ الحملات الثلاث السابقة كما يبينه الجدول التالي:

السنة / الولاية	الكمية الموزعة بالكغ						
	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
توزر	1600	1500	1500	7000	12000	18000	20000
قبلي	2000	3600	4000	15000	15000	50000	57000
قفصة	1200	900	1100	3000	1500	1500	1500
قابس	-	-	-	-	500	200	200
المجموع	4800	6000	6600	25000	29000	69700	78700

كما صادقت اللجنة الوطنية للمصادقة على المبيدات ذات الاستعمال الفلاحي لأول مرة في جلستها المنعقدة بتاريخ 08 جوان 2022على مبيدات ضد آفة عنكبوت الغبار كما يبينه الجدول التالي :

الاسم التجاري	التركيز والمادة الفعالة	العائلة الكيمائية	الجرعة
Killmite	Farnesol+Nerolidol + Gerniol 1.6g/L+4g/L+4g/L	Alcool Sesquiterpénique (famille moléculaire)	2l/ha
Floramite	Bifenazate 240 g/l	Bifénazate	60ml/hl
Comite	Bifenazate 240 g/l		60ml/hl
Vertimec EC*	Abamectine 18 g/l	Avermectines	60ml/hl
Agrimec gold 084 SC*	Abamectine 84g/l		15ml/hl
Heliosoufre*	Soufre 700g/l +huile terpéniques SC	Famille des chalcogénes	300ml/hl
Prev-am*	Borax SL10 g/l	tétraborte de sodium décahyhdraté ou borate hydraté de sodium	350ml/hm
Cesar WP*	Hexythiazox 10%	Hexythiazox (carboxamides)	50g/hl

أما فيما يتعلق ببيولوجيا الآفة، فيتم تسجيل تكاثر غير عادي لآفة عنكبوت الغبار والمسمى بـ" بوفروة " بواحات النخيل نتيجة تغير الظروف المناخية من نزول كميات معتبرة للأمطار خلال فصل الربيع وارتفاع درجات الحرارة وانخفاض نسبة الرطوبة بفصل الصيف .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب الياس بوكوشة

<u>الموضوع</u>:حول إحداث ديوان وطني للتمور بولاية قبلي

تحية وبعد

نظرا لما يتعرض له الفلاح في ولاية قبلي سنويا من ضغوطات كبرى من قبل المجمعين والمصدرين للتمور، فقد أصبح من الضروري الإسراع في تفعيل قرار إحداث ديوان وطني للتمور يساعد على حماية الفلاح ويؤمن لهم عملية ترويج صابتهم بأسعار تراعي غلاء كلفة الإنتاج خاصة مع تنامي الأفات خلال السنوات الأخيرة وخاصة منها عنكبوت الغبار مما أدى إلى تفاقم مصاريف اقتناء الأدوية من أجل تأمين عملية المداواة والمحافظة على جودة التمور

<u>السؤال :</u>

1)ماهي الإجراءات المتخذة من طرف وزارتكم لحماية الفلاح ونحن على أبواب موسم فلاحي جديد ؟

2)متى يتم تفعيل قرار إحداث ديوان وطني للتمور ؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: بخصوص اقتراح احداث ديوان وطني للتمور بولاية قبلي .

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 31 جويلية 2023

وبعد، جوابا على سؤاليكم المضمنين بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص الإجراءات المتخذة من طرف الوزارة لحماية فلاحي التمور وتفعيل قرار إحداث ديوان وطني للتمور بولاية قبلي، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

الجواب 1:

في إطار الاستعداد للموسم التمور 2024/2023 تواصلت العناية ومتابعة سير الموسم عبر تنظيف الواحة التي ناهزت 33 ألف هك وكذلك عملية التلقيح التي شهدت تطورا بـ 15% مقارنة بالموسم الماضي .كما وفر المجمع المهني المشترك للتمور 86 طن من مادة البخارة لمكافحة عنكبوت الغبار في أوكاره الأولى حسب البروتوكول الصحي المتفق بشأنه وتم توزيع 83 طن على الفلاحين الراغبين في ذلك .

وحرصا من الوزارة على إعانة المنتجين على ترويج منتوجهم في أفضل الظروف، تقرر دعم منتجي التمور من خلال:

*تمويل الناموسية والصناديق البلاستيكية :

-الترفيع في نسبة دعم الناموسية من 60 إلى 80%

-إقرار منحة بـ 1 دينار لكل صندوق من فئة 20 كلغ و500 مليم لكل صندوق من فئة 12 كلغ .

*تمويل خزن 20 ألف طن من التمور لمدة 4 أشهر، وذلك بإقرار منحة بـ 50 مليم / كلغ للشهرين الأولين و25 مليم / كلغ للشهرين الموالين .

وبالإضافة إلى ذلك تم فتح طلب عروض لاقتناء بعض الكميات من الأدوية البيولوجية المكافحة آفة البوفروة لتوزيعها على المنتجين والتدخل عند الاقتضاء .

أما بالنسبة لإعانة المنتجين على خزن الصابة للمحافظة على الأسعار، فقد اعتاد المجمع المهني المشترك للتمور على القيام بهذه العملية عندما تكون الصابة هامة ويتم تسجيل صعوبة في الترويج . والى جانب ذلك برمج المجمع عديد التظاهرات الإشهارية والتسويقية على المستوى الوطني والخارجي لإيجاد أسواق جديدة للتصدير .

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تكليف لجنة فنية استشارية على مستوى الوزارة لدراسة سبل تنمية منظومة التمور تضم جميع المتدخلين في حلقات الإنتاج من بحث ومهنة ومجتمع مدني لتقديم استراتيجية شاملة لحوكمة القطاع على جميع مستوياته وستكون هذه الاستراتيجية جاهزة قبل سبتمبر 2023

الجواب 2:

في إطار تجسيم توصيات بنود الاتفاق المبرم بين الطرف الحكومي وممثلي جهة قبلي بتاريخ 26 أوت2017 ، تم إعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بإحداث ديوان وطني للتمور وبضبط تنظيمه الإداري والمالي . وتبين بعد استشارة المصالح المختصة برئاسة الحكومة والوزارات والهياكل المعنية **أن الديوان المزمع إحداثه لا يستجيب من حيث طبيعة نشاطه إلى المتطلبات والمقاييس التي تمكن من إكسابه صبغة المنشأة العمومية حيث لا يمارس نشاطا تجاريا ولا يسوق سلعا وخدمات قابلة للترويج سواء كان ذلك بصورة رئيسية أو ثانوية** .كما أن أهدافه ومشمولاته تتقاطع مع مهام بقية الهياكل الأخرى الناشطة في مجال التمور، وعليه، وللأسباب المبينة أعلاه، فإنه لا يمكن حاليا إحداث ديوان وطني للتمور .

السلام.

السؤال الكتابي الأول

للنائب جلال خدمي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بالسؤال الكتابي التالي الى السيدة وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :توزيع الاعلاف وعدم ايصالها الى مستحقيها

يعاني الفلاح من معتمديتي سيدي علي بن عون وبئر الحفي من عدم الحصول على الاعلاف المدعمة وبالكميات الكافية في حين توفرها في السوق الموازية .

السؤال: ما هي خطة الوزارة لتمكين الفلاح من الحصول على الاعلاف المدعمة وضرب على خلية الفساد التي تنهش حصة الفلاح بالمعتمديات المذكورة أعلاه؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: بخصوص توزيع الأعلاف وعدم ايصالها الى مستحقيها

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 6 جويلية 2023

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص توزيع الأعلاف وعدم إيصالها الى مستحقيها، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

ساهمت الظروف المناخية الصعبة التي مرت بها البلاد خلال السنوات الفارطة وعدم توفر الموارد العلفية الأخرى مع ارتفاع أسعارها على المستوى العالمي تصاعد الطلب على الأعلاف المدعمة والتهافت عليها .وتسببت هذه الوضعية في تسجيل ظاهرة الاحتكار وارتفاع أسعارها،

وبهدف المحافظة على الثروة الحيوانية وتفادي كل الانعكاسات السلبية على قطاع تربية الماشية تبعا للتأثيرات المناخية، تم وضع برنامج وطني لمجابهة الجفاف وحماية القطيع، وارتكزت الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الإطار على توفير الأعلاف بالكميات اللازمة عبر:

- تشجيع الفلاحين للتوسع في الزراعات السقوية بالمياه المعالجة مع توفير البذور العلفية الصيفية بسعر مدعم،

-السماح للخواص بتوريد الشعير والاعلاف الخشنة وإصدار كراس شروط فنية لذلك،

-تدعيم سعر بيع البذور العلفية وإعفاؤها من المعاليم الديوانية والآداء على القيمة المضافة،

-التخفيض في هامش الربح لدى الموردين والصناعيين للحد من الكلفة ولضمان ديمومة القطيع،

-تكثيف المراقبة ومعاقبة المحتكرين بحرمانهم من حصصهم الشهرية .

وإلى جانب ذلك، شرعت الوزارة في إعداد استراتيجية للنهوض بمنظومة الأعلاف من خلال تشريك البحث والخبراء والمهنة لاعتماد

مقاربات جديدة في ظل التغيرات المناخية ترتكز على نتائج البحث العلمي والأصناف المحلية والمستنبطة والمتأقلمة مع التغيرات المناخية . كما أنها تشتمل على مقترحات لمزيد حوكمة قطاع المواد العلفية المدعمة من خلال توجيه هذه المواد إلى التصنيع في علائق متوازنة لكل الحيوانات .وستكون هذه الاستراتيجية جاهزة وسيتم استغلال مخرجاتها ابتداء من هذا الموسم .

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب جلال خدمي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بالسؤال الكتابي التالي الى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: حول الانقطاع المتكرر في المياه الصالحة للشراب وانعدامها كليا في عدة مناطق ريفية بمعتمديتي سيدي علي بن عون وبئر الحفي من ولاية سيدي بوزيد

شهد معتمديتي سيدي علي بن عون وبئر الحفي من ولاية سيدي بوزيد تواصل انقطاع المياه الصالحة للشراب في المناطق الحضارية وانعدامها كليا في عدة مناطق ريفية والتي كان سببها الفساد الحاصل في الجمعيات المائية .

السؤال :ما هي الخطة المعتمدة لتمكين أهالي المعتمديات المذكورة أعلاه من حقهم في الماء الصالح للشراب؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع بخصوص الانقطاع المتكرر في المياه الصالحة للشرب وانعدامها كليا في عدة مناطق ريفية بمعتمديتي سيدي علي بن عون وبئر الحفي من ولاية سيدي بوزيد

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 11 جويلية 2023

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص الانقطاع المتكرر في المياه الصالحة للشرب كليا في عدة مناطق ريفية بمعتمديتي سيدي علي بن عون وبئر الحفي من ولاية سيدي بوزيد والخطة المعتمدة لتمكين أهالي المعتمديتين من حقهم في الماء الصالح للشرب، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تتزود معتمديتا سيدي علي بن عون وبئر الحفي من ولاية سيدي بوزيد من نفس المنظومة المائية عن طريق الآبار العميقة .ونظرا لتواتر سنوات الجفاف منذ سنة 2016 من جهة، حيث تم تسجيل هبوط حاد في المائدة المائية بالجهة وتعدد الاعتداءات على الشبكة من خلال الربط العشوائي وتحويل وجهة مياه الشرب لغرض الري من جهة أخرى، تدنت انتاجية الآبار العميقة مما انعكس سلبا على تزويد المناطق سالفة الذكر بالماء الصالح للشرب .

ولتفادي هذه الوضعية وللحد من الاضطرابات والانقطاعات، تقوم الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه حاليا بإنجاز مشروع يتمثل في إنجاز وربط وكهربة وتجهيز بئر عميقة وبناء خزان بسعة 1000م3 ومحطة ضخ بمبلغ جملي قدر بـ 5 مليون دينار وقد بلغت نسبة تقدم الإنجاز 25 % إلى موفي شهر جويلية 2023 ومن المؤمل ان تنتهي هذه الأشغال قبل صائفة 2024 وبالتوازي، وفي إطار برنامج تأمين التزود بالماء الصالح للشرب خلال الصائفة، تم وضع برنامج يتعلق بإزالة 4818 ربط عشوائي منها 375 ربط بولاية سيدي بوزيد . وقد تم إلى غاية موفي شهر جويلية إزالة 974 توصيلة فردية عشوائية أي ما يناهز 20 % مما هو مبرمج .

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب حسن جربوعي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي المجلس نواب الشعب أتقدم بالسؤال الكتابي إلى السيّد **وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري**

الموضوع :مشاكل التزويد بالماء الصالح للشراب في معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس

تعاني عديد العائلات في مختلف عمادات معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس من عدم التزويد بالماء الصالح للشراب ومن انقطاعه الدائم على عدد من المنتفعين، ومن جهة أخرى تعاني الجمعيات المائية من عديد المشاكل أثرت على ديموميتها واستمرارية تزويدها بالماء

من بينها تفاقم المديونية وغياب الخبرة في مسايرتها عدا عن شبهات الفساد التي تحوم حول عدد منهم والتي جعلت الحق في الماء الذي نص عليه الدستور التونسي رهين حل إشكاليات عالقة ومسائل إدارية شائكة .

فماهي الحلول المستدامة الممكنة لتمكين أبناء شعبنا من حقه الطبيعي والدستوري في الماء الصالح للشراب سواء بالنسبة للمنتفعين بالخدمة من الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه أو بالنسبة للمتزودين بالماء عن طريق الجمعيات المائية؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع حول وضعية التزود بالماء الصلح للشراب بمعتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس والحلول المستدامة لتمكين سكان المنطقة من الماء الصالح للشرب .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 26 جوان 2023

وبعد، جوابا على أسئلتكم المضمنة بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تتزود معتمدية منزل شاكر بالماء الصالح للشرب من منظومة المياه سبيطلة- جلمة والتي تعرف عجزا هيكليا في موازنتها المائية خاصة خلال فترة الذروة الصيفية نتيجة تدني منسوب الآبار العميقة بسبب تواتر فترات الجفاف التي تمر بها البلاد وتفاقم ظاهرة الربط العشوائي على الشبكة المائية .

وللحد من هذه الاضطرابات تم اللجوء الى استغلال ثلاثة آبار عميقة بسيدي بوزيد خلال هذه الصائفة وهي آبار جلمة 7 وبئر بن مراد وبئر باطن الغزال بطاقة دفق جملية تقدر بـ 12000 م في اليوم وهي كفيلة بتلبية حاجيات المنطقة، إلا أن هذه العملية لم تتم بسبب اعتراضات متساكني منطقة جلمة من ولاية سيدي بوزيد.

كما برمجت الشركة أيضا إنجاز بئر عميقة بمنزل شاكر وهي بصدد حلحلة الإشكال العقاري حول موقع البئر بالتنسيق مع السلط الجهوية والمحلية .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الحل النهائي يكمن في الإسراع بإنجاز مشروع محطة تحلية مياه البحر بصفاقس الكبرى الذي من المؤمل أن ينتهي في موفي شهر جوان 2024 بطاقة إنتاج يومية تقدر بـ 100 ألف م^3 في اليوم قابلة للتطوير الى 200 ألف م^3 في اليوم .

أما فيما يتعلق بالمجامع المائية فقد وضعت الوزارة استراتيجية لاستدامة المنظومات المائية يتم تنفيذها في مرحلتين

1)على المدى القريب:

-دعم حرفية التصرف في المنظومات المائية عن طريق انتداب مدين فنيين وتكوينهم في الغرض، مع تكثيف عملية المتابعة والمراقبة والإحاطة الفنية بهذه المجامع .

2)على المتوسط والبعيد:

-إحالة المنظومات المائية للشرب الى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب حسن جربوعي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي المجلس نواب الشعب أتقدم بالسؤال الكتابي إلى السيّد **وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري**

الموضوع :توزيع الأعلاف وغلاء أسعارها .

يعاني الفلاح من صعوبات في الحصول على الكميات الكافية من الأعلاف إلى جانب غلاء أسعارها في مختلف عمادات منزل شاكر وهو ما أدى إلى التراجع المهول لعدد القطيع في الجهة وعزوف مربي الماشية عن مواصلة نشاطهم مما انجر عنه نقص في مادة الحليب وارتفاع في أثمان اللحوم الحمراء .

السؤال الأول :

-ما هو خطة الوزارة لتجاوز هذا الإشكال؟

السؤال الثاني :

-هل تولت الوزارة مراقبة تزويد نقاط البيع والفلاح بالأعلاف لما تشهده من تجاوزات بصفة عامة؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع حول توزيع الاعلاف وغلاء أسعارها .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 26 جوان 2023

وبعد، جوابا على سؤاليكم المضمنين بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه أتشرف بإفادتكم بما يلي :

1)بخصوص خطة الوزارة في مجال الأعلاف الحيوانية :

ساهمت الظروف المناخية الصعبة التي مرت بها البلاد خلال السنوات الفارطة وتراجع إنتاج الزراعات الكبرى إلى جانب ارتفاع الأسعار العالمية لجل المواد الأولية للأعلاف في كثرة الطلب على الشعير والسداري المدعم بصفة كبيرة، حيث تعدت الطلبات الشهرية من 65 ألف طن شهريا الى 100 ألف طن شهريا من الشعير، وارتفع الطلب كذلك على مادة السداري.

وتسببت هذه الوضعية في تسجيل ظاهرة الاحتكار وارتفاع الأسعار، خاصة وأن الإنتاج المحلي من مادة السداري محدود ومرتبط بكميات القمح المطحون.

وبهدف المحافظة على الثروة الحيوانية وتفادي كل الانعكاسات السلبية على قطاع تربية الماشية تم وضع برنامج وطني لمجابهة الجفاف وحماية القطيع، وارتكزت الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الإطار على توفير الأعلاف بالكميات اللازمة والتخفيض في الأسعار من خلال :

-تشجيع الفلاحين للتوسع في الزراعات السقوية بالمياه المعالجة مع توفير البذور العلفية الصيفية بسعر مدعم،

-السماح للخواص لتوريد الشعير، وقوالب الفصة المجففة ومادة السداري والأعلاف الخشنة،

- توزيع حصص إضافية من السداري عندما تتوفر كميات إضافية لدى المطاحن على المناطق الأكثر تضررا من الجفاف،

-تثمين فواضل المنتجات الفلاحية والتشجيع على اقتناء التجهيزات والمعدات الخاصة بذلك،

- التخفيض في هامش الربح لدى الموردين والصناعيين للحد من الكلفة ولضمان ديمومة القطيع .

وإلى جانب ذلك شرعت الوزارة في إعداد استراتيجية للنهوض بمنظومة الأعلاف من خلال تشريك البحث والخبراء والمهنة لاعتماد مقاربات جديدة في ظل التغيرات المناخية ترتكز على نتائج البحث العلمي والأصناف المحلية والمستنبطة والمتأقلمة مع التغيرات المناخية . كما أنها تشتمل على مقترحات لمزيد حوكمة قطاع المواد العلفية المدعمة من خلال توجيه هذه المواد إلى التصنيع في علائق متوازنة لكل الحيوانات .وستكون هذه الاستراتيجية جاهزة وسيتم استغلال مخرجاتها ابتداء من هذا الموسم .

2)بخصوص مراقبة عملية توزيع الأعلاف

تتم عملية متابعة تنظيم توزيع مادة السداري شهريا، على الصعيد الجهوي، عن طريق اللجان الجهوية المكلفة بذلك ويترأسها والي الجهة وعلى الصعيد المركزي عن طريق اللجنة الفنية والوطنية لتنظيم توزيع مادة السداري ومراقبتها .

كما تتم عمليات مراقبة مسالك التوزيع على الصعيدين المركزي والجهوي، حيث يتم تنشيط الفريق المركزي المشترك المعني بذلك لمراقبة المطاحن المخلة على أساس أن تتولى مصالح وزارة التجارة أخذ الإجراءات الردعية وأن يقوم ديوان الحبوب بتسليط عقوبات إدارية على المخالفين، متمثلة في حرمان المطاحن المخلة من التزود بمادة القمح .أما على الصعيد الجهوي، فتتم مراقبة توزيع مادة السداري على مستوى المزودين ومصانع إنتاج الأغذية الحيوانية المصنعة من طرف فريق جهوي يضم ممثلين من الوزارات المكلفة بالفلاحة والصناعة والتجارة يتم تعيينه من قبل والي الجهة .ويتولى الوالي المختص ترابيا تسليط عقوبات إدارية على المخلين تتمثل في إيقاف المزود من التزود بمادة السداري لمدة تتراوح بين 3 و6 أشهر، وفي صورة العود يتم شطبه نهائيا من قائمة المزودين .

ويتواصل القيام بالمعاينات والزيارات الميدانية للمزودين في الجهات للوقوف على الإخلالات الموجودة ومدى استجابة محلاتهم لأحكام كراس الشروط المتعلق بممارسة نشاط تجارة الأعلاف المدعمة

واتخاذ الإجراءات الردعية في صورة قيامهم بتجاوزات على مستوى توزيع هذه المواد .وقد تم رفع قرابة 83 مخالفة إثر الزيارات التي تمت خلال الفترة الممتدة ما بين شهري جانفي وأوت 2023 لولايات نابل وسليانة وسوسة وسيدي بوزيد وباجة والمهدية وبن عروس وتونس وتنقسم هذه المخالفات إلى 16 قرار سحب نهائي الرخصة البيع، و53 قرار إيقاف عن النشاط لمدة تتراوح ما بين 3 و 6أشهر، مع توجيه 14 تنبيها للمزودين المخلين لاحترام التراتيب.

أما بالنسبة لتوزيع مادة الشعير العلفي، فقد تم تكوين لجان فنية جهوية على مستوى المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية، تتولى بصفة دورية تحديد الكمية المسندة شهريا للمربين والمزودين باعتماد قائمة المربين وعدد القطيع لديهم .علما وأن متابعة عملية التزود بمادة الشعير العلفي تتم على مستوى المربين والمزودين من قبل لجان متابعة محلية بمختلف المعتمديات ويتولى رئيس دائرة الإنتاج الحيواني الإشراف على هذه العملية .ويلزم مزود والشعير المرخص لهم، بموافاة لجان المتابعة المحلية موفي كل شهر بدفتر البيوعات لمادة الشعير للتثبت من مدى التزام المزود بالبرنامج الشهري لتوزيع هذه المادة، مع إشعار مصالح المراقبة الجهوية للتدخل وتطبيق العقوبات في صورة تسجيل تجاوزات .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب رؤوف الفقيري

سؤال كتابي حول أشغال تهيئة وتعبيد الطريق الرابطة بين الطريق الجهوي عدد 59 ومنطقة المراسن وصولا إلى دوار الرماضنية مرورا بدوار المنانعية .

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

أحيط جنابكم علما أن مشروع أشغال تهيئة وتعبيد الطريق سالف الذكر يندرج ضمن غار الدماء من ولاية جندوبة مر بجميع المراحل وصولا إلى مرحلة تقرير الاعتمادات اللازمة والمقدرة بحوالي 1.5 م د وبرنامج تهيئة المناطق السقوية اقليم العروض موفي جوان 2022 وفي انتظار فتح من طرف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري .

السؤال :متى سيتم فتح الاعتمادات اللازمة قصد الانطلاق في أشغال تهيئة وتعبيد هذا الطريق؟

في انتظار تفاعلكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص أشغال تهيئة وتعبيد الطريق الرابطة بين الطريق الجهوية عدد 59 ومنطقة المراسن وصولا الى دوار الرماضنية مرورا بدوار المنانعية بولاية جندوبة .

المرجع مراسلتكم بتاريخ 31 جويلية 2023.

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص أشغال تهيئة وتعبيد الطريق الرابطة بين الطريق الجهوية عدد 59 ومنطقة المراسن وصولا الى دوار الرماضنية مرورا بدوار المنانعية بولاية جندوبة، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تم خلال مجلس وزاري مضيق مخصص لولاية جندوبة بتاريخ 16 ماي 2019 اتخاذ جملة من القرارات لفائدة القطاع الفلاحي من ضمنها القيام بدراسة إعادة تهيئة المناطق السقوية على مساحة 25 ألف هكتار ومن بينها المنطقة السقوية العمومية بغار الدماء ووادي مليز والتي تمسح 5200 هك.

وقد تولت المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بجندوبة الإعلان عن طلب العروض الخاص بدراسة اعادة تهيئة المنطقة السقوية المذكورة أعلاه بما في ذلك المسالك الفلاحية التابعة لها وذلك في إطار مشروع تكثيف المناطق السقوية، غير أن طلب العروض لم يكن مثمرا، فتم إرجاء فتح الاعتمادات الخاصة بالمشروع إلى حين الانتهاء من الدراسة لتحديد التدخلات التي سيتم القيام بها بالدقة اللازمة .

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب رمزي الشتوي

الموضوع :حول برنامج التحكم في الطاقة من خلال استغلال الطاقات البديلة

المرجع :الفصل 114 و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

تحية طيبة وبعد، عملا بالمرجع المذكور أعلاه أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة التالية :

1-ببادرة من المجلس الجهوي للولاية بتوزر تم برمجة كهربة عدد ستة آبار بالطاقة الشمسية و ذلك قصد بلورة السياسة العامة للدولة التونسية في مجال استغلال الطاقات البديلة، ولانجاز هذا المشروع تم توفير اعتمادات محملة على مشروع التنمية الجهوية و باقي الاعتمادات بصفة تشاركية مع مجامع التنمية الفلاحية، غير أنه هناك معوقات ادارية تحول دون التنفيذ وهي بالأساس كيفية تبويب التسمية" كهربة الآبار بالطاقة الشمسية "بفقرات الميزانية.

السؤال الأول :متى سيتم حل هذا الإشكال الإداري خاصة وأن السياسة العامة للدولة تتجه إلى استغلال الطاقات البديلة؟

السؤال الثاني :ماهي الإجراءات المتخذة لاستغلال الطاقات البديلة لفائدة القطاع الفلاحي بتوزر وماهي مؤشرات المتابعة والتقييم وكم بلغت نسبة انجاز الأهداف المرسومة؟

سيدي الوزير ان حلحلة هذا الملف له آثار اقتصادية واجتماعية حيث سيتم تركيز نواة لمنظومة الإنتاج الأخضر وتنفيذ برامج الدولة التونسية فيما يتعلق بمجابهة التغيرات المناخية وعليه نطلب من سيادتكم تكوين فريق عمل مع الهياكل ذات الصلة مركزيا وجهويا لإعداد دراسة فنية واقتصادية ومالية من أجل كهربة كل الآبار العميقة المنجزة من طرف المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بتوزر بالطاقة الشمسية وهذا سيحدث نقلة نوعية لقطاع التمور بتوزر .

في انتظار تفاعلكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع بخصوص برنامج التحكم في الطاقة من خلال استعمال الطاقات البديلة .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 10 جويلية 2023.

وبعد جوابا على سؤاليكم المضمنين بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص برنامج التحكم في الطاقة من خلال استعمال الطاقات البديلة، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

بالنسبة لكهربة الآبار بالطاقة الشمسية والاشكالية المتعلقة بالتبويب، فإن هذا المشروع ينضوي ضمن البرنامج الجهوي للتنمية الذي يتم تنفيذه عن طريق المندوبية العامة للتنمية الراجعة بالنظر الى وزارة الاقتصاد والتخطيط .

بالنسبة لبرنامج وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لكهربة الآبار العميقة بالطاقة الشمسية، فقد تم تخصيص 450 ألف دينار لكهربة نقاط المياه بالطاقة الشمسية وتشمل خاصة النقاط البعيدة عن شبكة الشركة التونسية للكهرباء والغاز .

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب رمزي الشتوي

الموضوع :حول مشاغل القطاع الفلاحي بتوزر

المرجع :الفصل 114 و 129 من النظام الداخلي لمجلس النواب الشعب .

تحية طيبة وبعد عملا بالمرجع المذكور أعلاه وحيث أن القطاع الفلاحي بالجهة يعتبر الركيزة الأساسية وتبلغ مساحة الواحات حوالي 10000هكتار منتجة وبقيمة صادرات التمور بلغت حوالي 760 مليون دينار سنة 2022 وبتطور بـ 6% مقارنة بسنة 2021 وذلك رغم كل المشاكل التي يعانيها القطاع الفلاحي بالجهة وعليه أتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة التالية :

1-ماهي الإجراءات المتخذة لاستغلال الطاقات البديلة لفائدة القطاع الفلاحي بتوزر وماهي مؤشرات المتابعة والتقييم وكم بلغت نسبة انجاز الأهداف المرسومة؟

2-لماذا لا يتم إنشاء محطة كهروضوئية لاستغلال الطاقة الشمسية لتوفير الكهرباء لضخ المياه من كل الآبار العميقة راجعة بالنظر للمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بصفة مرحلية و تشاركية مع الأطراف ذات الصلة؟ وهذا سيخفض من كلفة الإنتاج حيث أن الطاقة تمثل حوالي 70 % من التكلفة كما أنه سيمكن الدولة التونسية من الإيفاء بتعهداتها في ما يتعلق بالتغيرات المناخية و ذلك بتخفيض الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون ويمكن في هذا الإطار إيجاد مصادر تمويل خاصة وأن التوجهات العالمية المتفق عليها بقمة المناخ هي ترسيخ الاقتصاد الأخضر

3-لماذا لا يتم دعم وكالة التنقيب عن المياه بالموارد البشرية و بالتجهيزات والعتاد الضروري للقيام بأغلب أشغال حفر الآبار؟ إن دعم هذه المؤسسة الوطنية سيكون الحل أمام البطء الشديد المرتبط أساسا بالإجراءات الإدارية لإسناد الصفقات المتعلقة بحفر الآبار وكذلك تباطئ المتعهدين بالإنجاز نظرا لعدم خلاصهم في صفقات سابقة وفي بعض الحالات يجب التدخل الحيني عند التراجع المفاجئ للآبار العميقة وذلك بضرورة حفر آبار تعويضية .

4- لماذا لا يتم التسريع في توفير الاعتمادات لحفر وتجهيز الآبار العميقة التعويضية عن طريق مشاريع شراكة مع المانحين الدوليين خاصة وأن العمر الافتراضي لأغلب الأبار أوشك على الانتهاء؟

5 -لماذا لا تتم مراجعة فترات الذروة في الري وتغيير توقيت إيقاف ضخ المياه من الأبار العميقة حسب الفصول؟ حيث أن فترة الذروة للمجامع من الساعة 11 الى الساعة 15 وصاحب المستغلة الفلاحية فترة الذروة من الساعة 19 إلى الساعة 23 صيفا وشتاءا وهذا من غير المعقول خاصة وأن الطلب عن الكهرباء في الصيف يكثر خلال نصف النهار الأول وليس العكس .

6-إن السياسة العامة للدولة تتجه نحو ترشيد استهلاك المياه خاصة أمام الشح الماني الذي تشهده البلاد و تقدر نسبة الضياع من شبكات الري بتوزر بحوالي 30% و هي نسبة جد مرتفعة، فلماذا لا يتم تغيير تجهيزات توزيع المياه انطلاقا من البئر العميقة إلى حدود الفلاح والنخيل بأليات تكنولوجية ذكية يتم التحكم فيها عن طريق تطبيقات إعلامية؟ ولدينا مهندسيين بالجهة توصلوا إلى تركيز آليات الري الذكي وذلك بتأطير من الكفاءات المباشرة بالمركز الجهوي الواحية بدقاش في بعض الواحات الخاصة مع المراقبة الفنية للمحافظة على تجهيزات الآبار الخاصة وبالإضافة إلى المحافظة على الثروة المائية نضمن التوزيع العادل لها .

7- أمام مشكلة تشتت الملكية و إهمال بعض المستغلات الفلاحية وعدم دراية بعض المجامع المانية، لماذا لا يتم إعادة توزيع حصص الدورات المائية بطريقة عادلة وذلك بعد إجراء مسح ومعاينات فنية؟ حيث نجد نفس المساحة تتمتع بدورات مائية مختلفة من فلاح إلى آخر وبنفس المجمع .

8-لماذا لا يتم مراجعة مشروع مجلة المياه الجديدة بالتشارك مع الجهات قبل إعادة عرضه على أنظار مجلس النواب؟ وهنا نتمسك بإفراد الواحات بإجراءات خاصة بالمجلة لضمان الحق في الري والتوزيع العادل للثروة المائية .

9-لماذا لا يتم وضع مخطط مديري خماسي مشترك، يضبط أهداف مشتركة وقابلة للقيس بين المركز الجهوي للفلاحة الواحية بدقاش والمجمع المهني المشترك للتمور والمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية والمركز الفني للتمور واتحاد الفلاحة الصيد البحري؟ ولعل تظافر جميع الجهود للحد من انتشار آفة عنكبوت الغبار أكبر دليل على ضرورة التنسيق والعمل المشترك حيث تقلصت نسبة الإصابة بهذا المرض بشكل ملحوظ إلى حد تاريخ اليوم وعليه أقترح إقرار لجنة قيادة مركزيا وجهويا تتكون من المؤسسات والهياكل المذكورة سابقا للتخطيط ومتابعة التنفيذ والتقييم .

10- سيدي الوزير إن تركيبة مجلس إدارة المجمع المهني المشترك للتمور لم تخدم القطاع الفلاحي بالجهة وذلك لأن الفلاح غير مهيكل وعليه لماذا لا يتم تعديل تركيبة مجلس الإدارة ليضم ممثلين عن رؤساء مجامع التنمية الفلاحية بالإضافة إلى تمثيلية اتحاد الفلاحة والصيد البحري.

11-إن المجمع المهني المشترك للتمور يتصرف في صندوق النهوض بجودة التمور غير أن التدخل بقي مقتصرا بشكل كبير على شراء الناموسيات لمحافظة على الصابة وأمام التغيرات المناخية فان جودة التمور تتراجع من سنة إلى أخرى وتقوم المعامل بمعالجة نسبة كبيرة من المنتوج وذلك حسب طرق مصادق عليها علميا ومتفق عليها مع الحرفاء بالخارج، سيدي الوزير في إطار إرساء فلاحة تعاقدية لماذا لا يوفر المجمع مبلغ سنوي قيمته 5 مليون دينار من هذا الصندوق لفائدة المجلس الجهوي قصد بعث مشاريع بصفة تشاركية بين القطاع الخاص والعام لتحويل التمور وترويجها في شكل منتجات

مشتقة منها على غرار سكر التمر ، الرب ، قهوة مواد تجميل مكملات غذائية ..... وهذا سيكون له الأثر الملموس في التشغيل و في ارساء فلاحة تعاقدية و في تطوير قيمة صادرات التمور خاصة أمام المنافسة العالمية؟

12-سيدي الوزير لماذا لا يتم تقييم موضوعي لأداء المجمع المهني المشترك للتمور مقارنة بدوره المنصوص عليه بالقانون الأساسي وحيث أن أبناء الجهة يطالبون بإنشاء ديوان التمور لضمان ترويج الصابة رغم أن للمجمع الدور التعديلي للسوق وكنائب شعب عن دائرة توزر إذا كانت القوانين والآليات المتوفرة تعيق عمل المجمع فاني أدعم مقترح جهتي وأضيف عليه حل المجمع حتى لا يزيد دم المواطن الجريدي تفرقا بين الهياكل والمؤسسات أو القيام بمراجعة جذرية للمجمع المهني المشترك للتمور .

13-سيدي الوزير متى سيتم توزيع المقاسم الفلاحية الجديدة و المبرمجة منذ سنوات سوى كانت المهيكلة أو غير المهيكلة لشباب الجهة؟

14-متى سيتم تجديد مجامع التنمية الفلاحية خاصة و أن أغلبها تجاوز الفترة المخولة لهم قانونا؟ وهل هناك برنامج لتأهيل هذه المجامع لتضطلع بدورها التنموي وحيث يقتصر دورها الحالي على ساعي بريد بين الفلاح والشركة الوطنية للكهرباء والغاز؟ ونرى ضرورة تكثيف الرقابة المالية والإدارية لحسن التصرف والرفع من الإنتاجية من خلال مراجعة الإطار التشريعي والتعاقدي لهذه المجامع .

15-هل يمكن إسقاط نسبة من ديون مجامع التنمية الفلاحية و المتخلدة بذمة الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز والتي تجاوزت 23 مليون دينار؟ خاصة أن القطاع الفلاحي بالجهة تأثر بجائحة الكورونا زد عليه تراجع جودة التمور .

16-سيدي الوزير لماذا لا يتم مراجعة المنح المرصودة للاستثمار في بيوت تبريد التمور وذلك لتشجيع الفلاحين للمحافظة على الصابة؟

17-لماذا لا يتم التنسيق بين الأطراف المتداخلة في القطاع الفلاحي وبلديات توزر بالتنسيق مع السيد وزير الداخلية قصد تركيز *سوق* مركزي للتمور يستجيب للشروط الصحية، فهل يعقل أن تباع التمور على قارعة الطريق مع الاشارة أن بلدية توزر رصدت ميزانية محدودة في الغرض وهنا يجب أن يساهم صندوق النهوض بجودة التمور في تركيز هذا المشروع .

18-لماذا لا يتم تركيز مركز لإكثار البذور تحت إشراف ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى خاصة بعد النجاح الباهر لمبادرة خاصة بالجهة؟

19-لماذا لا يتم إعداد مخطط تسويقي مشترك بين هياكل الفلاحة الراجعة اليكم بالنظر و بلديات الجمهورية قصد إقرار شهر التمور وهذا سيساهم في تقريب المنتوج للمواطن بكامل تراب الجمهورية وتوفير موارد مالية للبلديات؟

20-سيدي الوزير إن معامل التمور المنتصبة بالجهة مرت بصعوبات مالية خلال السنوات الفارطة فلماذا لا يتم إقرار خط تمويلي في شكل قروض بنكية للمحافظة على هذه المؤسسات وعلى مواطن الشغل الهامة كما تقترح إيجاد إجراء استثنائي الجدولة ديونهم؟

21-في إطار تسهيل عملية تصدير التمور وبقية منتجات الجنوب خاصة الجيوحرارية بقابس وقبلي لماذا لا يتم التدخل من طرفكم لإضافة النشاط التجاري بمطار توزر - نقطة ؟ وهذا سيمكن الناقلة الوطنية الجوية من مداخيل محترمة .

22-لماذا لا يتم مراجعة الحوافز المالية المقدمة من طرف الوزارة للتشجيع على تربية الإبل سوى انتشاريا أو مكثفا لتسمين القعدان أو لإنتاج حليب النوق أو البكاري؟

23-سيدي الوزير لماذا يطرح البنك التونسي للتضامن قيمة المنحة المسندة من وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية من قيمة القرض المسند لمجامع التنمية الفلاحية وهذا يتعارض مع قانون الإستثمار لسنة 2016 خاصة وأن خط تمويل الاقتصاد الإجتماعي والتضامني المرسم بميزانية الدولة لسنة 2022 هو خط استثنائي ولا يخضع للإتفاقية المبرمة بين وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية والبنك التونسي للتضامن؟ فالرجاء التدخل العاجل لحل هذا الإشكال .

24- سيدي الوزير إن القوانين الحالية تمنع من تعاطي النشاط السياحي داخل المناطق السقوية العمومية غير أن المشهد الواحي أصبح وجهة سياحية هامة وعليه نطلب منكم مراجعة هذه القوانين حيث أن أكثر من 30 مستثمر، حسب الجامعة الجهوية لوكالات الأسفار والسياحة للجنوب الغربي 1 ، يرغبون في تثمين المشهد الواحي من خلال البناءات السياحية داخل الواحات متى سيتم تحيين التشريعات قصد المحافظة على الواحات من جهة وإيجاد منتوج سياحي جديد من جهة أخرى ؟ ونقترح الاتفاق على كراس شروط مرجعي لتعاطي النشاط السياحي داخل الواحات بين وزارتكم ووزارة السياحة والهياكل ذات الصلة .

-25

26-حيث أفادت السيدة وزيرة التجهيز خلال الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 17 جويلية 2023 أن اللجنة الوطنية لحصر التجمعات السكنية من مشمولات وزارتكم فمتى ستقوم هذه اللجنة بأشغالها بالولاية قصد استكمال إصدار مثال التهسنة العمرانية لبلدية توزر ودقاش؟

27-سيدي الوزير إن طاقة إنتاج محطة تحلية المياه بمدينة توزر غير متناسبة مع الاستهلاك خاصة في فصل الصيف فمتى سيتم تطوير طاقة الإنتاج ليتمتع المواطن الجريدي بماء منخفض الملوحة؟

28-إن شبكة الماء الصالح للشراب بتوزر مهترئة و الأعطاب تكاد تكون يومية فمتى سيتم وضع مخطط لتجديدها .

29- ما هو الدور الذي قامت به الوزارة للإحاطة بشباب ولاية توزر لبعث الشركات الأهلية في المجال الفلاحي؟

سيدي الوزير إن القطاع الفلاحي يعتبر الرافعة الاقتصادية بالجهة وهذه دفعة أولى من المقترحات والأسئلة وسأتطرق إلى مسائل أخرى جد مهمة في مراسلات لاحقة ونطلب منكم برمجة ورشات عمل فنية بالجهة على امتداد أسبوع بمشاركة كل الأطراف ذات الصلة لتناول النقاط المطروحة قصد بلورة عقد أهداف جهوي للقطاع الواحي ولما لا ترسيخ منظومة تعاقدية بين كل حلقات الإنتاج والترويج.

وفي انتظار تفاعلكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع بخصوص مشاغل القطاع الفلاحي بولاية توزر

المرجع مراسلتكم بتاريخ 26 جويلية 2023

وبعد جوابا على أسئلتكم المضمنة بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص مشاغل القطاع الفلاحي بولاية توزر، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

الجواب :1

قامت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بالعديد من التجارب النموذجية لضخ المياه باستعمال الطاقة الشمسية ببعض الولايات على غرار ولاية تطاوين وولاية قابس وولاية قبلي لمتابعة جميع الجوانب الفنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية المتعلقة باستعمال الطاقة الشمسية في مجال الري .وقد شهدت هذه التجارب بعض الصعوبات خاصة عند الربط على شبكة الشركة التونسية للكهرباء والغاز وطول الإجراءات بخصوص الجهد المتوسط .وقد تمت معالجة هذا الإشكال بصدور قرار وزير الصناعة والمناجم والطاقة المؤرخ في 17نوفمبر 2022 والمتعلق بضبط القدرة الدنيا لمشاريع انتاج الذاتي للكهرباء من الطاقة المتجددة المرتبطة بالشبكة الوطنية في الجهدين العالي والمتوسط الخاضعة لموافقة الوزير المكلف بالطاقة.

وعلى هذا الأساس تم توجيه مذكرة توجيهية إلى كافة المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بتاريخ 24 جانفي 2023 في إطار تنفيذ ميزانية التنمية لسنة 2023 لإدراج الطاقة الشمسية لضخ المياه مع إعطاء الألوية للمشاريع ذات التعريفة المرتفعة .

وفي هذا الإطار تمت برمجة اعتمادات على ميزانية ولاية توزر بقيمة 200 ألف دينار لسنة 2022 وبقيمة 140 ألف دينار لسنة 2023، ولكن العارض الفائز بطلب العروض لم يقدم الضمان النهائي وتخلى عن التزامه بإنجاز الصفقة، فتمت إعادة طلب العروض الذي شارك فيه ثلاثة مشاركين تم رفض عروضهم لعدم مطابقتها للشروط الفنية .

وتطبيقا لمقتضيات قانون الاستثمار عدد 71 لسنة 2016، فإن الاستثمارات في مجال اقتناء تجهيزات إنتاج الكهرباء باستعمال الطاقة الشمسية في المشاريع الفلاحية تنتفع بمنح خصوصية بعنوان تحسين الإنتاجية من 50 إلى 60 % من قيمة الاستثمار .وقد تم في إطار التعاون التونسي الألماني، إعداد دليل إجراءات لإحكام تعهد هذه الملفات بالتنسيق بين وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية والوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة .

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات المتعلقة بمكونة اقتناء تجهيزات الطاقة الشمسية في المشاريع الفلاحية قد شهدت تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة لتتطور على الصعيد الوطني من 1 م د سنة 2017إلى 9 م د خلال سنة 2022 وقد انطلقت بعض المشاريع في الاستثمار في هذا المجال بولاية توزر ومن المنتظر أن تشهد تطورا في السنوات المقبلة .

الجواب 2:

يندرج اقتراح إنشاء محطة كهروضوئية لفائدة القطاع الفلاحي بالجهة ضمن مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة لفائدة، الخواص، حيث تتم المصادقة على مثل هذه المشاريع طبقا لمقتضيات الأمر عدد 1125 لسنة 1996 المؤرخ في 20 جوان 1996 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات منح لزمة إنتاج الكهرباء إلى خواص عن طريق اللجنة العليا للإنتاج الخاص للكهرباء التي يرأسها رئيس الحكومة وبعضوية عدد من الوزراء من بينهم وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري .وفي هذا الإطار، فإن الوزارة تدعم وتشجع كل المشاريع التي يكون لها انعكاس إيجابي على القطاع الفلاحي ويخفض من تكلفة الإنتاج .

الجواب 3:

إن تمويل إنجاز الآبار يتم إما على حساب ميزانية الدولة أو عن طريق قروض من الهيئات المالية الدولية .وفي هذه الحالة الأخيرة، فإن معظم المانحين الدوليين يشترطون الصبغة التجارية للمقاولة التي تكلف بأشغال الحفر، وهو شرط لا يتوفر لدى وكالة التنقيب عن المياه باعتبارها مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية خاضعة لمجلة المحاسبة العمومية .أما بالنسبة للآبار الممولة عن طريق ميزانية الدولة فإن وكالة التنقيب عن المياه تقوم بمجهودات كبيرة في منطقة توزر لإنجاز الآبار التعويضية وحاليا تتواجد أربعة حضائر تابعة للوكالة بولاية توزر :

-حضيرة بئر الرومي بمعتمدية حزوة والتي تنجز بئر تعويضية عميقة 350 م،

-حضيرة مراح الحوار بمعتمدية نفطة والتي تنجز بئر تعويضية عميقة 750 م

- حضيرة الظافرية بمعتمدية تمغزة والتي تنجز بئر تعويضية عميقة 1300 م،

- حضيرة لسدم الآبار القديمة الرشاد وحزوة وعين أولاد الغريسي والعودية .

وبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف وكالة التنقيب عن المياه المعاضدة مجهود الدولة التوفير الماء الصالح للشرب ومياه الري، إلا أنها تشكو عدة صعوبات وتسعى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري إلى دعم هذه المؤسسة من خلال:

- تغيير الصبغة القانونية للمؤسسة تبعا لصدور القانون عدد 54 لسنة 2018 المؤرخ في 4 ديسمبر 2018 والمتعلق بإحداث صنف مؤسسات عمومية للتنقيب عن المياه،

-رصد برنامج استثمار لتجديد المعدات .

الجواب 4 :

لقد تم إمضاء اتفاقيات دولية لتوفير تمويلات لتعويض الآبار العميقة بالجنوب التونسي(BERD) ، ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 18جانفي 2023 وتم انتداب مجمع مكاتب دراسات دولي لدعم الإدارة لتنفيذ المشروع ومن المؤمل أن تنطلق الأشغال خلال السداسي الثاني من سنة 2024 بعد استيفاء الإجراءات المتعلقة بطلبات العروض وإسناد الصفقات .

الجواب 5:

تم تغيير فترات الذروة لتشغيل الآبار بالاتفاق بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز ومجامع التنمية الفلاحية بالجهة .

الجواب 6:

رصدت الدولة امتيازات مهمة في مجال الاقتصاد في مياه الري حيث تنتفع الاستثمارات في مجال اقتناء تجهيزات الري الذكي في المشاريع الفلاحية بمنح خصوصية بعنوان تحسين الإنتاجية من 50 إلى 60%طبقا لقانون الاستثمار عدد 71 لسنة 2016.

وقد تولت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في العديد من المناسبات التعريف بتقنية الري الذكي وحث الباعثين على

الاستثمار في هذا المجال على غرار معرض المبادرة الخاصة والتجديد الذي نظمته وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية بمدينة الثقافة بتونس يومي 19 و 20 ماي 2023 حيث تم عرض أحدث التكنولوجيات المبتكرة في قطاع الفلاحة والصيد البحري

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم إنجاز مشاريع استصلاح الواحات وخاصة تجديد شبكات ونقاط الري وذلك في إطار مشاريع ممولة من جهات خارجية على غرار مشروع الاستثمار في قطاع المياه 1 و2، ومشروع تحسين المناطق السقوية بواحات الجنوب 1 و2 ، إضافة إلى برمجة مشروع تعويض الآبار العميقة بالجنوب (BERD) واقتراح استصلاح بعض المناطق السقوية الفردية على موارد الميزانية كليا أو جزئيا حسب توفر الاعتمادات .

أما فيما يتعلق بنظم الري الحقلية باعتماد التكنولوجيات الحديثة والذكية، فإن الدولة عن طريق مصالحها المركزية والجهوية والمحلية تحث على إنجاز مثل هذه المشاريع في إطار مشاريع كبرى أو مشاريع نموذجية .كما أن الدولة توفر منها من أجل اعتماد نظم الري المحسنة والمقتصدة لمياه الري وتشجع على ذلك ولكن يبقى الاختيار للفلاح ليعتمد هذه النظم .

الجواب7:

إن توزيع حصص الدورات المائية بين مختلف مجامع التنمية الفلاحية يخضع إلى تطبيق المخطط المديري بمياه الجنوب بطريقة عادلة، حيث تكون كمية المياه المسندة للهكتار متساوية في كل المناطق . إلا أن بعض مجامع التنمية الفلاحية لا تلتزم بالحصة الممنوحة لها وتعمد إلى تغييرها دون الرجوع إلى الإدارة .

الجواب 8 :

تم إعداد مشروع مجلة المياه الجديدة وإحالته إلى رئاسة الحكومة في نهاية شهر ديسمبر2022 ، وقد تم تكليف لجنة قانونية وفنية على مستوى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتعديل مشروع المجلة بناء على ملاحظات مختلف الوزارات والهياكل العمومية المعنية . وسيتم عرض المشروع على أنظار رئاسة الحكومة في صيغة معدلة قصد عرضه على مجلس الوزراء وإحالته إلى مجلس نواب الشعب في أقرب الآجال .

الجواب 9:

تم خلال سنة 2019 إعداد خطة للنهوض بقطاع التمور في أفق 2030وهي تشمل كل المجالات المتعلقة بمنظومة التمور من الإنتاج إلى التسويق والترويج، وقد شارك في إعدادها كل الجهات المعنية .وقد تم مؤخرا تكوين لجنة تفكير استشارية صلب الوزارة للنهوض بقطاع التمور تضم كل الفاعلين في القطاع (مركزيا وجهويا) باشرت أعمالها وستقدم المخرجات في الآجال المحددة لها .

أما فيما يخص مكافحة آفة عنكبوت الغبار، فقد أقرت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري منذ سنة 2020 برنامجا وطنيا في الغرض، وقد تم ضبط تراتيب تنفيذه بمناشير وزارية (المناشير : عدد 82 لسنة 2020 وعدد 83 لسنة 2021 وعدد 39 لسنة 2022 وعدد 40 السنة 2023) وذلك لحرص الوزارة على التنسيق بين جميع المتدخلين في البرنامج .كما أن المجمع المهني المشترك للتمور يعمل في إطار إعداد برامج التدخل على التنسيق مع كل الهياكل المتدخلة في المنظومة من إدارات عامة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري:

-الإدارة العامة للإنتاج الفلاحي
-الإدارة العامة للصحة النباتية ومراقبة المدخلات الفلاحية
-الإدارة العامة للتمويل والاستثمارات والهياكل المهنية .
بالإضافة إلى المؤسسات التنموية على المستوى الجهوي
-المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية
-المركز الفني للتمور
-المعهد الجهوي للبحوث في الفلاحة الواحية بدقاش
-معهد المناطق القاحلة .
والسلط الجهوية والمحلية والهياكل التابعة لوزارات أخرى على غرار وزارات المالية والتجارة وتنمية الصادرات والصناعة والمناجم والطاقة .

الجواب 10:

تضبط تركيبة مجلس إدارة المجمع المهني المشترك للتمور بمقتضى الفصل 8 من قرار وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المؤرخ في 27 مارس 2018 المتعلق بالمصادقة على النظام الأساسي للمجمع المهني المشترك للتمور والصادر بالرائد الرسمي عدد 34 بتاريخ 27 أفريل 2018.

وينص الفصل 8 المشار إليه أعلاه على أنه يدير المجمع مجلس إدارة يتكون ثلث أعضائه من ممثلي الإدارة والبقية من ممثلي المهنة ويتركب مجلس الإدارة من 12 عضوا كالتالي :

(1)ممثل عن وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
2)ممثل عن وزير التجارة
3)ممثل عن وزير المالية .
4) ممثل عن وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة .
والبقية من ممثلي المهنة الفلاحية والصناعية .

ويتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات بقرار من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري باقتراح من الجهات المعنية .

وبالتالي لم تتضمن هذه التركيبة تمثيلية مجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري .وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإطار القانوني المنظم لمجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري لا ينص على إمكانية تكوين اتحادات أو تجمعات وطنية (Fédérations) لهذا الصنف من الهياكل المهنية التي تمكنها من تعيين ممثليها بمجالس إدارة المجامع المهنية المشتركة في القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية .

وتجدر الإشارة إلى أن المجمع المهني المشترك للتمور يتكون بين الأشخاص الماديين والمعنويين الذين لهم صفة المنتجين الفلاحيين أو المحولين أو المصدرين للمنتوجات الفلاحية أو منتوجات الصناعات الغذائية والعاملين في قطاع التمور طبقا لمقتضيات الفصل الأول من نظامه الأساسي .

ويمكن أن ينخرط بالمجمع المهني للتمور الأشخاص الماديون والمعنويون الذين لهم صفة منتجين أو محولين أو مصدرين للتمور، ولكل منخرط الحق في المشاركة في إدارة المجمع حسب الطرق المحددة بهذا النظام الأساسي إلى جانب حقه في الانتفاع بخدمات المجمع حسب الشروط المنصوص عليها بالفصل 4 من النظام الأساسي للمجمع وبجميع المنافع التي يمكن للمجمع أن يقدمها لأعضائه في نطاق مهامه، علاوة على إمكانية عرضه كل الاقتراحات والآراء التي تتعلق بنشاط المجمع.

الجواب 11:

تم إحداث صندوق النهوض بقطاع التمور بمقتضى الفصل 24 من القانون عدد 70 لسنة 2007 المؤرخ في 27 ديسمبر 2007 والمتعلق بقانون المالية لسنة .2008 كما تم ضبط طرق تدخله وطرق تسييره بالأمر عدد 723 لسنة 2009 المؤرخ في 16 مارس 2009 والمنقح بمقتضى الأمر عدد 78 لسنة 2020 المؤرخ في 12 فيفري .2020 وتتأتى موارد الصندوق من المعلوم الموظف بنسبة 1 % على عائدات صادرات التمور .

كما تتولى لجنة وطنية يترأسها وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وتضم كل الأطراف المتدخلة في المنظومة من إدارة ومهنة متابعة برامج تدخل الصندوق وتقترح برنامجا سنويا لتدخلات الصندوق ونسب تمويل العمليات المقترحة، إلى جانب متابعة وتقييم وتنفيذ برامج الصندوق، وبصفة عامة تقوم بإبداء الرأي في كل المسائل الراجعة لها بالنظر في إطار مشمولاتها والتي تعرض عليها وجوبا من قبل الوزير المكلف بالفلاحة .

وتتمثل تدخلات الصندوق في تمويل عمليات تكثيف استعمال النامويسية، المساهمة في تنظيف الواحات داخل المستغلات تنظيم عمليات جني التمور وتأطيرها الاستثمارات اللامادية المتعلقة بتأهيل مراكز تجميع التمور، المكافحة البيولوجية لدودة التمر .

وتجدر الإشارة إلى أن موارد الصندوق يتم تضمينها مباشرة بخزينة الدولة عن طريق مصالح الديوانة وأن المجمع لا يتصرف في هذه الموارد وإنما يقوم بتنفيذ البرامج المصادق عليها من قبل اللجنة المذكورة آنفا .

الجواب 12:

في إطار تجسيم توصيات بنود الاتفاق المبرم بين الطرف الحكومي وممثلي جهة قبلي بتاريخ 26 أوت 2017 ، تم إعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بإحداث ديوان وطني للتمور وبضبط تنظيمه الإداري والمالي، وقد تم عرضه على مصالح رئاسة الحكومة بتاريخ 6 سبتمبر 2018.

وقد تبين بعد استشارة الوزارات والهياكل المعنية بخصوص مشروع الأمر الحكومي، **أن *الديوان* المزمع إحداثه *لا يستجيب من حيث طبيعة نشاطه إلى المتطلبات والمقاييس* التي تمكن من إكسابه صبغة المنشأة العمومية حيث لا *يمارس نشاطا* تجاريا ولا يسوق سلعا وخدمات *قابلة* للترويج سواء كان ذلك بصورة *رئيسية أو ثانوية*، وأن المشمولات المسندة للديوان *المزمع* إحداثه في صيغتها الحالية غير كافية لتبرير إحداثه حيث أنها تفتقر إلى الدقة والوضوح اللازمين .كما تبين أن غياب التوازن المالي للديوان المزمع إحداثه** يحول دون إحداثه في الوقت الحالي خاصة في ظل وجود مجمع مهني مشترك للتمور يقوم بنفس الدور .

وستمكن الاستراتيجية الشاملة لحوكمة قطاع التمور التي تعكف الوزارة على استكمالها من توضيح الرؤية بالنسبة للهياكل التي ستتولى الإشراف على قطاع التمور وتنظيمه .

الجواب 13:

بخصوص تاريخ توظيف مقاسم مهيكلة جديدة بولاية توزر لفائدة فلاحين شبان فلا تتوفر حاليا مقاسم جديدة للتوظيف بالجهة، حيث أن إحداث مقاسم فلاحين شبان جديدة مرتبط بإحداث وتهيئة مناطق سقوية جديدة على أراضي دولية .وتجدر الإشارة إلى أن توزيع المقاسم الدولية الفلاحية يتم عن طريق والي توزر وذلك في إطار أعمال اللجنة الجهوية لمتابعة الأراضي الدولية الفلاحية .

الجواب 14 :

تخضع مجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري إلى إشراف والي الجهة المختص ترابيا طبقا لأحكام القانون عدد 43 لسنة 1999المؤرخ في 10 ماي 1999 والأمر عدد 1819 لسنة 1999 المؤرخ في 23 أوت 1999 المتعلق بالمصادقة على النظام الأساسي النموذجي لمجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري .

وينص الفصل 23 من الأمر آنف الذكر على أن أعضاء مجالس إدارة مجامع التنمية الفلاحية(المتصرفين) ينتخبون لمدة ثلاثة أعوام، وتكون المدة النيابية قابلة للتجديد كل سنة بحساب الثلث .

كما ينص الفصل 38 من نفس الأمر على أن مجمع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري يخضع إلى إشراف الوالي الذي يبلغ توصياته وملاحظاته المحتملة إلى رئيس مجلس الإدارة، والذي يتعين عليه بدوره إعلام أقرب جلسة عامة بتلك التوصيات والملاحظات .

وتجدر الإشارة إلى أن الفصل 4 (جديد) من القانون عدد 24 لسنة 2004 المؤرخ في 15 مارس 2004 والمتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 43 لسنة 1999 ، المذكور أعلاه، ينص على أن تتولى مجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري إنجاز المهام التي تستجيب لحاجيات منخرطها ومتطلبات النهوض بقطاع الفلاحة والصيد البحري والمتمثلة على وجه الخصوص في :

-حماية الموارد الطبيعية وترشيد استعمالها وصيانتها،

-تجهيز مناطق تدخلها بما تحتاجه من تجهيزات وبنى أساسية فلاحية وريفية،

-المساهمة في تأطير منخرطها وإرشادهم إلى أنجع التقنيات في الزراعة والصيد البحري للرفع من إنتاجية مستغلاتهم الفلاحية وأنشطتهم في مجال الصيد البحري وتربية الأسماك وإلى تطوير نظم الرعي وأساليب تربية الماشية،

-مساعدة الهياكل المعنية على تطوير الأوضاع الزراعية،

-ربط صلات تعاون وتبادل الخبرات في مجال الفلاحة والصيد البحري مع الهياكل الفلاحية الأخرى في الداخل والخارج،

-القيام بصفة عامة بكل مهمة من شانها دعم المصالح المشتركة المنخرطها ..

وفي هذا الإطار، تتولى المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بتوزر بالتنسيق مع معتمديات الولاية إعداد برنامج سنوي لحث مجامع التنمية على تجديد هيئاتها، إلا أن عزوف المنخرطين بهذه المجامع يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة، وقد بلغت نسبة تجديد المجامع بولاية توزر 72% ، كما تحرص المندوبية على إعداد برنامج سنوي لتكوين مختلف هيئات المجامع التضطلع بدورها التنموي على أحسن وجه، وذلك من خلال توفير الإحاطة الشاملة عن طريق خلية المجامع بالمندوبية .

الجواب 15 :

إن إسقاط نسبة من الديون المتخلدة بذمة مجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري لدى الشركة التونسية للكهرباء والغاز يرجع بالنظر إلى الشركة المعنية التي تعاني صعوبات مالية نتيجة تراكم ديون الحرفاء لديها، ولا يمكن معالجة ديون المجامع خارج إطار معالجة شاملة لجميع الديون المستحقة لدى الشركة تجاه حرفائها .

الجواب 16:

طبقا لمقتضيات قانون الإستثمار عدد 71 لسنة 2016 تنتفع الاستثمارات في مجال بيوت تبريد التمور بمنحة بعنوان التنمية الجهوية تتراوح بين 15 و30 % من كلفة الاستثمار المصادق عليها . وتتكفل وكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية بالمشاريع المندمجة (إنتاج التمور وتحويلها) في حين تتكفل وكالة النهوض بالصناعة والتجديد بمشاريع بيوت التبريد عندما لا تكون مندمجة .

الجواب 17:

بالنسبة للسوق المركزية للتمور، فقد تم إنجاز دراسة سوق إنتاج جهوية أشرفت عليها بلدية توزر .وتجدر الإشارة إلى هذا النوع من المشاريع يرجع بالاختصاص إلى الجماعات المحلية (البلديات) ووزارة التجارة وتنمية الصادرات .

الجواب 18:

في إطار مساهمته في توفير كميات من البذور العلفية والرعوية لتغطية نسبة من حاجيات برامجه التنموية وبرنامج دعم البذور المنتجة محليا بـ 30 % مع توفير البذور العلفية والرعوية لهياكل التنمية ومؤسسات البحث العلمي، يتدخل ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى من خلال استغلال مركز إكثار البذور العلفية والرعوية بالقرين من معتمدية الشبيكة من ولاية القيروان بالإضافة إلى إبرام اتفاقيات إكثار بذور شملت أصناف البرسم الخضراوي والفصة القابسية وسلة الشمال لدى الفلاحين المكثرين والقطاع المنظم بمختلف جهات الجمهورية حسب خصوصيات كل جهة .

ويعمل ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى في إطار اتفاقيات تعاون مبرمة مع مؤسسات البحث العلمي وهياكل التنمية على النهوض بقطاع البذور العلفية والرعوية خاصة في مجال الإكثار الأولي لمستنبطات البحث العلمي حيث يمثل مركز القرين حلقة الربط بين البحث العلمي والتنمية في مجال البذور العلفية والرعوية .

كما يضع الديوان على ذمة الجهة الإطارات الفنية المختصة في مجال البذور العلفية والرعوية وكذلك مركز إكثار البذور العلفية والرعوية بالقرين لوضع برنامج تأطير فني للمبادرات الخاصة في المجال بالإضافة إلى إمكانية إبرام عقود إنتاج للأصناف المتأقلمة خصوصية الجهة والمسجلة بالسجل الرسمي للأصناف النباتية وذلك بالتعاون المشترك مع البحث العلمي على غرار الفصة المعمرة صنف" قابس " وذلك بعد ضبط برنامج تدخل سنوي يحدد على ضوء الكميات المتوفرة من البذور والمساحات الملائمة .

وتجدر الإشارة إلى أن مركز إكثار البذور العلفية والرعوية بالقرين له إشعاع وطني في المجال وبالتالي يمكنه التدخل بكامل جهات الجمهورية دون الحاجة لإحداث مركز جديد .

الجواب 19:

شاركت المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بتوزر في العديد من التظاهرات على غرار الأيام التسويقية لبيع التمور من المنتج إلى المستهلك بشارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة وذلك بنقل كمية من التمور مساهمة منها في الضغط على التكاليف وتخفيض أسعار البيع للمستهلك .أما بالنسبة إلى عملية تسويق التمور، فإنها ليست من مشمولات المندوبية .

الجواب 20:

تم بموجب الفصل 11 من قانون المالية 2017 وضع خط تمويل بمبلغ 250 مليون دينار بهدف التشجيع على المبادرة الخاصة في إطار منظومات اقتصادية في عدد من المجالات منها المجال الفلاحي كما تم تخصيص جزء من هذا الخط لفائدة صغار ومتوسطي الفلاحين وصغار البحارة لتمويل قروض موسمية في حدود 50 مليون دينار . وتجدر الإشارة أنه تم تمويل عدد هام من وحدات الخزن والتبريد في ولاية توزر .

الجواب 21:

السؤال المطروح من مشمولات وزارة النقل ووزارة التجارة وتنمية الصادرات .

الجواب 22:

بالنسبة لنشاط تربية الإبل توجد منظومة حوافز متنوعة سواء في إطار قانون الاستثمار عدد 71 لسنة 2016 أو البرامج الخصوصية وتتراوح بين 15 و30 % من تكلفة الاستثمار حسب صنف المشروع .

وتطبيقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المؤرخ في 09 مارس 2017 والمتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار، فقد تمت مراجعة الشروط الفنية والمقاييس المرجعية لاقتناء شاحنات في إطار مشاريع تربية الماشية وفق النمط الانتشاري .حيث يخول إسناد امتيازات الدولة لاقتناء شاحنة لنشاط تربية الماشية وفق النمط الانتشاري للمربين مالكي عدد أدنى من الرؤوس كما يلي :

-200 رأس من المجترات الصغرى (أنثى منتجة) ملقحة و/أو مرقمة .

- أو 50 رأس إبل (أنثى منتجة) مرقمة .

-أو في حال وجود قطيع مختلط إناث منتجة من إبل ومجترات صغرى يتم اعتماد معدل تحويل كالتالي 01 رأس إبل يعادل 04 رؤوس من مجترات صغرى .

كما تم إقرار المنح التشجيعية لتربية البكاري وتسمين القعدان المعدة للذبح في إطار الخطة الوطنية للنهوض بقطاع الإبل والتي امتد إنجازها من سنة 2016 إلى سنة 2023 ، وسيعمل ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى في الفترة المقبلة على تقييم نتائج الخطة وإعداد مقترحات جديدة لمواصلة دعم وتطوير قطاع الإبل ستتضمن مراجعة المنح المسندة للتشجيع على تربية الإبل في النمط الانتشاري والمكثف .

وتجدر الإشارة إلى أن وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية ساهمت في التعريف لدى المستثمرين بنشاط تربية الإبل وذلك في إطار محضنة المؤسسات الفلاحية بمدنين، حيث تعمل الوكالة بالتعاون مع معهد المناطق القاحلة بمدنين على تأطير أحد الباعثين لإحداث مشروع يتمثل في بسترة وتعليب حليب الإبل وهي حاليا في طور استغلال وحدة نموذجية بفضاء المحضنة لإنتاج وبسترة وتعليب حليب الإبل .

الجواب 23:

تم طرح هذه المسألة مؤخرا ومعالجتها بالتنسيق بين مع الإدارة الجهوية لوكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية بتوزر والبنك التونسي للتضامن في اتجاه اعتماد المنحة خارج هيكل التمويل وبالتالي لن يتم طرح المنحة من قيمة القرض .

الجواب 24:

في إطار المحافظة على الأراضي الفلاحية، فإنه، وتطبيقا لمقتضيات القانون عدد 87 لسنة 1983 والمتعلق بحماية الأراضي الفلاحية و الفصل 10 من القانون عدد 67 لسنة 2016 المؤرخ في 15 أوت 2016 والفصل الأول من الأمر الحكومي عدد 191 لسنة 2018 المؤرخ في 21 فيفري 2018 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات الترخيص لتهيئة بناءات أو إحداث بناءات أو منشآت غير ثابتة بالمستغلات الفلاحية بهدف إنجاز مشاريع إقامات ريفية أو فضاءات سياحية مرتبطة بالنشاط الفلاحي وتابعة له وضبط المواصفات الفنية لتلك البناءات، فائه لا يمكن منح تراخيص لمثل هذه المشاريع التي لا ترتبط بالنشاط الفلاحي على الأراضي المصنفة كمناطق تحجير داخل المنطقة السقوية العمومية .وعليه، فقد تم رفض عدة مطالب وردت على المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بتوزر لإنشاء بناءات وإقامات سياحية تطبيقا للنصوص القانونية المذكورة سابقا .

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بصدد النظر في مراجعة الأمر المتعلق بضبط شروط وإجراءات الترخيص لتهيئة بناءات أو إحداث بناءات أو منشآت غير ثابتة بالمستغلات الفلاحية وعلى الأراضي الخاصة الخاضعة لنظام الغابات بهدف بعث مشاريع إقامات ريفية أو فضاءات سياحية مرتبطة بالنشاط الفلاحي وتابعة له وضبط المواصفات الفنية لتلك البناءات بالتنسيق مع وزارة السياحة والوزارات والهياكل الأخرى ذات الصلة .

الجواب 25:

لا يوجد سؤال .

الجواب 26:

تم إحداث اللجنة الفنية الوطنية لحصر التجمعات السكنية والتوسعات العمرانية بالأراضي الفلاحية بمقتضى مقرر من وزير الفلاحة والموارد المائية بتاريخ 21 جانفي 2008 لضبط التصورات الكفيلة بالسيطرة على البناء الفوضوي وتوظيف الأراضي التوظيف الأمثل لمختلف الاستعمالات ويتولى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وفق رزنامة محددة دعوة اللجنة الوطنية لحصر التجمعات السكنية والتوسعات العمرانية بالأراضي الفلاحية للقيام بالمعاينات الميدانية لحصر التجمعات السكنية والتوسعات العمرانية للبلديات التي تقترحها وزارة التجهيز والإسكان والتي بلغت ملفات دراسات أمثلة التهيئة العمرانية الخاصة بها مرحلة حصر مناطق التوسع العمراني.

وبالنسبة لبلديتي توزر ودقاش فقد تم التوصل بالملف من طرف وزارة التجهيز والإسكان في شهر جوان 2023 وستتم برمجة معاينات ميدانية للمنطقتين في أقرب الآجال على غرار المعاينات الدورية التي تقوم بها اللجنة لعديد المناطق بمختلف الولايات .

الجواب27 :

في إطار المرحلة الأولى من البرنامج الوطني لتعزيز الموارد المائية وتحسين النوعية بالجنوب التونسي، أنجزت الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه محطة تحلية المياه الجوفية المالحة بتوزر بطاقة انتاج 6000 م اليوم حيث مكنت من توزيع مياه لا تفوق درجة ملوحتها 1,5 غ اللتر طبقا للمواصفات التونسية NT09/14

وبالإضافة إلى ذلك، سيتم بداية سنة 2024 الإنطلاق في إنجاز دراسة المخطط المديري لمدينة توزر من طرف مكتب دراسات مختص مما سيمكن من تحديد المكونات اللازمة لتلبية الحاجيات المستقبلية لمدينة توزر بالماء الصالح للشرب في أفق 2050.

الجواب 28 :

تفيد الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه أن الأعطاب المسجلة بالشبكة هي أعطاب عادية يتم التدخل الحيني لإصلاحها بالسرعة والنجاعة المطلوبتين حيث تم تكليف مقاولتين مختصتين لمعاضدة مجهودات الشركة في ذلك .

أما فيما يخص برنامج الشركة لتجديد الشبكة، فيتم تجديد حوالي 15 كلم من القنوات سنويا حسب الإمكانيات المادية المتوفرة.

الجواب 29:

ساهمت الوزارة من خلال المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بتوزر مع بقية الإدارات الجهوية في تنشيط عدة أيام إعلامية منظمة من طرف السلطة الجهوية بمختلف معتمديات توزر قصد التعريف بالإطار القانوني للشركات الأهلية وكيفية بعث هذه الشركات .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة زينة جيب الله

عملا بالفصلين 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بسؤال كتابي الى السيد الرئيس المدير العام للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه SONEDE

الموضوع :سؤال كتابي حول تجاوز صدر عن السيد رئيس المدير العام مصباح الهلالي .

إعطاء سيارات لنقابيين بالاتحاد العام التونسي للشغل؟

هناك تجاوزات من المدير الجهوي بزغوان وطلبنا تدخلكم في هذا الشأن ولم يتم التجاوب؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص تجاوزات بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 12 جويلية 2023

وبعد، جوابا على سؤاليكم المضمنين بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص وجود تجاوزات بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

-بخصوص إسناد سيارات لنقابيين بالاتحاد العام التونسي للشغل، فقد تم وضع سيارة وحيدة على ذمة الجامعة العامة للمياه وذلك على أساس تطبيق الفقرة الرابعة من الفصل 12 من النظام الأساسي الخاص بأعوان الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه الصادر بمقتضى الأمر عدد 2435 لسنة 1999 بتاريخ 1 نوفمبر 1999 والتي تنص على **تعهد الشركة بتوفير الظروف والوسائل المناسبة للعمل للمنظمة النقابية .**

وقد تم اتخاذ الإجراءات الضرورية وتم استرجاع السيارة وهي حاليا موضوعة على ذمة الشركة .

-بخصوص تجاوزات من المدير الجهوي للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بزغوان، وبعد التحري، لم تسجل الشركة أي تجاوز من طرف رئيس اقليمها بزغوان .

والسلام